

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

تخصص إدارة النزاعات الدولية

دور الأطراف الإقليمية والدولية في النزاعات الداخلية

- دراسة حالة دارفور -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذة:

مسيح الدين تسعديت

إعداد الطالبة:

بارش كريمة

أعضاء لجنة المناقشة

د.تاحي طارق.....رئيسا

د.مسيح الدين تسعديت.....مشرفا ومقررا

أ. طالب أحمد طالب.....مناقشا

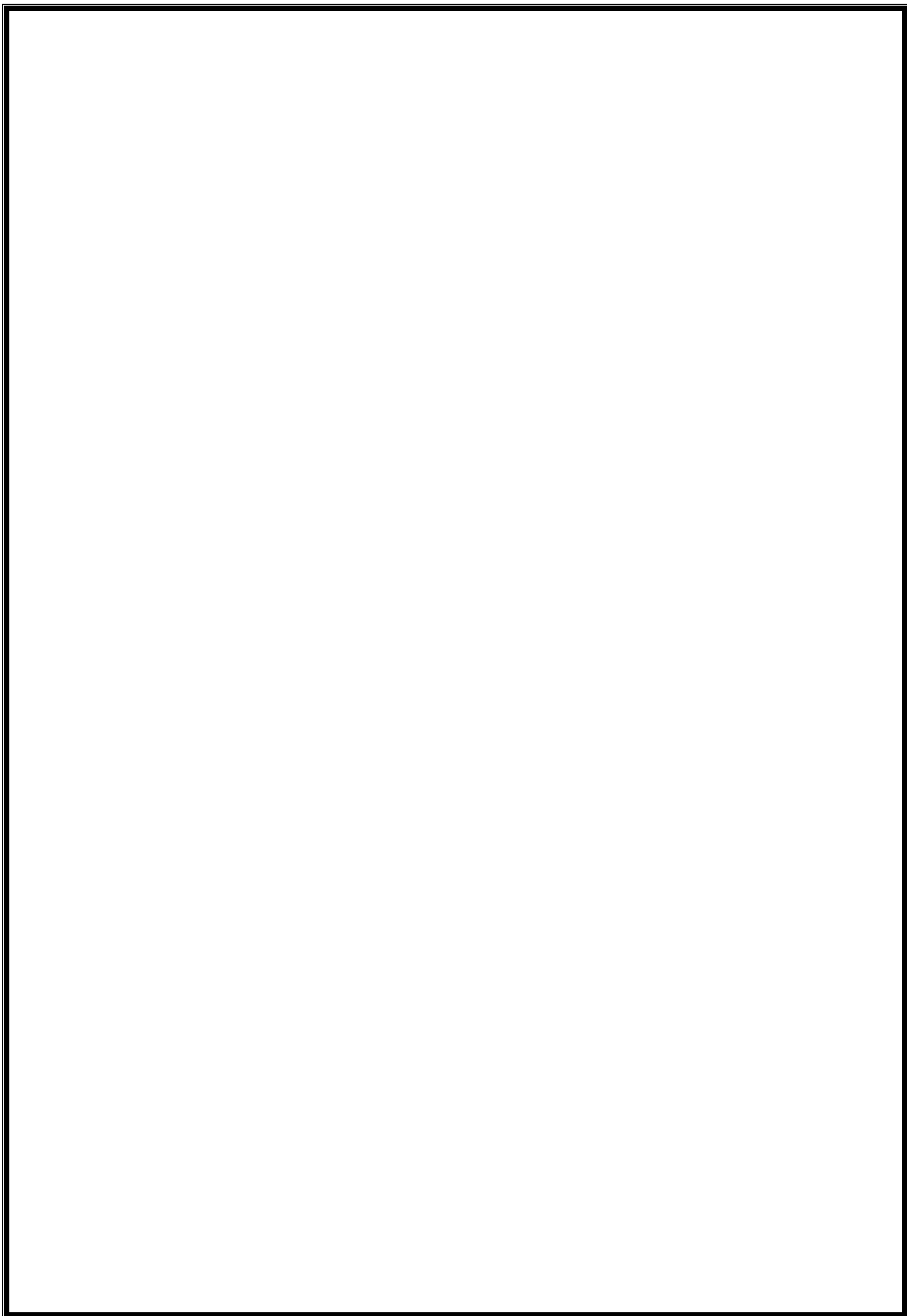
السنة الجامعية:

2015-2014

شكر وتقدير

أقدم بالشكر الجزيل للأستاذة مسيح الدين تسعديت
لقبولها الإشراف على المذكرة، وحرصها الدائم على التوجيه
والمتابعة طوال فترة انجاز العمل.

كما لا أنسى كل من ساعدني في انجاز المذكرة من
أساتذة وزملاء.



الإهداء

إلى منارة طريقي..... أمي

إلى من يعيش في الذاكرة ويحيا في الروح.....أبي

إلى شقيقات الروح والحياة:

نسمة... وهيبة... فيروز... مديحة.....

أهدي هذا العمل

ملخص الدراسة:

تعتبر النزاعات الداخلية إحدى إفرزات نهاية الحرب الباردة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وبرز نظام متعدد الأقطاب يتصدره المتغير الاقتصادي كأساس للتفاعلات الجديدة، في مقابل المتغير العسكري الذي تراجع من البعد الدولي إلى البعد الداخلي، تجلت تمثلاته في بروز البعد الهوياتي كمحدد رئيس في نشوب النزاعات الداخلية، وترجمه في ذلك تفسيرات المقاربات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية، وفي مقدمتها المقاربة البنائية والواقعية الجديدة، والتي اتخذت من العامل الاتني وحدة تحليلها الأساسية.

إن ما يميز النزاعات الداخلية هو تشابك عواملها ومتغيراتها، والتي تتراوح ما بين التاريخية والاقتصادية وكذا السياسية، وتخضع في حداثها وتطورها إلى تداخل متغيرات خارجية لا تقل أهمية عن تلك الداخلية، وهي بدورها تتباين وتتعدد ما بين الدولانية والغير دولانية.

ونظراً لأهمية العامل الخارجي في النزاعات الداخلية، لاسيما منه الإقليمي والدولي، فإننا حاولنا من خلال دراستنا لنزاع دارفور ملامسة التأثير الذي يخلفه على الدولة الوطنية وعلى النزاع الداخلي بصفة خاصة.

Résumé:

Les conflits internes sont l'un des résultats les plus considérables de la guerre froide suite à la chute de l'union soviétique et l'émergence d'un système multi polaire basé essentiellement sur le variable économique entant qu'un élément essentiel pour les nouvelles interactivités par rapport au variable militaire qui a pris une dimension nationale.

Ce variable s'est représenté en l'apparition de la dimension identitaire comme déterminant initial des conflits internes, ainsi que dans les interprétations des approches théorique fondatrices en des relations internationale, citant à titre d'exemple la théorie constructive et la nouvelle théorie réaliste qui s'est adossée sur l'aspect ethnique pour analyser ces

conflits. la complexité des variables caractérisent les conflits internes, ils varient entre historique, économique ainsi que politiques.

L'intensité et le développement des conflits sont soumis aux variables extérieures aussi importants conflits et qui diversifient entre nationaux et non-nationaux tenant compte de l'importance de l'intervenant extérieur dans les conflits internes. Notamment celui territorial et l'internationale, nous asseyons à travers cette étude du conflits au Durfur de déduire son influence sur l'états et son conflit interne plus spécialement.

Abstract:

Internal conflicts are the considerable results generated by the cold war, after the collapse of URSS as well as emergence of a multi polar system headed by the economic aspect which is functioning only on the domestic level. Multitary aspect has emerged through the identical dimension, this last works as an important indicator of internal conflicts according to the interpretations of the main approaches in international relations especially the constructive and the new realist approaches that take the ethnic aspect as a fundamental analysis device.

Internal conflicts are characterized by the complication of its aspect and factors including historical, economic and political ones of which the intensity and development are submitted to the intervention of external factors as important internal ones that vary between some related to state and others extra-state. Considering the importance of the external actor in internal conflicts, mainly the territorial and international factors, this study of Durfur case attempts to grasp the impact of the external actors on the country and the internal conflicts.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

الملخص

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاع الداخلي.....ص 12

المبحث الأول: النزاع الداخلي في أدبيات العلاقات الدولية.....ص 14

المطلب الأول: مفهوم النزاع في أدبيات العلاقات الدولية.....ص 14

المطلب الثاني: النزاع الداخلي.....ص 19

المبحث الثاني: عوامل بروز النزاعات الداخلية.....ص 23

المطلب الأول: العوامل الداخلية.....ص 24

المطلب الثاني:العوامل الخارجية.....ص 28

المبحث الثالث: الأطر النظرية لتفسير النزاعات الداخلية.....ص 32

المطلب الأول: المقترح البنائي.....ص 33

المطلب الثاني: الواقعة الجديدة.....ص 39

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور السودان:بين تداخل العوامل الداخلية

والتدخلات الخارجية.....ص 47

المبحث الأول:جيو إستراتيجية و أهمية إقليم دارفور.....ص 48

المطلب الأول: الموقع والأهمية الإستراتيجية.....ص 48

المطلب الثاني: التركيبة المجتمعية والإمكانات الاقتصادية لإقليم دارفور.....	ص 53
المبحث الثاني: نشأة و تطور النزاع الداخلي في إقليم دارفور السودان.....	ص 55
المطلب الأول: جذور النزاع و العوامل المتحكمة فيه.....	ص 55
المطلب الثاني: تطورات النزاع و أهم أطرافه الرئيسية.....	ص 61
المبحث الثالث: تداعيات النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان.....	ص 68
المطلب الأول: على الوضع الداخلي للسودان.....	ص 69
المطلب الثاني: على الوضع الخارجي للسودان.....	ص 74
الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور	
السودان.....	ص 78
المبحث الأول: الأطراف الإقليمية المؤثرة في نزاع دارفور السودان.....	ص 78
المطلب الأول: دور تشاد.....	ص 78
المطلب الثاني: دور مصر.....	ص 85
المطلب الثالث: دور ليبيا.....	ص 89
المبحث الثاني: الأطراف الدولية المتدخلة في نزاع دارفور السودان.....	ص 92
المطلب الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية.....	ص 92
المطلب الثاني: دور الصين.....	ص 97
المطلب الثالث: دور فرنسا.....	ص 103
الخاتمة.....	ص 110
قائمة المراجع.....	ص 113

شكلت التحولات الدولية التي تلت نهاية الحرب الباردة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتراجع المنظومة الاشتراكية، مرحلة مهمة برزت من خلالها إحدى أهم قضايا النزاعات التي عجزت الكثير من المقاربات النظرية في العلاقات الدولية على التنبؤ بها. حيث مع تصاعد حدة العنف الداخلي ومطالب الانفصال للمجموعات العرقية، تسارعت وتيرة النزاعات الداخلية في الدولة الوطنية، فكانت بدايتها أوروبية في يوغسلافيا وانفصال التشيك وسلوفاكيا ثم تبعتها القارة الإفريقية بما حصل في منطقة البحيرات الكبرى منتصف التسعينات من القرن الماضي.

كما أن حالات النزاعات الداخلية في العالم سيما منها القارتين الأوروبية والإفريقية، بينت خطورة هذا النوع من النزاعات وتداعياته على الدولة الوطنية خاصة مع اقترانه بالاستقرار الداخلي، وما اصطلح عليه بمبدأ التدخل العسكري الإنساني باسم حقوق الإنسان، وتأثير ذلك على السيادة الوطنية للدول.

ناهيك على أن النزاعات الداخلية وفي ظل تشابك المتغيرات الداخلية مع الخارجية فإنها قد تتخذ أبعاداً أخرى يصعب فيما بعد التحكم فيها، سيما إذا اتخذت أطراف النزاع من البعد الهوياتي ذريعة لها في تبرير استمرار النزاع، ومن الدعم الخارجي سبيلاً لتدويله.

تعد حالة النزاع في دارفور السودان إحدى نماذج النزاعات الداخلية التي عرفت تداخلاً واضحاً لعوامل داخلية وأخرى خارجية، كان لها تأثير واضح على ديناميكية النزاع وفرص حله. خصوصاً وأن النزاع في دارفور لم يهدد الاستقرار الداخلي للسودان فحسب بل كذلك المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي سعت ومن خلال ذلك إلى لعب دور في النزاع.

مبشرات الدراسة:

المبشرات الذاتية:

1- الميول الشخصي تجاه مثل هذا النوع من الدراسات المهمة، يحركه في ذلك سعي الطالبة إلى إضافة قيمة علمية للموضوع ومتغيراته الرئيسية.

2- ارتباط موضوع الدراسة بمجال تخصص إدارة النزاعات الدولية، والذي يمثل أرضية للطالبة في ملامسة جل ما يتصل به ويعالج جانباً مهماً منه.

المبررات الموضوعية:

1- تشغل دراسة النزاعات الداخلية حيزا كبيرا في الاهتمام البحثي في العلاقات الدولية، وقد تجلى ذلك في مجموعة ما كتب في هذا المجال المهم الذي حفزنا على معالجة شق مهم منه والمتمثل في تأثير دور الأطراف الإقليمية والدولية على النزاعات الداخلية.

2- يخضع مجال النزاعات الدولية عموما والداخلية بصفة خاصة لمتغيرات داخلية وأخرى خارجية تتحكم فيه، وقد عرف هذا المجال تداخلا كبيرا للمتغيرين سيما مع نهاية الحرب الباردة وبداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، عكستها حالات النزاع الداخلي. وهو ما حرك لدينا فضول البحث العلمي للمساهمة في معالجة مدى تأثير ذلك على الدولة الوطنية والاستقرار الداخلي لها.

إشكالية البحث:

هل كان للأطراف الإقليمية والدولية دور في التأثير على طبيعة النزاع في دارفور؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1- ما طبيعة النزاع في دارفور؟

2- ما هي العوامل المغذية للنزاع الداخلي في دارفور؟

3- ما هو أثر الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية على النزاع في دارفور؟

الفرضيات الفرعية

1- كلما زاد تدخل الأطراف الخارجية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور زادت فرص تدويله.

2- يشكل الامتداد القبلي لإقليم دارفور مع غيره من الدول المجاورة سببا لتدخل الأطراف الإقليمية في النزاع.

3- يعتبر التنافس على موارد الإقليم بين القوى الدولية عاملا مضاعفا في تصعيد النزاع.

أدبيات الدراسة:

تعتبر المعرفة التراكمية أحد أهم مميزات المعرفة العلمية التي تساعد الباحث في دراسته، لاسيما ما يخص الإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع محل بحثه للاستفادة من المادة العلمية المقدمة فيها.

الدراسات التي اطلعت عليها والتي تناولت متغيرات البحث هي:

- 1- مذكرة ماجستير بعنوان: "قضية دارفور وأبعدها الإقليمية والدولية دراسة حالة من 2003 الى 2015.
- 2- مذكرة ماجستير في القانون الدولي بعنوان: "سلطات مجلس الأمن في الإحالة على محكمة الجنايات الدولية دراسة قانونية لقضية إقليم دارفور السوداني". وهي دراسة قانونية تطرقت إلى النزاع ومركباته دون التركيز على دور الأطراف الخارجية فيه.
- 3- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان: "التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة دراسة حالة دارفور"، والتي لم تتطرق إلي دور الأطراف الخارجية في النزاع.
- 4- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الأزمة السودانية 1963-2005 بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية.
- 5- مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، حمايدي عز الدين، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، ، جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق 2005 م
- 6- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قريشي رمزي، "أزمة الهوية في الصراعات العرقية لعالم ما بعد الحرب الباردة"، ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007م.

المناهج المستخدمة:

1- منهج دراسة حالة:

تعتبر دراسة الحالة من أكثر المناهج العلمية المستخدمة في العلوم السياسية، وهذا يرجع إلى خصوصية الظاهرة السياسية التي تخضع لمتغيرات خاصة وتتطلب في معالجتها تجاوز التعميمات والتركيز على الجزئيات المتصلة بالظاهرة المدروسة.

لذلك فقد اعتمدنا في دراستنا التي تناولت دور الأطراف الإقليمية والدولية في النزاعات الداخلية دراسة حالة النزاع الداخلي في إقليم دارفور، محاولة منا ملامسة جزئيات النزاع ومتغيراته الأساسية، وهو ما يظهر من خلال الفصل الثاني من البحث.

2- المنهج الوصفي التحليلي:

يعتبر إحدى أهم المناهج التي تساعد في تحليل الظواهر المدروسة عبر استخدام الوصف، الذي يقوم على وصف الظواهر وجمع المعلومات والمعطيات حول الظاهرة محل الدراسة، ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع.

ناهيك على أنه يوضح العلاقة بين المتغيرات في الظاهرة الواحدة وبين الظواهر المختلفة. ويساعد الباحث في التنبؤ بمستقبل الظاهرة محل الدراسة. وهو خطوة ضرورية للباحث تمكنه من تحليل الظاهرة و تحديد العلاقة بين متغيراتها الأساسية.¹

صعوبات البحث:

1- عامل الوقت في إعداد المذكرة والذي شكل تحديا كبيرا لنا، خصوصا وأنه تزامن والدراسة كذلك في السداسي الرابع.

2- مدة إغارة الكتب على مستوى المدرسة غير كافية، إضافة إلى أن عدد المراجع المسموح لنا انتقاءها قليلة جدا إذا ما تحدثنا عن طالب يريد إعداد مذكرة تخرج.

¹ - سامي ، محمد ملحم، "مناهج البحث في التربية وعلم النفس" (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، 2002 م).

3- قلة المراجع الخاصة بموضوع المذكرة على مستوى مكتبة المدرسة, حيث نجدها قليلة جدا إذ يمكن حتى عدها, وهو ما شكل لنا صعوبة حتمت علينا ضرورة التنقل إلي مكتبات أخرى لا يسمح لنا فيها بالإعارة الخارجية

التقسيم المنهجي للدراسة:

الفصل الأول:

خصصناه لمعالجة الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة, في محاولتنا لضبط مفهوم إجرائي للنزاع على العموم والنزاع الداخلي علي الخصوص, وكذا التركيز على أهم الطروحات النظرية التي تناولت تفسير النزاعات الداخلية.

لذلك فقد قسمنا الفصل الأول إلى ثلاث مباحث, وكل مبحث مقسم بدوره إلى مطلبين. حيث عالجتنا من خلال المبحث الأول مفهوم النزاع والنزاع الداخلي, وفي المبحث الثاني تطرقنا لأهم العوامل التي ساعدت على بروز النزاعات الداخلية, الخارجية منها والداخلية. أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه تفسيرات المقاربة البنائية والواقعية الجديدة للنزاعات الداخلية.

الفصل الثاني:

تناولنا في الفصل الثاني ثلاث مباحث رئيسية تعالج ديناميكية النزاع في دارفور, مقسمة هي الأخرى إلى مطالب. حيث تطرقنا في المبحث الأول إلي جيو إستراتيجية وأهمية إقليم دارفور, متحدثين في الطلب الأول عن الموقع والأهمية الإستراتيجية وفي المطلب الثاني على التركيبة المجتمعية والإمكانات الاقتصادية لإقليم دارفور.

بينما المبحث الثاني عالج جذور النزاع والعوامل المتحكمة فيه وفق مطلبين, الأول منه خصص لجذور النزاع والثاني لتطورات النزاع وأهم أطرافه الرئيسية. أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى تداعيات النزاع الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث:

تطرقنا فيه إلى دور الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية في نزاع دارفور، وفق مبحثين رئيسيين خصصنا المبحث الأول للأطراف الإقليمية وذلك في ثلاثة مطالب، الأول للدور التشادي والثاني للدور الليبي، أما الثالث فقد تطرقنا فيه للدور المصري.

بينما خصصنا المبحث الثاني لدور الأطراف الدولية في ثلاث مطالب، الأول تطرق للدور الأمريكي والثاني للدور الصيني أما الثالث فقد عالج الدور الفرنسي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاع الداخلي

يعتبر الجانب النظري والمفاهيمي قاعدة الباحث الرئيسية في بناء دراسته من ناحية، وتفسير المتغيرات التي تتحكم فيها من ناحية أخرى. ونظرا لأهمية هذا الجانب في البحوث الأكاديمية وفي علم السياسة خاصة فإننا خصصنا فصلا كاملا نتناول فيه الجانبين، منطلقين في المبحث الأول من الإطار المفاهيمي للنزاع الداخلي الذي تناولنا فيه مطلبين أردنا من خلالهما ضبط مفهوم إجرائي للنزاع بصفة عامة، والنزاع الداخلي بصفة خاصة، وذلك في ظل وجود خلاف واضح بين الباحثين حول المفهومين، إلى جانب تداخل مفهوم النزاع مع بعض المفاهيم القريبة منه كالأزمة والصراع والحرب والذي يحتم ضبط مفهوم إجرائي للنزاع الداخلي.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة عوامل بروز النزاعات الداخلية، والتي رأينا أنها تنحصر في عوامل داخلية وأخرى خارجية إقليمية ودولية. حيث حاولنا من خلال المطلب الأول التطرق للعوامل الداخلية والتي قسمناها إلى: عوامل سياسية، اقتصادية واثنية نظرا لكون الحالات التي عرفت فيها النزاعات الداخلية تأثيرا كبيرا كانت إما بأحد تلك العوامل أو كلها، كما حصل في نزاع روندا ويوغسلافيا سابقا بعد الحرب الباردة، وكذا النزاع الداخلي في دارفور.

وبالنسبة للمطلب الثاني فقد خصصناه لمعالجة العوامل الإقليمية والدولية المثيرة بدورها للنزاعات الداخلية، سيما دور الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية كالشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تنافس الدولة في أدوارها وتمثل هيمنة جديدة في العلاقات الدولية، والتي من مصلحتها تصاعد حدة النزاعات لتصدير الأسلحة وإعادة الاعمار بعد دمار البنية التحتية.

ويأتي المبحث الثالث لنعالج من خلاله أهم الأطر النظرية التي تطرقت لتفسير النزاعات الداخلية. حيث ومن خلال المطلب الأول سنتطرق لإسهامات المقاربة البنائية في تفسير النزاعات الداخلية، وتركيزها على دور الأفكار والهويات في رسم تصورات المجموعات الاثنية تجاه بعضها البعض، وتكوين جدر فصل إدراكية مساعدة على نشوب النزاعات.

ليكون المطلب الثاني خاصا بتفسيرات الواقعية الجديدة لأسباب نشوب النزاعات الداخلية من خلال ما طرحه "باري بوزان" حول المعضلة الأمنية داخل الدولة، وكذا المعضلة الأمنية المجتمعية، وهو الاهتمام البحثي الذي تتفرد به الواقعية في تحليل النزاعات الداخلية.

المبحث الأول: النزاع في أدبيات العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم النزاع من أكثر المفاهيم التي تحظى باختلاف بين الباحثين والدارسين للظاهرة النزاعية، وهذا يرجع إلى طبيعة المفهوم وتداخله مع مفاهيم قريبة كالصراع والحرب والأزمة. ناهيك على تشابك الظاهرة النزاعية التي ألفت بظلالها على مفهوم النزاع الداخلي. وعليه فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث ضبط مفهوم إجرائي للنزاع والنزاع الداخلي نستند عليه في دراستنا.

المطلب الأول: مفهوم النزاع

يعتبر ريمون أرون Rymond Aron النزاع بأنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة وهو نتيجة لتضاد المصالح¹. وهو ما يعني أن "Aron" يرى الظاهرة النزاعية متأصلة في العلاقات الدولية، وأنها سمتها الرئيسية منذ القدم، وأن النزاعات ترجع بالأساس إلى تضاد المصالح بين الأطراف.

بينما هناك من يعرف النزاع على أنه: "تنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، هذا التنازع والتصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها ومواردها وإمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات و سياسيات تختلف أكثر مما تتفق ، وعلى الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب"².

1-Darios Battistella, "théories des relations internationales"(Paris:les press sciences politique,2006),p.496.

2 - حسين بوقارة، "تحليل النزاعات الدولية" (الجزائر: دار هومة، 2008)، ص.7.

ويربط نيكولاس سوانستروم niklas swanstrom النزاع بتعارض مصادر الاهتمام وانحراف وتشعب الأهداف. كما يرتبط بخيبة الأمل و الإحباط لأحد أطراف النزاع ، ولا يربط النزاع بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات والأبعاد السلوكية بشكل أساسي".³

نلاحظ أن صاحب التعريف استبعد العامل العسكري كأحد محددات النزاع و نشوئها بالرغم من أهميته في الظاهرة النزاعية، وربط حدوث النزاع بخسارة أحد الأطراف أو كلاهما تجاه الآخر. كما أن تعريف "swanstrom" يتفق مع ما طرحه "Aron" خصوصا في جانب الأهداف، حيث اعتبر كل منهما أن نشوء النزاعات مرتبط بتعارض المصالح بالدرجة الأولى.

أما آلن فيرجيسون Allen vergison فيرى أن "النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، أو في الوقت نفسه تعتقد دولة أخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، عليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت".⁴

ويعرف "يوسف حتي" النزاع على أنه: "نتيجة لتعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع الأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم أو محاولة تغييره".⁵

³ - Nikolas Swantstrom, Mikeal Weissmenn, "conflict- conflict prevention", (Sweden: Central Asian caucasian institutes, 2005), p.7

⁴ - حسين قادري، "النزاعات الدولية دراسة وتحليل" (باتنة: منشورات خير الجليس، 2007)، ص. 11.

⁵ - يوسف ناصيف حتي، "النظرية في العلاقات الدولية" (الأردن: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 327.

يتضح لنا من خلال التعاريف السابقة فإن النزاع يحمل أبعادا مختلفة، وينشأ لأسباب متعددة وإن كانت التعاريف السابقة ركزت في مجملها على تعارض المصالح وتضاربها كأساس للنزاعات بين الأطراف ولكنها تعكس بدورها اختلافا واضحا في تناول الظاهرة النزاعية وأسباب نشوئها. ناهيك عن أن بعضها يخلط بين النزاع وبعض المفاهيم القريبة منه و هو ما نلاحظه في التعريفين اللذين قدمهما كل من "كمال حداد" و"عبد الوهاب الكيلاني" للنزاع.

حيث يرى الأول النزاع على أنه هو "خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين ، يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه ، أما الصراع فيتناول وجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على حدود أو الثروات ولكن يتناول بعدا إيديولوجيا أو دينيا أو عقائديا."⁶

ويعتبره "الكيلاني" على أنه: "تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه و أهدافه و مصالحه و منع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل و طرق مختلفة، و النزاع ظاهرة طبيعية في الحياة و المجتمعات الإنسانية و في كل الميادين. وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا."⁷

التعريف السابق وإن فرق بين النزاع و الصراع، حيث حصر الأول في الحدود والثاني في البعد الإيديولوجي كما هو الحال في الصراع العربي الإسرائيلي سابقا، لكنه اعتبر النزاع خلافا، ما يشير إلي قرب معناه من للتوتر. وهو بالتالي لا يضبط المعنى الحقيقي للنزاع بعيدا عن المفاهيم القريبة منه. و هو الأمر ذاته بالنسبة لتعريف "الكيلاني" عندما أشار بأن النزاع هو تنافس أو صدام، في إشارة منه إلي أنهما معنى واحد، وإن كان التنافس أقل حدة من الصدام الذي يستلزم القوة العسكرية.

⁶ - كمال حداد، "النزاعات الدولية" (لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر، 1997)، ص. 17.

⁷ - الموسوعة السياسية، عبد الوهاب الكيلاني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج3، ط3، 1997)، ص. 613.

لذلك فإنه وحتى يتسنى لنا ضبط مفهوم إجرائي للنزاع، لا بد لنا من التطرق إلى المفاهيم الأخرى ذات الصلة به أولاً، حيث سنبدأ بالصراع على اعتبار أنه أقرب المفاهيم ارتباطاً بالنزاع ثم نتطرق إلى الحرب والأزمة، وذلك لاعتبارات الدراسة التي نحن بصدد بحثها وهي ظاهرة النزاع. كما أنه في كثير من الحالات نقول عن نزاع ما أنه "أزمة" كأن نقول مثلاً: أزمة دارفور وذلك على الرغم من أن عامل الزمن تجاوزها، أو هي "حرب" وذلك وإن لم يتحقق شرط مهم وهو أن طرفي النزاع كلاهما من القوات النظامية.

أ- الصراع:

يعرفه "لويس كوسر" بأنه "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم".⁸ فالصراع يعد صفة حتمية وملازمة للتغير الاجتماعي، وهو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات، والتي تتخذ أشكالاً جديدة تتسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط الموروثة. كما يعد الصراع تنافس أو صدام بين طرفين أو أكثر من طرف، يحاول كل واحد تحقيق أهدافه ومنع الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل، وهو ظاهرة طبيعية تشمل كل الميادين، يكون سلمياً أو مسلحاً واضحاً أو كامناً. ناهيك على أن الصراع أوسع من النزاع، على اعتبار أنه حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات تظهر تجلياتها مثلاً في الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب، والصراع العربي الإسرائيلي. كما أننا نتحدث عن وجود حل للنزاع باستخدام وسائل مختلفة، وعن إدارة للصراع لا حله.⁹

ب- الحرب:

يقول توماس هوبز Thomas Hobbes بأن "الحرب لا توجد فقط على أرض المعارك ولكن هي صراع يتم بين الإرادات الوطنية يتحكم فيها عامل الزمن المكان، أي أن الحرب ليست فقط مفهوم التقليدي

⁸ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، تر: وليد عبد الحي (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1985)، ص. 140.

⁹ - قادري، مرجع سابق، ص. 19.

وهو تصادم بين الجيوش ولكن الحروب مستمرة بين الدول ضمن ثنائية الزمان والمكان والظروف المتحركة فيها".¹⁰

أما كلوزوفيتش فيرى أن الحرب "أداة للنشاط السياسي ولا تتفصل عنه بأي شكل من الأشكال وأن الحرب ليست إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى".¹¹

في حين يذهب سنقر وسمول "smoul singer" في تعريفهما للحرب إلى اعتماد معايير كمية لقيام الحرب واشترط ثلاثة شروط:

1- وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة لنزاع مسلح.

2- تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة و التجنيد و التدريب و نشر القوات المسلحة.

3- وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة تعتبر ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهريّة و شرعية.¹²

ج- الأزمة:

لقد تعددت الدلالات والمفاهيم حول مصطلح الأزمة "crisis"، فهناك من يؤكد بأنه مصطلح قديم يرجع بأصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي، فهي كلمة لها مرجعية إغريقية وتعني "نقطة تحول" ولحظة قرارية حاسمة في حياة المريض، كما تطلق كذلك للدلالة على حدوث تغير مفاجئ وجذري لوضعية المريض، مثلاً أزمة قلبية، أزمة نفسية... إلخ، وانتقل المصطلح إلى مختلف فروع العلوم الإنسانية الأخرى، وأصبحت تدل على مجموعة من الظروف والأحداث المفاجأة التي تتطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر لطبيعة الأشياء.¹³

¹⁰ - Battistella, op. cit, p.495

¹¹ - كارل كلوزوفيتش، "عن الحرب"، تر: سليم شاكر الأماسي (عمان: المؤسسة العربية للدراسات، 1997)، ص. 735 .

¹² - محمد أحمد عبد الغفار، "فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية" (الجزائر: دار هومة، 2003)، ص. 221 .

¹³ - رمزي قريشي، "أزمة الهوية في الصراعات العرقية لعالم ما بعد الحرب الباردة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007-2008، ص. 10.

ويعرف جون سبانير John Spanire الأزمة بأنها: "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دولة أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب." وعليه توصف الأزمة بأنها حمى العلاقات الدولية، وينظر إليها بأنها ساعة مأساوية في العلاقات الدولية. تتميز الأزمة بخصائص تميزها عن المفاهيم الأخرى بـ:

1- عنصر المفاجأة Surprise: حيث أن أهم ما يميزها أنها غير متوقعة حتى من جانب بعض أطرافها

2- التهديد Threat: للأهداف العليا للدول و أمنها القومي.

3- ضيق الوقت Décisive Time: تسارع الأحداث الذي يكون عائقا أمام صانع القرار لاختيار البدائل الممكنة.

4- المخاطرة Risk: بسبب ضيق الوقت و حجم التهديدات قد يجبر صانع القرار علي اتخاذ قرارات خطيرة.¹⁴ يتضح لنا مما سبق أن هناك فرقا بين مفهوم النزاع وغيره من المفاهيم القريبة منه. ولعل الخلط يأتي من تداخل المفاهيم من حيث المعنى حيث نقول مثلا أن النزاع: خلاف، تصادم، تعارض وهي معاني قريبة جدا من الصراع مثلا أو الحرب ولذلك جرى الخلط بينها. غير أن هذا لا يمنعنا من تقديم مفهوم إجرائي للنزاع الدولي يساعدنا فيما بعد علي ضبط مفهوم للنزاع الداخلي.

لذلك نقول أن النزاع الدولي هو عبارة عن: " تعارض مصالح طرفين أو أكثر حول قضية ما تتخذ أبعاد متعددة، قد تكون حول الحدود، الموارد، الهوية،... ما يخلق حالة عداء نظرا لأن الأهداف العليا للأطراف تعرضت للخطر".

المطلب الثاني: مفهوم النزاع الداخلي

تعتبر ظاهرة النزاعات الداخلية إحدى إفرازات التحولات الدولية التي تلت نهاية الحرب الباردة، والتي برزت تأثيراتها علي الدولة الوطنية خاصة. وتجلي ذلك في عديد النزاعات ذات الطابع الداخلي في القارة الأوروبية كما حدث في يوغسلافيا، والقارة الإفريقية من التسعينات في روندا.

¹⁴ - قادري، مرجع سابق، ص. 20.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاع الداخلي

تجدر الإشارة كذلك إلى أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول مفهوم النزاع الداخلي، وهذا يرجع لاعتبارات عدة. سياسية وقانونية متداخلة في الظاهرة كل يرى الظاهرة وفق خصوصية التخصص والمجال التابع له. وهذا ما يظهر لنا من التعاريف التي سنعرضها:

ويعرف الدكتور " أحمد أبو الوفاء "النزاع الداخلي بأنه النزاع الذي يدور داخل إقليم دولة واحدة بين قواتها، و قوات مسلحة منشقة، أو جماعات نظامية أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من الإقليم، يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة، وعلى هذا فان الاضطرابات والتوتر الداخلي، لا يعتبران نزاعا مسلحا داخليا.¹⁵

أما الدكتور " مسعد عبد الرحمان قاسم " فيرى أن النزاع غير الدولي هو النزاع الذي يدور بين طرفين داخل الدولة، ويحتكم إلى القوة المسلحة ويكون له صفة العمومية والاستمرارية، و ينتج عليه آثار إنسانية وسياسية تعجز سلطة الدولة عن السيطرة عليها من إمكانية امتداد النزاع للدول المجاورة." من جهة أخرى يقول الدكتور "مسعد عبد الرحمن زيدان "بأن الفقه والقانون الدولي ينظر للاضطرابات والتوترات الداخلية وكذا النزاعات الداخلية باعتبارهما حالتين متلازمتين أو متشابهتين. وذلك على الرغم من وجود اختلاف بين المفهومين يبرز من خلال:

- 1- التوترات الداخلية قد يكون سببها سياسي، أو ديني، أو اجتماعي، أو اقتصادي، أو مذهبي ويترتب على ذلك اعتقال عدد كبير من الأشخاص دون حدوث اشتباكات مسلحة.
- 2- الاضطرابات الداخلية تقوم رغم عدم وجود نزاع مسلح فعلي في بلد ما.
- 3- تخلف النزاعات الداخلية أثارا على دول الجوار في حين أن الاضطرابات الداخلية أثارها الإقليمية والدولية قليلة جدا مقارنة بالأولى.¹⁶

¹⁵ - الهاشمي كرموشو، "سلطات مجلس الأمن في الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية - دراسة قانونية لقضية إقليم دارفور السوداني"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص.27

¹⁶ - مسعد عبد الرحمن زيدان، "تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي" (مصر: دار الكتب القانونية، 2008)، ص.82

تجدر الإشارة كذلك إلى أن فقهاء القانون الدولي ونظرا لكون النزاعات الداخلية من صميم الاختصاص القانوني فقد تعددت التعاريف القانونية لهذا النوع من النزاعات، وذلك رغم اختلاف التسميات لدى القانونيين إلا أنها تبقى واحدة تصب في قالب النزاع الداخلي.

كانت النزاعات الداخلية تعرف بتسميات مختلفة كالثورة، العصيان، التمرد و الحرب الأهلية، وهي في مجموعها ما يعرف اليوم بالنزاعات غير الدولية، ولقد كانت هذه النزاعات قبل ظهور فكرة الاعتراف بالمحاربين من المسائل الداخلية للدول و تخضع للقانون الداخلي للدولة التي وقع النزاع على إقليمها، في حين تطبق أحكام القانون الدولي على النزاعات المسلحة الدولية وتخضع لقانون الحرب باعتبارها تقع بين الدول أشخاص القانون الدولي في نظر القانون الدولي آنذاك.

واستندت النظرة التقليدية في وضع حدود للترقية بين النزاع المسلح الدولي و غير الدولي إلي أسس غير موضوعية، حيث من آثار هذه التفرقة أن بقيت النزاعات المسلحة غير الدولية خارج الإطار القانوني الدولي إلى غاية منتصف القرن العشرين.¹⁷

تعتبر "النزاعات المسلحة غير الدولية" مصطلح حديث نشأ بالنسبة لمجال القانون، حيث لم يذكر في كتب فقهاء القانون الدولي التقليدي كونه لم يكن موجودا قبل سنة 1949، واختلف الفقهاء في إيجاد تعريف لهذه الظاهرة رغم اتفاقهم على أنها من صميم المسائل الداخلية للدولة. فالفقيه "بوفندوف" عرفها " بالحروب التي يكون فيها أعضاء المجتمع الواحد يتناحرون بينهم"، و عرفها "مارتينز" بأنها "الحروب التي تقوم بين أعضاء الدولة الواحدة"، أما "كالفو" فقد عرفها "بالنزاعات بين المواطنين داخل الدولة الواحدة".¹⁸

ناهيك عن أن القانون الدولي آنذاك وما يوفره من حماية لم ينشغل البتة بمثل هذه النزاعات غير الدولية حتى بعد انتشارها، والذي حتم على القانون الدولي بضرورة الاهتمام بهذه الظاهرة، سيما في أشد

¹⁷ - عبد الصمد بازغ، "النزاعات المسلحة غير الدولية"، الحوار المتمدن، ع3627 :

"<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=293871>."

¹⁸ - المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاع الداخلي

أشكالها انفلاتا وهي "الحرب الأهلية". وهو ماسمح بتطبيق قانون الحرب على النزاع المسلح الداخلي، وفي نفس الوقت حاول كل من "فاتل" و"فرانسييس ليبير" من خلال الاهتمام بدراسة ظاهرة النزاعات المسلحة غير الدولية وإخضاعها للقانون الدولي إلى ظهور ما يعرف اليوم "بالقانون الدولي الإنساني"، والاعتراف بالمحاربين من الحكومة القائمة أو من طرف دولة أجنبية.

ومن آثار هذه التحول في الاهتمام القانوني بالظاهرة وجوب تطبيق اتفاقية جنيف عام 1949، و ما يترتب عليها من حماية الأسرى من الطرفين و كذا وجوب الخضوع لقانون "لاهاي" المتعلق بتنظيم القتال و أساليبه و الأسلحة المستخدمة.¹⁹

ومن ناحية أخرى يشير النزاع المسلح غير الدولي أو "الداخلي" إلى حالة من حالات العنف تنطوي على مواجهات مسلحة طويلة الأمد بين القوات الحكومية وجماعة أو أكثر من الجماعات المسلحة المنظمة، أو بين تلك الجماعات بعضها البعض، وتدور على أراضي الدولة. ويكون أحد الجانبين المتنازعين على الأقل في نزاع مسلح دولي هو جماعة مسلحة من غير الدول، وذلك على النقيض من النزاع المسلح الدولي الذي تتخرب فيه القوات المسلحة للدول.²⁰

ويتطلب هذا النزاع تحقق وهما: أن يتوفر لدى الجماعات المسلحة المنخرطة حد أدنى من التنظيم، وأن تصل المواجهات المسلحة إلى مستوى أدنى من الحدة. ويحدد مدى الوفاء بهذه المعايير في كل حالة بمفردها، من خلال تقييم عدد من المؤشرات الفعلية.

يتحدد مستوى شدة العنف في ضوء مؤشرات من قبيل مدة الاشتباكات المسلحة وخطورتها، وطبيعة القوات الحكومية المشاركة، وعدد المقاتلين والقوات المنخرطة في النزاع، وأنواع الأسلحة المستخدمة، وعدد الإصابات ومقدار الأضرار الناجمة عن القتال. ويقيم مستوى تنظيم الجماعات المسلحة من خلال تحليل

¹⁹ - المرجع نفسه.

²⁰ - كاتلين لافند، "النزاعات الداخلية أو حالات العنف الأخرى ما الفرق بالنسبة للضحايا":

"http://www.icri.org/"

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاع الداخلي

عوامل مثل : وجود القيادة والقدرة على إصدار وتنفيذ الأوامر وعلى التخطيط لعمليات عسكرية منسقة وشن تلك العمليات، وعلى تجنيد مقاتلين جدد وتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة والعتاد. وينبغي التأكيد هنا على أن دوافع جماعة من الجماعات المسلحة لا تعتبر عاملاً ذا صلة.²¹

مما سبق فإن ظاهرة النزاعات الداخلية وإن كانت تعود بجذورها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، أين كانت تتخذ صور التمرد والعصيان الداخلي داخل الدولة الوطنية. إلا أن الاهتمام الدولي بها لم يبرز إلا بعد نهاية الحرب الباردة عندما عرفت الساحة الدولية بداية الانفجار في "الصومال" أوائل التسعينات وبداية تفكك "يوغسلافيا" وكذا مجازر "روندا" في التسعينات من القرن الماضي.²²

و عليه نقول أن النزاع الداخلي هو:

النزاع الذي يحدث بين قوات أو حركات مسلحة منشقة، وقوات الحكومة، وينتج عن ذلك قدر من العنف مع وجود قدر من التنظيم والتحكم للقوات المتمردة أو المنشقة بين أفرادها، وذلك بواسطة قيادة مسؤولة وهذا خلافاً للنزاعات الدولية التي تدور بين دولتين أو أكثر، أو بين القوات التابعة إلى منظمة دولية وتستعمل فيها القوة المسلحة ويترتب عليها آثار ومآسي إنسانية.²³

المبحث الثاني: عوامل بروز النزاعات الداخلية

شهدت نهاية الحرب الباردة تحولات كبرى على الظاهرة النزاعية من البنية الداخلية للدول خاصة منها المكون العرقي المتشابك الجذور والمعالم، حيث كشفت معها مدى هشاشة التركيب الداخلي للبنية الداخلية لتلك الدول التي جندت مكوناتها الداخلية إبان الصراع الشرقي/الغربي.

وقد ساهمت عدة عوامل في إعادة بعث النزاعات الداخلية إلى الواجهة بعد كمونها. ويمكن لنا أن نقسم هذه العوامل إلى قسمين: عوامل داخلية وأخرى خارجية.

²¹- المرجع نفسه.

²² المرجع نفسه.

²³ - كرموشو، مرجع سابق، ص. 28.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

1- العامل السياسي:

يشكل ظهور بواذر ضعف المركز السياسي للقائمين علي السلطة حافزا رئيسيا لبروز النزاعات الداخلية، سيما تظهر بعض القوى إما لتعديل أنظمة حكم أو حتى الانفصال عن الدولة الأم، كما حدث عندما تخلى الغرب عن مساندة النظام الحاكم في الصومال بقيادة "سياد بري" بعد نهاية الحرب الباردة. إذ سعت المعارضة إلي إسقاط النظام وبعد أن تحقق ذلك بدأت الأطماع السياسية وعمل كل طرف على الاستئثار بالسلطة ولذا قامت المواجهات العنيفة بين الفصيلين الرئيسيين الأول بقيادة "علي مهدي محمد" و الثاني بقيادة الجنرال "محمد فارح عيديد"، وهو ما أشعل النزاع المسلح في الصومال وعمت الفوضى العاصمة مقديشو.²⁴

ناهيك عما للاستئثار بالسلطة من دور في تأجيج استخدام الشعارات السياسية قصد كسب التأييد دون مراعاة للمصالح العليا للدولة وما قد يهدد الأمن الداخلي للدولة من مخاطر في حال وقوعها في حلقة مفرغة من النزاعات كما هو الحال في عديد الدول الإفريقية. حيث أن العامل السياسي في هذه الدول يرتبط كثيرا بظاهرة متأصلة في الدول النامية وهي الانقلابات العسكرية، واستخدام القوة العسكرية سواء كان ذلك من قبل القائمين علي السلطة أو المعارضين لها.²⁵

وعلي سبيل المثال وصلت الانقلابات العسكرية خلال الفترة من 1989 م إلى 2010 م إلي أربعة انقلابات عسكرية ناجحة في إفريقيا. الأول منها الذي قاده "عمر البشير" في السودان 1989 م بإطاحة حكومة "الصادق المهدي"، والثاني في جزر القمر عام 1995م و انتهى بإطاحة حكم سعيد محمد جوهر"، أما الانقلابان الآخرا فقد وقعا في موريتانيا أولهما في أوت عام 2005م وانتهى بإطاحة حكم

²⁴- زيدان، مرجع سابق، ص. 91-93 .

²⁵- المرجع نفسه.

"معاوية ولد الطابع" والثاني في أوت 2008م قاده الجنرال "محمد ولد عبد العزيز" قائد كتيبة الحرس الجمهوري وانتهى بإطاحة الرئيس المنتخب "محمد ولد الشيخ عبد الله" بعد حوالي خمسة عشر شهرا قضاها في السلطة.²⁶

كما كان العامل السياسي ممثلا في قيام التمردات المسلحة التي مهدت بعد ذلك لنزاعات داخلية مستعصية في: الصومال، اليمن، السودان وغيرها من الدول التي شهدت قيام بعض التنظيمات والجماعات المسلحة بالتمرد على السلطة الحاكمة والدخول في نزاعات ومواجهات مسلحة. فمثلا خلال الفترة ما بين 2004م و2009م جرت ستة حروب بين النظام الحاكم في اليمن وجماعة الحوثيين وتعد الجولة السادسة في سنة 2009م الأطول من حيث مدتها الزمنية، و الأكثر حدة من حيث طبيعة الأسلحة التي استخدمت فيها.²⁷

2- العامل الاقتصادي:

تظهر أهمية العامل الاقتصادي في إثارة النزاعات الداخلية عبر جملة من المعطيات، فمثلا لو تتبعنا ارتفاع حجم المديونية الخارجية لدولة "جزر القمر" فإننا نجدتها محفزة علي العنف والنزاعات حيث تصل المديونية بها إلى أربع مليارات دولار وهي كبيرة قياسا على صغر عدد السكان، كما تستورد هذه الدولة أكثر من 50% من احتياجاتها الغذائية، وأكثر من 90% من احتياجاتها في المجالات الأخرى وتتجاوز نسبة البطالة فيها 40% من إجمالي الخريجين. كما وصلت نسبة التضخم فيها إلي 20%، وتدهورت قيمة العملة

²⁶ - حسنين توفيق إبراهيم، "العنف السياسي في النظم العربية" (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، جانفي 2012)، ص. 18 .

²⁷ - المرجع نفسه، ص. 12 .

الوطنية وارتفعت بها نسبة الأمية إلى 25%، وهو ما صنف الدولة ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم. وأمام هذا الوضع فإن الطبقة الفقيرة لا تجد ما تخسره وهو ما يدفعها إلى الصدام مع السلطة لتأمين حاجياتها.²⁸

كما أن تعثر عملية التنمية وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تعاني من مشكلات مشابهة لجزر القمر عادة ما يخلق لها أزمة تحرك النزاعات الداخلي بغية تغيير الوضع القائم المتسم بالبطالة، ارتفاع أسعار السلع والخدمات، تدني مستوى المرافق والخدمات في المجالات الحيوية مثل: الصحة والتعليم والإسكان والمواصلات.

فتلجأ بعض الفئات الاجتماعية المتضررة للانخراط في أعمال العنف للتعبير عن الاحتجاج والمطالبة بتغيير الوضع الذي يتفاقم أكثر، ويصبح أكثر خطورة في حالة تزامن مشكلتي أزمة التنمية وغياب العدالة التوزيعية الراجعة إلى سوء وفشل السياسات التنموية مثل:

1- سياسة تخصيص الموارد والدعم والسياسات الضريبية.

2- انتشار الفساد السياسي والإداري.

3- سياسة المحاباة علي أساس قبلي، طائفي، ديني، جهوي.

ومن العوامل كذلك التي تقف أمام تعثر عملية التنمية الاقتصادية، والتي بدورها إحدى الأسباب المباشرة المثيرة للنزاعات الداخلية بتخبط سياسات وبرامج التنمية لعدم وجود رؤية تنموية متكاملة للدول النامية، وعدم وضوح الأولويات لديها. فقد أسهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها دول عربية عديدة منذ ثمانينات القرن العشرين بضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في زيادة حدة مشكلات

²⁸ - زيدان، مرجع سابق، ص ص 94-95 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاع الداخلي

البطالة والتضخم والفساد والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما شكل مصدرا للاحتجاجات وأعمال العنف في دول عربية عدة: مصر وتونس واليمن والسودان.²⁹

3- العامل الاثني:

اتسمت النزاعات نهاية الحرب الباردة بتصاعد شكلين مهمين من العنف واللذان عكسا حجم وأبعاد التهديدات الداخلية للدولة الوطنية وهما:

العنف العرقي :

حيث كانت الإبادة الجماعية في رواندا واحدة من أسوأ حالات العنف العرقي في تاريخ العالم آنذاك، فأدى العنف العرقي بحياة الكثيرين في دول مثل: بوروندي واليمن وأثيوبيا. فقد أدى انهيار الأنظمة الشيوعية إلى تفجر العنف العرقي الكامن في مجتمعات كثيرة بالإضافة إلى كرواتيا والبوسنة وكوسوفو. كما أن هناك نزاعات أخرى في جورجيا وأرمينيا وأذربيجان والشيشان.

العنف المدني:

والذي أودى بحياة الكثيرين في دول العالم، كما حدث في تيمور الشرقية وغواتيمالا وكولومبيا والصومال واستمر النزاع الداخلي في كمبوديا والسودان وأنجولا، واندلع بدوره في ليبيريا.³⁰

حيث أنه عند حصول هذه الدول على استقلالها وجدت الجماعات العرقية والدينية نفسها موزعة بين الدول كما هو الحال في منطقة كردستان حيث عمل الاستعمار على تقوية القومية الكردية بين عدة دول: العراق، إيران، تركيا، سوريا. وهو الأمر نفسه في "روندا" عندما عمل الاستعمار البلجيكي على زرع بذور

²⁹ - توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص. 26 .

³⁰ - معهد السلام الأمريكي:

" www.usip.org/training/online " .

الاختلاف ما بين عرقيتي "التوتسي" و "الهوتو" وذلك عبر منح امتيازات في السلطة لأقلية التوتسي علي أغلبية الهوتو التي وجدت نفسها بعد خروج الاستعمار البلجيكي مهمشة سياسيا واجتماعيا.³¹

ضف لذلك فان العنف العرقي لاسيما عند إثارة النعرات الاثنية ما بين الجماعات يشكل عاملا مهما في اندلاع النزاعات الداخلية، والنموذج العراقي بعد الإطاحة بنظام "صدام حسين" عام 2003م يعكس لنا ما ألت إليه الأوضاع الأمنية و السياسية في العراق، حيث تصاعدت المواجهات بين السنة و الشيعة و اتخذت أشكالا خطيرة أبرزها:

1- القتل بدافع الاختلاف الهوياتي

2- التفجير المتبادل لبعض المساجد والأضرحة والأسواق

3- التهجير القسري للسنة من مناطق الشيعة والعكس كذلك.³²

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

1- العامل الإقليمي:

تعد الأشكال الموروثة للدول عن العهد الإستعماري مصدرا للعديد من المشاكل والصراعات داخل الدول، حيث لم تكن التقسيمات الجغرافية للسيادة متقنة مع التقسيمات الإجتماعية وهو ما أثار العديد من المطالب الإقليمية لدى الدول التي رأّت نفسها تعبر عن أمم وقوميات أوسع نطاقا من المجال الجغرافي لسيادتها، وقد فتحت الإنقسامات العرقية والدينية والثقافية باب النزاع بهدف السيطرة على الدولة أو لمطالب تقوم على ضرورة إعمال حق تقرير المصير وهو ما ترجم فيما بعد إلى تفكك بعض الدول.

³¹ - زيدان، مرجع سابق، ص. 99.

³² - توفيق ابراهيم، مرجع سابق، ص. 13.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وضعف النظم السياسية في العديد من الدول صارت الجماعات العرقية تطلع إلى الارتباط بالجماعة العرقية التي تنتمي إليها في الدول المجاورة ونجد بعض الدول شجعت مثل هذا الاتجاه لأنها وجدت فيه تحقيقا وتعظيما لمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية لأنه بانضمام هذه الجماعات إليها سينظم معها الإقليم الذي تقطنه وهذا من شأنه تفعيل دورها بصورة أكبر على المستوى الإقليمي.³³

ومن جهة أخرى فإن العوامل الإقليمية ليست وحدها الكفيلة بتصعيد حدة النزاعات الداخلية، حيث تشكل العوامل الدولية المتمثلة في التدخل الخارجي أحد أهم العوامل المؤثرة كذلك علي بروز النزاعات الداخلية وهو ما سنتعرف عليه في العنصر الموالي.

2- العامل الدولي:

سجلت نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي ظهور عالم بدون معالم ثابتة حيث أعيد طرح مسألة الحدود التي هي في غالبها نتاج ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية" نظام فرساي"، كما أن العولمة على المستوى الاقتصادي سمحت، ببروز عالم بدون حدود، حيث برز اتجاه قوي في العلاقات الدولية يتجاوز الدولة، ويعيد طرح مفهومها للنقاش. ضف لذلك فانه ومع نهاية الشيوعية على المستوى الإيديولوجي خلقت عالم بدون عدو واضح، فالخطر القديم زال وصار العمل جار لخلق عدو جديد، يلعب نفس الدور الذي لعبه في السابق التناقض شرق - غرب " الناجم عن نظام يالطا".³⁴

كما أن التحولات الاقتصادية التي تلت نهاية الحرب الباردة جلبت معها فواعل اقتصادية جديدة تنافس الدولة الوطنية في مهامها وتشكل بحد ذاتها كيانات سياسية و اقتصادية ساعدت عدة عوامل في بلورتها منها:

³³ - زيدان، مرجع سابق، ص. 103.

³⁴ - مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم السياسية، ع. 3 (أكتوبر 2002)، ص. 32 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاع الداخلي

أ- تمركز الثروة العالمية في عدد محدود من بلدان الشمال, حيث يملك 16 بالمائة من سكان العالم في بداية التسعينات 82 بالمئة من الثروة العالمية, بينما نجد أن 61 بالمئة من سكان العالم لا يملكون إلا 5 بالمئة من هذه الثروة.

ب- يملك أكثر من 4 مليار إنسان في العالم أقل من خمس عائدات العالم, في حين يستفيد أقل من خمس سكان العالم من أكثر من أربعة أخماس الثروة العالمية.

والملاحظ أن المعطى الاقتصادي يدفع بشكل قوي هو الآخر نحو تشكل ثنائية شمال/جنوب, تتميز عن تلك التي عرفتها مرحلة السبعينات بأنها تتجاوز المستوى الاقتصادي لتنتقل إلى المستوى السياسي والاجتماعي وهو ما يسهل تصوير الجنوب على أنه مركز الاهتمام الدولي.³⁵

لذلك فإن دور الأطراف الدولية غير الإقليمية في تصعيد وتحريك النزاع داخل الدول يختلف باختلاف الفترة التي تمر بها العلاقات الدولية، واختلاف الأطراف الفاعلة في النظام الدولي. حيث تعمل الدول الخارجية على إشعال النزاعات الداخلية لتحقيق أهدافها ومصالحها فمثلا عمدت بريطانيا في شبه القارة الهندية إبان إحتلالها لهذا الإقليم بتعيين أمير هندوسي "مهراجا" ليحكم أربعة ملايين نسمة، ثلاثة أرباعهم من المسلمين مما أدى إلى إشتعال الصراع بين المسلمين والهندوس في 1874/10/22 كما أنها ضغطت على هيئة الأمم المتحدة لاستصدار قرار بوقف إطلاق النار في جانفي 1949 والعمل على تقسيم كشمير بين الهند وباكستان حيث للهند 3/4 من الإقليم وباكستان 1/4.³⁶

وبعد تراجع السيطرة الإنجليزية والفرنسية على العلاقات الدولية, ظهرت قوى أخرى تتحكم في زمام الأمور انشطرت بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي حيث سعى كل منهما لكسب أكبر قدر من مناطق النفوذ، مثل النزاع بين كل من الصومال وإثيوبي, والنزاعات الداخلية في كل منهما. حيث كانت

³⁵- المرجع نفسه, ص ص 6-7 .

³⁶ - زيدان, مرجع سابق, ص 106.

تدار من خارج المنطقة لصالح الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي لما تمثله من أهمية خاصة موقعها المؤثر في الملاحة الدولية لتحكمها في مدخل البحر الأحمر من ناحية الجنوب وتأثيره على تحركات قوات الدولتين في المياه الدولية وإتصالها بمراكز نفوذ كل منها، وحتى بعد انتهاء الحرب الباردة بقيت هذه المنطقة تثير الخلاف بين الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى خاصة إيطاليا وفرنسا، وقد ظهر ذلك عندما تدخلت القوات الدولية في الصومال بعد 1990 ومحاولة الولايات المتحدة الهيمنة على الموقف لتحقيق مصالحها السياسية مما أثار حفيظة الدول الغربية التي رأت في ذلك تهديدا لمصالحها السياسية وأصبح هناك إتهام متبادل بين الطرفين بإرتكاب أعمال غير إنسانية في مواجهة الشعب الصومالي.³⁷

تعتبر الحرب الأهلية الأنجولية من أكثر النماذج المعبرة عن الدور الخارجي وأثره حيث استغلت القوى الخارجية انقسام الحركة الوطنية الأنجولية إلى ثلاثة أجنحة هي: الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، والإتحاد الوطني لاستقلال أنجولا والجهة الوطنية لتحرير أنجولا، حيث أستغل هذا الانقسام في التدخل لتحقيق أهداف معينة، خاصة وأن "أنجولا" تتمتع بموقع جيوبوليتيكي مهم وثروات طبيعية هائلة، فوقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، ووقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الجهة الوطنية لتحرير أنجولا والإتحاد الوطني لاستقلال أنجولا مما ساعد على إطالة أمد النزاع وعدم القدرة على حسمه لصالح أي من هذه الجهات بصورة سريعة.³⁸

كما أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات وسعيها الدائم إلى تعظيم أرباحها، وقد لعبت دورا في قيام بعض النزاعات من خلال دعم المتمردين للعمل على زرع عدم الإستقرار كما حدث في العديد من الدول الإفريقية للسيطرة على المواد الأولية من المعادن الموجودة بوفرة في هذه المنطقة، وهذا ما دفع "جاكي مامو" رئيس منظمة أطباء بلا حدود إلى القول بأننا صرنا نشهد خصخصة لبعض الحروب نظرا لدور هذه الشركات فيها بعد تراجع النزاعات الدولية، وجد صانعو الأسلحة ضالتهم في النزاعات الداخلية خاصة

³⁷ - المرجع نفسه، ص 108-110.

³⁸ - المرجع نفسه .

بعد 1990م، حيث تؤكد الإحصاءات أن تجارة الأسلحة الغربية بقيادة الولايات المتحدة قد قفزت من 10% إلى 15% في الفترة بين 1985م - 1987م ثم ارتفعت إلى 57% عام 1992م، فتصدير الأسلحة إلى أطراف النزاعات الداخلية يساهم في تمديد النزاع لصالح أرباح مصنعي الأسلحة.³⁹

المبحث الثالث: الأطر النظرية لتفسير النزاعات الداخلية

" النظريات عدسات مختلفة للنظر إلى الواقع, فإذا كنت ترتدي نظارات بعدسات صفراء فإن العالم سيبدو لك باللون الأصفر, وإذا كنت ترتديها باللون الأحمر فإن العالم سيبدو لك أحمر. هكذا تستعمل النظريات... نحن نرى أن مختلف النظريات في السياسة الدولية كطرق لفهم نفس القضايا من منظورات مختلفة. من هذا المنطلق فإن النظريات ليست أمراً منفصلاً عن العالم, أو إقراراً لما هو عليه في الواقع. إنما النظريات محاولة لبناء تركيب ما نراه. " ستيفن سميث⁴⁰

"عندما يواجه الإنسان الكثير من الأفكار حول موضوع ما. فإن الحل يكمن في الرجوع إلى النظريات، فالنظرية ليست مجرد نموذج شكلي كبير بفرضيات وافتراضات بل هي نوع من الوسيلة التبسيطية التي تسمح للمرء بتقرير أية وقائع تهمه، وأية وقائع لا تهمه".⁴¹

³⁹ - المرجع نفسه، ص. 111.

⁴⁰ - ستيفن سميث، "عولمة السياسة العالمية":

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3064.html>

⁴¹ - جون بيلس ستيفن سميث ، "عولمة السياسة العالمية" (الكويت : مركز الخليج للأبحاث والنشر والتوزيع ، 2004 ، ص. 4-5)،

المطلب الأول: المقرب البنائي

1- الجذور والمنطلقات الفكرية للبنائية:

يرجع ظهور الطرح البنائي كبديل للنظريات السائدة في العلاقات الدولية وفق عاملين أساسيين، أولهما: الانتقادات التي جاءت ردا على أعمال الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد أو كما يسميهم البعض بالنيو-نيونفعية. وتركزت هذه الانتقادات خصوصا حول إهمال المنهج العقلاني لجوانب كثيرة في العلاقات الدولية، فروبرت كيوهن اعترف أن هناك جوانب كثيرة للعلاقات الدولية يضيق بها أفق التحليل العقلاني⁴²، والاعتراف بضيق أفق المنهج العقلاني عن استيعاب العديد من جوانب السياسة الدولية جعل العديد من المنظرين يستبعدون المنهج العقلاني، منهم التأمليون الذين "كانت انتقاداتهم قوية خارج المنهج العقلاني سمحت لهم بوضع نظريات خاصة بهم".⁴³

العامل الثاني لظهور البنائية هو نهاية الحرب الباردة وما تبعها من تحولات دولية، حيث فاجأت العديد من المنظرين بهذه النهاية التي لم تكن متوقعة، إضافة إلى إيجاد صعوبة في تفسير ما حدث، فقد شكلت نهاية الحرب الباردة "اختبارا حاسما لقدرة الواقعية الجديدة على شرح هذه التغيرات الدولية... وقد فشلت في الاختبار"⁴⁴، هذا الإخفاق هو الذي ساهم في بروز نظريات أخرى. يقول الأستاذ ستيف سميث: "ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، فالواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيراً له خصوصا ما يتعلق بالثورة

⁴²- Richard price and christian Reus smith dangerous liasions ?cretical international theory and com

⁴³- ibid,p.264

⁴⁴ -ibid,p.265

التي أحدثها "ميخائيل غورباتشوف" في السياسة الخارجية السوفيتية، باعتناقه أفكارا جديدة، كالأمن المشترك".⁴⁵

حيث كشفت التحولات التي تزامنت ونهاية الحرب الباردة من بروز النزاعات العرقية في رواندا، والبوسنة وكوسوفو وانفصال التشيك والسلوفاك، وكذا كل من إثيوبيا وإريتريا، ونزاع الصومال الداخلي بداية التسعينات وتزايد دور الأمم المتحدة عن حدود المنهج المادي المعتمد من طرف النظريات التقليدية، الذي ركز على القضايا المادية في العلاقات الدولية وأهم العوامل المثالية.⁴⁶

هذه التحولات دفعت إلى الاعتقاد بأن منهجا مغايرا يأخذ في الاعتبار القضايا المثالية والأفكار المشتركة قد يقدم شرحا أفضل وفهما أعمق للسياسة الدولية⁴⁷. وهكذا ففي حين كانت النظريات التقليدية تجد صعوبة في كيفية التعامل مع مشكل الهوية وانتقال الصراع من مابين الدول إلى داخل الدول، جاءت البنائية لترتكز على كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها، مع عدم استبعاد للمتغيرات المادية.⁴⁸

تعود الجذور المنهجية للنظرية البنائية إلى النظرية الاجتماعية، فالنظر إلى العالم نظرة بنائية كان الأساس لنظريات العلاقات الدولية التي طرحها كل من "غروشيوس" و"كانط" و"هيجل"، والذي كان مسيطرا في فترة مابين الحربين وهو الاتجاه الذي يسميه علماء العلاقات الدولية اليوم استخفافا بالمدرسة المثالية، ففي

⁴⁵ - ستيفن وولت " العلاقات الدولية عالم واحد ،نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زيانبي:

["http://www.geocities.com/Adel_zegagh/pobreview.html"](http://www.geocities.com/Adel_zegagh/pobreview.html)

⁴⁶ - الكسندر وندت ، "النظرية الاندماجية للسياسة الدولية"، ترجمة جبر صالح العتيبي (الرياض : النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع ، ط1 2007،ص. 2 .

⁴⁷ - المرجع نفسه ،ص. 6

⁴⁸ - وولت ،مرجع سابق.

فترة ما بعد الحرب الباردة قدم كل من "Ernist. Hans". "Karl. Deutch". " hedley bull " وطوروا مناهج مهمة لفهم السياسة الدولية ودراستها.⁴⁹

شكلت نهاية الثمانينات ظهور البنائية من خلال الأفكار السابقة في العلاقات الدولية، وذلك مع مقال "نيكولاس أونوف" المعنون بـ"عالم من صنعنا" عام 1989، إضافة إلى مقال "فريدريك كراتشويل" المعنون "بعودة المعايير والهويات إلى العلاقات الدولية" الصادر عام 1989، وكذلك المقال المرجع لألكسندر وندت، "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها: التفسير الاجتماعي لسياسات القوة" الصادر عام 1992. "

تجدر الإشارة إلى أن هناك أكثر من اتجاه ضمن هذا البراداييم، ويبدو أن العامل الاستمولوجي هو المؤشر الرئيسي للتمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة، وهنا قد نجد البنائيين الوضعيين، أو كما يسمون البنائيون الحداثيون modernists constructivist أمثال A.Wendt " والبنائيون النيوكلاسيكيون أمثال "f.Kratochwill". " N.Onuf " E.Adler " إلى جانب "Peter. Katzenstien". ومعظم هؤلاء يميلون إلى تبني استمولوجيا وضعية، أما البنائيون ما بعد الحداثيون أو ما بعد البنيويون أمثال: "R.ashley" و "D.Combell" و "J.Der.Darian" إلى جانب " R.B.J.walker " فهم يبنون تصوراتهم على أساس استمولوجيا ما بعد- وضعية.⁵⁰

عموما تنطلق البنائية من الافتراضات الأساسية التالية لفهم وإدراك السياسة الدولية وهي:

1- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل

2- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل تبادلي

⁴⁹- وندت، مرجع سابق.

⁵⁰ - عمار حجار، "السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2002، ص. 40.

3- هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البني الاجتماعية أكثر مما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام الدولي.⁵¹

2- تفسير البنائية للنزاعات الداخلية:

ينطلق "الكسندروندت" من اعتبار الدول وحدات اجتماعية، تحدد نفسها، وتتعرف على الآخرين، وتحدد سلوكها من خلال التفاعل مع غيرها من الوحدات، والمعاني المشتركة بين هذه الوحدات باعتبارها وحدات اجتماعية، حيث ومن خلال التفاعلات المتكررة بينها يصبح هناك نوع من التصورات الإدراكية التي يتفق بشأنها الجميع.⁵²

وباعتبار سلوك الدول يكون موجهًا حسب مصالحها وهوياتها، ولأن الهوية هي أساس وقاعدة المصالح، فإنها تتكون وفق عمليتين، الأولى داخلية والثانية خارجية، حيث يعتبر أنه عندما يصبح لكل دولة هويتان، الأولى جوهرية ذاتية التكوين، وهي مكونات هذه الوحدات من أفراد وموارد طبيعية، مؤسسات ونظام المعاني المشترك، والثانية هي اجتماعية وهي التي تنتج من خلال التفاعل مع سائر الدول.⁵³

وهكذا تتشكل هوية الدولة من خلال عوامل داخلية وأخرى خارجية، والهوية هي التي تعطي للأشياء المادية معناها، فالمعتقدات التي تتقاسمها الدول "هوياتها" نتيجة للاتصال الاجتماعي هي التي تمنح للأشياء المادية مدلولاتها المعنوية، وهكذا يصبح الإدراك يلعب الدور الأساسي في تشكيل الواقع الدولي، أما العوامل المادية فتلعب دورًا ثانويًا، ولهذا يمكن اعتبار "أن الواقع ذو طبيعة تذبذبية وموجود نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات والقيم، أي أن الواقع المادي أو الاجتماعي موجود كنتيجة

51 - وندت، مرجع سابق، ص. 14

52 - أماني محمود غانم، "البعد الثقافي في العلاقات الدولية، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات" (القاهرة: دار اقرأ للطباعة، 2007)، ص. 124

53 - المرجع نفسه، ص. 125.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاع الداخلي

للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون، فالإدراك أو الفهم الجماعي والمعايير تمنح الأشياء المادية معنى يساعد على تكوين الواقع، وفي هذا الإطار يسوق لنا "A.Wendt" مثالا حول المسدس بين أيدي صديق ليس له نفس المدلول مقارنة بتواجده بين أيدي عدو، لأن العداء علاقة اجتماعية وليس علاقة مادية.⁵⁴

وبما أن الهوية هي أساس المصلحة فهي كذلك التي توجه سلوكيات الدول، وبالتالي فالنزاع يحدث بين الدول نتيجة عدم الثقة في نوايا الدول الأخرى، أي بوضع أسوأ الاحتمالات فيما يخص سلوكيات الدول المتنافسة، فمعضلة الأمن والحرب تتجم عن التنبؤات التي تحقق ذاتها؛ و المتمثلة في منطق المعاملة بالمثل و الذي يعني بدوره أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة.⁵⁵

أما على المستوى الداخلي فان النزاعات تحدث بشكل يشبه كثيرا لما يحصل في المستوى الدولي مع اختلاف بسيط يمكن إسقاطه على الدولة باعتبارها كبنية، والمجموعات الاثنية المتضمنة كأعضاء أو وحدات⁵⁶، والفوضى تنتج داخل الدولة نتيجة انهيار السلطة المركزية للدولة، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات بين تلك الوحدات العرقية، وانهيار السلطة المركزية يعود إلى عجز الدولة بالأساس عن تقديم مشروع دولة ذات هوية مشتركة تجمع فيها الولاءات علي اختلافها.

حيث تبدأ كل عرقية في تحديد مصلحتها حول هويتها الضيقة، وبالتالي تكون سلوكياتها حبيسة تلك الهوية ، ذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط مع الهوية، فعندما تخفق الدولة في أن

⁵⁴ - حجار، مرجع سابق، ص.43.

⁵⁵ - بايلز ، سميث ،مرجع سابق ،ص. 434

⁵⁶ - عادل زقاغ ، " تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية " : فهي اسهامات وافتراضات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني ،المؤسساتي والبنائي":

<https://www.geocities.com /adel zegagh /rapproches intervention html> .

تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة توّطر هويات جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة، وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني الواسع يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية من حيث التنسيق الداخلي لتلك المجموعات.⁵⁷

ويبدأ بناء الهوية وفق معايير تحفز على النزاع، حيث تتحكم فيه ثلاث عوامل: منطق الخطاب السائد، الاتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري، إضافة إلى طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى⁵⁸، وهكذا فالعرقية هي عامل من العوامل الأساسية لكن التحريك السياسي هو العامل المثير⁵⁹، وهو الذي يؤسس لهوية ذات ميل تنازعي، ومنه فإن النخب هي التي تقوم بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز الاختلافات الاثنية بغرض زيادة الاحتكاك السلبي مع الآخر.⁶⁰

هذا الوضع يؤدي بمختلف العرقيات إلى إعادة تعريف هوياتها بشكل يضفي الطابع العدائي اتجاه بعضها البعض، وبالتالي تكون مصالحتها مبنية على أنقاض بعضها البعض، وإعادة تعريف الهوية بهذا الشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، حيث يؤدي إلى بناء العلاقات على لعبة صفرية، وهذا التفاعل بين مختلف هذه المجموعات يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي.⁶¹

ينشب النزاع وفقا لذلك بين هذه المجموعات العرقية جراء المنافسة بين مجموعات ذات هويات ومصالح ثابتة، وليس نتيجة للتفاعلات والثقافة والسياق الذي تسبب في انهيار العلاقات الاجتماعية، كمثال

57 - المرجع نفسه.

58 - المرجع نفسه.

59 - عز الدين حمايدي، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية"، مذكرة شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق 2005، ص. 37.

60 - زقاع، مرجع سابق.

61 - المرجع نفسه.

على ذلك يمكن الحديث عن النزاع الداخلي في "طاجكستان" الذي أدى إلى هيكلة ظروف أدت بالمجموعات من مختلف المناطق إلى تحديد هويتهم من حيث الولاء لمنطقتهم المنافسة للمناطق الأخرى.

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة

1- الجذور والمنطلقات الفكرية للواقعية الجديدة:

تيار تجديدي داخل المدرسة الواقعية، وقد ظهر كنتيجة للانتقادات الحادة التي تعرضت لها النظرية الواقعية الكلاسيكية بزعامة "مورغانثو" Morgenthau " على يد الثورة السلوكية إبان الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. تعتمد الواقعية الجديدة على مجموعة من المقاربات الأساسية في تفسيرها لظاهرة النزاعات، وهي: المقاربة البنوية لـ Kenneth N. Waltz "البنية الفوضوية للنظام الدولي"، معضلة الأمن بين الدول Interstate Security Dilemma ومعضلة الأمن داخل الدول Intrastate Security Dilemma⁶².

حافظت الواقعية الجديدة على افتراض أن "القوة" متغير رئيسي في السياسة الدولية، بالرغم من أنها توجد كمكون حتمي في العلاقات السياسية أكثر من وجودها كغاية في حد ذاتها. ففي الوقت الذي تركز فيه الواقعية الكلاسيكية على "الطبيعة البشرية" لتفسير العلاقات الدولية وظاهرة نشوب النزاعات، فإن الواقعية الجديدة تركز أكثر على "بنية النظام الدولي" كمحدد للعلاقات السياسية التي تحدث بين مختلف وحداته. فحسب "Waltz" أحد رواد الواقعية الجديدة فإن مصطلح البنية "structure" يدل على الطريقة التي تنتظم بها مختلف أجزاء النظام، وإذا كانت "بنية النظام الوطني" هي في الأساس بنية تراتبية/هرمية حيث تتموضع الوحدات الداخلية في تمايز رسمي حسب درجة سلطتها أو حسب الوظيفة التي تؤديها، وفقا لعلاقة عمودية بين بعضها البعض، وبفضل طبيعة هذه البنية، فإن الوحدات الدولية تجد نفسها، في ظل وضع الاعتماد

⁶² - محمد حمشي، "تفسير وحل النزاعات من منظور الواقعية والواقعية الجديدة":

على النفس، في حاجة إلى الاعتماد على نفسها وعلى الترتيبات التي تضمن بقاءها وتحسن من وضعها الأمني، مهما كانت طبيعة هذه الترتيبات.⁶³

كان لنهاية الحرب الباردة أثرها على الفكر الواقعي الذي بدا عاجزا حسب العديد من الباحثين عن تفسير تحولات تلك المرحلة، سيما في ظل استحواذ البنائية على التفسير والتوقع. وهو ما حتم علي مفكري الواقعية إعادة إحياء الفكر الواقعي في ظل التغيرات الدولية التي طالت المكونات الداخلية للدولة فكان ما قدمه باري بوزان "Barry Posen" من خلال مقالته المشهورة "The Security Dilemma And Ethnic Conflict" في سنة 1993م، التي حاول فيها إسقاط مفهوم المعضلة الأمنية الدولية على نشوب النزاع الداخلي في يوغسلافيا السابقة 1991 م.⁶⁴

ويستند الواقعيون الجدد في تفسيرهم لمجال العلاقات الدولية علي جزء كبير من الافتراضات التي قدمتها الواقعية الكلاسيكية، حيث حافظوا كذلك على التمييز بين عمليات محددة في مستوى العلاقات بين الدول وعمليات في مستوى الدولة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى هذين المستويين المتميزين، فإن الواقعيون الجدد يقولون إن ما يهم فعلا في العلاقات الدولية هو العلاقات بين الدول ذلك أن العلاقات داخل الدول ليس لها إلا دورا هامشيا على مسرح الأحداث في السياسة الدولية وفي ضوء ذلك ربما من المستغرب أن نعلم أنه في الآونة الأخيرة "سيما الأحداث في وسط وشرق أوروبا في 1989" بدأت الواقعية الجديدة تدفع أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من الاهتمام بالعلاقات بين الجماعات الاثنية والقومية؛ على وجه الخصوص تهتم لحالات النزاع العرقي داخل الدولة.⁶⁵

⁶³- المرجع نفسه.

⁶⁴- Roe paul , "the societal security dilemma":

<http://www.ciaonet.org/wps/rop 01/#12>

⁶⁵- Ibid

2- تفسير الواقعية الجديدة للنزاعات الداخلية:

ما يهمنا هو إسهامات الواقعية الجديدة في تفسير النزاعات الداخلية على اعتبار أنها التيار الواقعي الذي تحدثت بإسهاب عن هذا الموضوع، لذلك فإننا سنركز في دراستنا على ما تسميه الواقعية الجديدة بالمعضلة الأمنية داخل الدولة Intrastate Security Dilemma كونها الدراسة التي تناولت النزاعات الداخلية بإسهاب كبير، وكذا المعضلة الأمنية المجتمعية لأنها تدخل كذلك في تفسيرات الواقعية الجديدة للنزاعات الداخلية.

أ- المعضلة الأمنية داخل الدولة:

تعني المعضلة الأمنية وجود تهديد تجاه قيم مكتسبة واقتراجه بالمخاوف ومشاعر الريبة والشك ضد الآخر، والشعور بالأمن يولد مزيداً من الشعور بالأمن حتى وإن كانت نوايا الطرف حسنة فإنه سيبقى للطرف الآخر تخوف دائم يؤدي إلى المأساة وهو ما يعتبره Butterfield كمأساة من الصعوبة التغلب عليها والتخلص منها.⁶⁶

تعتمد مقاربة "Barry Posen" في تفسيره للمعضلة الأمنية على ما يسميه "الفوضى الناشئة" emerging anarchy، ويقصد بذلك ما يحدث عندما تبدأ الدول متعددة الإثنيات في الانهيار، فتجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل على حدى، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي.⁶⁷

إن ما يجعل مقاربة "Posen" نيو واقعية في جوهرها، حسب "Josef Lapid" و "Friedric Kratochwil"، هو أنها تستند إلى الطرح الدولي للنظرية الواقعية في تحليل المستوى بين الإثني/داخل

⁶⁶ - عبد النور بن عنتر، "الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"، (المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.13.

⁶⁷ - حمشي، مرجع سابق.

الدولة inter-ethnic/intra-state، فهي تعتقد أن كل الوحدات في وضع فوضي "سواء كانت عبارة عن أفراد، دول-مدن city-states، أمم، أو دول" حيث يمكن التوقع أنها تتصرف وفقا لنفس المنطق النيو واقعي. ما يعني أنه في وضع الفوضى الناشئة، تتصرف كل المجموعات على المستوى الداخلي للدولة بنفس الطريقة التي تتصرف بها الدول على مستوى النظام الدولي.⁶⁸

وقد اعتمد "باري بوزان" في محاولة تطبيقه لمفهوم المعضلة الأمنية داخل الدولة على نوع من المحاكاة حول فرضية فوضى النظام الدولي تنطبق على داخل الدول التي تعيش نزاعا أثنيا، وقد ربط التصعيد الإثني بظاهرة الدول العاجزة أو الآيلة للانهايار، حيث تتأكد بعض الجماعات الاثنية الموجودة فيها أن الحكومة عاجزة عن حماية الجميع فتعمل هذه المجموعات على حماية أمنها والدفاع عنه في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم. وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة أية مجموعة اثنية تعزيز أمنها يفسر من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية تجاه التصعيد. وهو ما حدث في الإقليم السوفيتي بعد انهياره حيث أن الجماعات الاثنية كانت تنظر إلى السلطة كحامي لها ثم وجدت نفسها دون حماية بعد انهيار النظام مما أدى بها إلى اتخاذ أشكال تنظيمية تحميها اتخذت أشكالاً عدة.⁶⁹

وتزيد هذه الحركية لدى "باري بوزان" تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية. حيث تشن مجموعات إثنية هجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية، وذلك بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي إلى الحرب الشاملة وهو ما أبرزته تجربة ما بعد الحرب الباردة خاصة في البوسنة وكوسوفو.⁷⁰

⁶⁸ - حمشي، مرجع سابق.

⁶⁹ - زقاغ، مرجع سابق.

⁷⁰ - المرجع نفسه.

يرى "Posen" كذلك أن التضامن بين الجماعات العرقية بعد انهيار هيكل يوغوسلافيا الاتحادية منح لهم تأكيد القوة العسكرية الهجومية في ظل صعوبة التمييز بين النوايا أو الأعمال العسكرية الهجومية والنوايا أو الأعمال العسكرية الدفاعية، خاصة إذا تعلق الأمر بالتقاليد التاريخية المشتركة بين المجموعات المتنازعة عسكريا. كما أن التكتيكات الهجومية لها ميزة أيضا تحقق عندما يكون هدف سياسي لمجموعة أو أكثر هو تحقيق التجانس الإثني.⁷¹

ب- المعضلة الأمنية المجتمعية:

توجد الأمنية المجتمعية ضمن إجراءات مجتمع ما لمحاولة لزيادة أمنه المجتمعي في إطار تعزيز هويته الخاصة" بسبب رد فعل في المجتمع الثاني ، والذي في النهاية تخفيض من أمنه المجتمعي الخاص به" يضعف هويته الخاصة" .

كما يحدث بين الدول فان هناك بعض الصعوبات من حيث القدرة على التمييز بين الأعمال التحضيرية الدفاعية والهجومية التي قد توجد أيضا بين المجتمعات : الفرق هنا هو أن نركز على الأخطار التي تهدد الهوية بدلا من السيادة فإذا كانت الدول تستخدم الأسلحة في الدفاع عن سيادتها ، فان المجتمعات تستخدم الأسلحة بدورها للدفاع عن هويتها. وفي ظل غموض استخدام الأسلحة الدفاعية و الهجومية. فإن المجتمعات شأنها في ذلك شأن الدول يمكنها الدفاع عن هويتها عن طريق زيادة أسلحتها خاصة إذا كان إحساس المجتمعات بالهوية يعتمد إلى حد كبير على السلامة الإقليمية".⁷²

كما أن العمليات الناتجة عن المعضلة الأمنية المجتمعية تشبه تلك الناتجة عن المعضلة الأمنية بين الدول. حيث في كلتا الحالتين وجودهما الكبير ناتج عن الغموض في بعض الاستعدادات العسكرية.

Roe paul. op.cit- 71

paul. op.cit - 72

وهكذا فإن المعضلة الأمنية المجتمعية لن تكون بعيدة جدا من المعضلة الأمنية بين الدول وهو ما استنتجه "Posen" في مقارنته التي حاول نقلها وتطبيقها بتلك الطريقة.⁷³

كما أن استخدام الأسلحة لحماية الهوية المجتمعية يشير بدوره إلى نوع من النزاع القائم بالفعل بين مجتمعين. حيث يمكن أن تستخدم الأسلحة للدفاع عن الهوية المجتمعية، وكنتيجة يؤدي بالأخرى إلى افتقارها للأمن العسكري والافتقار إلى الأمن غير العسكري يمكن أن تنتج معضلة أمنية مجتمعية، كما أن المعضلة الأمنية المجتمعية غير العسكرية تنتج النزاع، ذلك أنها يمكنها أن توجد نزاعات غير عسكرية قد تؤدي إلى انهيار الدول المتعددة الاثنيات، والتي بدورها يمكنها أيضا إنتاج نفس النوع من المعضلة الأمنية العسكرية كما تطرق إليها "Posen".⁷⁴

ساهمت المقاربات النظرية سواء البنائية منها أو الواقعية الجديدة من خلال التفسيرات التي طرحتها حول النزاعات الداخلية، في تحليل جزء مهم من الظاهرة النزاعية الأكثر تعقيدا وتشابكا في إعطاء نظرة تحليلية على أهم المحددات والمتغيرات المتحركة في النزاعات الداخلية. حيث لمسنا من خلال الطرح البنائي أهمية الأفكار في تفعيل الخطاب الهوياتي العدائي تجاه الآخر، عبر التركيز على "الأنا الذاتاني" في مقابل "نحن" الجماعة في نشوب النزاعات الداخلية ما بين المجموعات الاثنية خصوصا. وهو تحليل وان كان مختلفا عن ما طرحه الواقعيون الجدد من استبصارات نظرية حول ظاهرة النزاعات الداخلية، عبر تركيزهم على أهمية المأزق الأمني ما بين المجموعات العرقية، الناتج عن فقدان الثقة وانعدام الأمن الداخلي داخل الدولة، والذي بدوره يخلق حالة من اللا أمن والفوضى الداخلية يصعب التحكم فيها وإعادة ضبطها من جديد.

خلاصة الفصل الأول:

⁷³ - paul. op.cit

⁷⁴ - زقاغ، مرجع سابق.

يعتبر مفهوم النزاع أحد أهم المفاهيم في العلوم السياسية التي تعرف اختلافا واضحا حولها نظرا إلى تعدد المدارس والتوجهات الفكرية لكل باحث ودارس للظاهرة النزاعية على وجه الخصوص. وربما هذا الاختلاف راجع أيضا إلى طبيعة الظاهرة النزاعية التي تتميز بالتشابك والتعقيد من جهة واللاتماثل من ناحية أخرى، لتعدد الأسباب والأطراف وكذا الأشكال على وجه الخصوص. والتي بدورها تخضع لاعتبارات عدة خاصة بالأطراف المتدخلة في إدارة النزاع.

إلى جانب تداخل المفهوم مع غيره من المفاهيم المشابهة له كالأزمة والتوتر والصراع والتي يجد فيها أغلبية الباحثين صعوبة التمييز والتفريق بينها وبين النزاع نظرا للتشابك الكبير فيما بينها ونظرا لتقارب دلالات مفهوم النزاع وهذه المفاهيم.

وهو ما أثر بدوره على مفهوم النزاع الداخلي كأحد أهم المفاهيم التي تزامن بروزها والتحويلات الدولية التي تلت نهاية الحرب الباردة، وعكسته المقاربات النظرية التي تناولت تفسير الظاهرة النزاعية في شقها الداخلي.

الفصل الثاني

الفصل الأول

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

قياسا علي ما تم تقديمه في الفصل الأول فإننا سننطلق في الفصل الثاني الذي خصصناه للنزاع في دارفور من اعتباره نزاعا داخليا، وذلك استنادا إلى التعريف الإجرائي الذي اعتمده كآساس لدراستنا.

خصص الفصل الثاني ليعالج دراسة الحالة التي نحن بصددھا وهي نزاع دارفور، وحتى نلامس كل حيثيات النزاع فإننا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث، وكل مبحث إلى مطلبين. انطلقنا في المبحث الأول من جيو إستراتيجية وأهمية إقليم دارفور، حاولنا من خلال المبحث وعبر المطلبين التعرف علي الأهمية الاقتصادية والجغرافية لدارفور الذي لطالما كان معبر لثقافات وعرقیات اجتمعت فيه لتكون فسيفساء اثنية مع دول الجوار

في حين عالجنا في المبحث الثاني نشأة و تطور النزاع في دارفور، وفق مطلبين الأول تناول جذور النزاع والعوامل المتحكمة فيه، والتي وجدنا أنها تعود إلي ما قبل قيام الدولة السودانية الحديثة، وإلى عوامل داخلية تاريخية كان للاستعمار البريطاني نصيب كبير فيها، وكذا طبيعية ناتجة عن الجفاف كانت السبب في هجرة القبائل الرعوية تجاه المناطق الخصبة التي يسكنها المزارعون. وكذا عوامل خارجية دولية وإقليمية بالخصوص ترجع إلى النزاع التشادي - التشادي والليبي - التشادي.

ليدرس المطلب الثاني تطورات النزاع وأهم أطرافه الرئيسية التي اتخذت مع مرور الوقت وعبر تداخل عوامل داخلية وخارجية بعدا هوياتيا ترجمه ظهور حركات مسلحة تتخذ من العامل الهوياتي أساسا لمطالبها ومبررا لأهدافها.

أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى تداعيات النزاع الداخلي في دارفور داخليا وخارجيا وتأثيرات ذلك على الدولة السودانية من الناحية الأمنية، الإنسانية وكذا الاقتصادية. وعلي الوضع الخارجي للسودان سيما في ظل المطالبة الدولية للرئيس السوداني واتهامه بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وتأثيرات ذلك على الوضع الداخلي للسوداني.

المبحث الأول : جيو إستراتيجية وأهمية إقليم دارفور

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الأهمية الإستراتيجية التي يحظى بها إقليم دارفور، وكذا النسيج الاجتماعي المكون للمجتمع والذي يعرف تنوعا وتباينا واضحين يرجع لاعتبارات تاريخية ساهمت في تشكله.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

المطلب الأول: الموقع والأهمية الإستراتيجية

يقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، يمتد بين خطي عرض 9° و 20° شمالا وخطي طول 16°-20° و 27° شرقا، وتشكل حدوده الغربية الحدود السياسية للسودان مع ليبيا بنسبة 12% وجمهورية إفريقيا الوسطى بنسبة 35% وكذا تشاد بـ 53%. تاريخيا كانت منطقة دارفور تجمع بين السودان الشرقي والممثل للامتداد الغربي للسودان الحالي، وبين السودان الشرقي الممثل للامتداد من منطقة دارفور إلى شرق السودان الحالية، حيث كانت المنطقة ملتقى طرق ودروب عديدة للسودان القديم وإفريقيا ككل.¹

الخريطة رقم: 01 توضح حدود الدولة السودانية مع غيرها من الدول المجاورة

1- عمر حاج الزاكي، "التنافس الأوروبي في مشكلة دارفور - حلقة نقاش في مشكلة دارفور" (الخرطوم: مركز الدراسات الدبلوماسية، 2007/02/6).

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية



المصدر:

تبلغ المساحة الإجمالية للإقليم 448 ألف كلم² ، أي ما يعادل مساحة فرنسا تقريبا وبتعداد سكاني يصل لنحو 6 مليون نسمة مع أكثر من 30 جماعة اثنية ، وهم مقسمون في ثلاث ولايات هي: شمال، جنوب وغرب دارفور وينتمون إلى قبائل شتى كالغور ، البني ، الحلبة ، التجر ، البرتي الهبانية، الزغاوة ، الزيادية، الرزيقات، المساليت ، العالية، التعاشية الميذوب ، البرقد، المسيرة، العريقات، الشعالية بني منصور²

يحترف معظم أهالي الإقليم الزراعة والرعي ويعتمدون في معاشهم على الأراضي الواسعة التي يحظى بها الإقليم والتي يتراوح مناخها من السافانا الغنية إلى المناخ الصحراوي ، وتبعاً لذلك فإننا نجد إقليم دارفور مقسم إلى ثلاث مناطق متميزة جغرافياً وبيئياً وهي :

2- إجلال رأفت رسلان، "ملاحم النزاع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلية" (القاهرة: مركز البحوث والدراسات،

2004)، ص.93

3- محمد سليمان محمد، "السودان: حروب الموارد والهوية" (كامبريدج: دار كامبريدج للنشر، 2000)، ص

ص.337.338

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

1. أقصى الشمال : وهي منطقة صحراوية جرداء لا تصلح للسكن بما يقارب الثلث منها يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 80 ملم في السنة ومن 80 إلى 200 ملم على حافة الصحراء تتعايش فيها قبائل الزغاوة المعتمدة في معيشتها على الرعي مع قبائل كالمهيريا والعريقات والمحامير.³
 2. الوسط : المتميز بمرتفعاته البركانية وفي مقدمتها جبل المرة الذي يصل ارتفاعه إلى أكثر من 9 آلاف قدم ويغطي ما مساحته 12/800 كلم² وهو بذلك ثاني أعلى قمة جبلية بالسودان بسلسلة من المرتفعات بطول يصل إلى 240 كلم وعرض يقدر بـ 80 كلم تتخللها الشلالات .
يحظى جبل مرة بطقس معتدل يغلب عليه طابع المناخ المتوسطي حيث تهطل الأمطار في كل فصول السنة تقريبا مما يتيح الفرصة لنمو الكثير من الأشجار كالموالح والتفاح والأشجار الغابية المتشابكة، إضافة إلى أن تلك الأمطار الغزيرة توفر للإقليم مورد مائي مستمر للأراضي الزراعية، فضلا عن أن الجبل به أنواع كثيرة من النباتات المتفردة دوليا وكذا مجموعات حيوانية نادرة وأليفة ويتميز بكونه منطقة مأهولة بالسكان والقرى الطبيعية المنتشرة في قمة الجبل، ناهيك عن كونه منطقة جذب سياحي.⁴
 3. إلى الشرق من الإقليم جبال المندوب والتي يبلغ ارتفاعها أكثر من 5 آلاف قدم يقطنها قبائل غير عربية أبرزها الفور والمساليب إلى جانب البرتي والبرقو والتاما وتجر والبرقيد. وبين الجنوب والشرق يقع حزام السافانا حيث تنتشر أشجار المناطق الجافة وتتاح الزراعة المطرية والمروية في مناطق الكيزان. أما أقصى الجنوب : مناطق السافانا ذات الأمطار الغزيرة أين تقيم قبائل البقارة ذات الأصل العربي كالرزيقات، المسيرية، التعايشية والهبانية.⁵
- تجدر الإشارة إلى أن حدود الدولة السودانية بما فيها إقليم دارفور هي بالأساس رسم استعماري كغيره من دول القارة الإفريقية، حيث كان للاستعمار الأوروبي النصيب الأكبر في تعيين الحدود لإقليم

4- حسين عبد العزيز، راني معين، "أزمة دارفور: الأسباب والأبعاد" (سورية: مركز العمليات والدراسات

الإستراتيجية)، ص 2.3.

"http://www.dascsyriamag.net"

5- عبد الوهاب الأفندي، "أزمة دارفور نظرة في الجذور والحلول الممكنة" (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2009)، ص 16.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

دارفور خاصة بعد دخول الانجليز للإقليم في عام 1916 م، لوقف تمدد النفوذ الفرنسي المتمركز في تشاد ، سيما والسعي الحثيث الذي أظهرته فرنسا لضم دارفور إليها.⁶

وعليه فإن إقليم دارفور بما يحظى به من موقع جيوسياسي واستراتيجي مهم لطالما كان محل تنافس غربي كبير، أوروبي بالأساس لم يقتصر فقط على الدور الفرنسي والانجليزي بل كان كذلك مسرحا للأطماع الألمانية إبان الحرب العالمية الأولى، أين استعانت ألمانيا آنذاك بالدولة العثمانية للسيطرة على الإقليم عبر السلطان "علي دنيار" الذي أعلن ولاءه للقوتين الألمانية والعثمانية وقبوله التحالف ضد فرنسا، ولكن انهيار سلطنة"علي دنيار" وانهزام ألمانيا وقف أمام تحقيق ذلك وان لم يثن ذلك ألمانيا عن العودة مجددا عبر البعثات والمنح الدراسية لأنباء الإقليم.⁷

وليس أدل على أهمية الموقع الاستراتيجي لإقليم دارفور أكثر مما ذكرته جريدة الغارديان البريطانية: «... إن لإقليم دارفور موقعا استراتيجيا تحيط بها تشاد والكامرون وساحل العاج وإفريقيا الوسطى وكل أمم غرب إفريقيا في المحيط الأطلسي ذلك الموقع أصبح معتركا للقوى التي تسعى للسيطرة على البترول الإفريقي ومواردها الخام ، حيث تلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في تلك المعارك .كذلك فإن النطاق الممتد من ليبيا مرورا بتشاد وإفريقيا الوسطى له دور وتأثير استراتيجي في النزاعات بين القوى العظمى في تلك المنطقة...».⁸

بناء على ما أوردته الصحيفة وعلي ما هو موجود في الواقع، فإننا نجد أن التشابك الجغرافي للإقليم مع غيره من الدول المجاورة، يلعب دورا كبيرا في العلاقات البنينية بين السودان وجيرانها، خصوصا إذا تأملنا الحدود السودانية مع الدولة الجارة تشاد مثلا، والتي تبلغ أكثر من 130 كلم فإننا نجدها كلها تمتد في ولاية دارفور الكبرى من شمال "كتم" إلى "واد صالح" ، وتمتد في الجانب التشادي في ثلاث محافظات هي بلتون

6- إدريس شمس الهدى إبراهيم، "دارفور المؤامرة الكبرى" (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2006)، ص.30.

7- أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، "دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل" (الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012)، ص.50.

⁸ المرجع نفسه، ص.52.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

وسلامات"، والتي تحددت بالأساس استنادا للاتفاقية البريطانية في 14 يونيو 1898 وبيان بول كامبون، ولورد سالسبري في 21 مارس 1899م مرتكزة في تقسيم المياه بين نهر النيل ونهر الكونغو، ولم تراعي الامتداد الاثني للمنطقتين، والذي ظهر جليا في اتفاقية سبتمبر 1919م التي حددت بدورها الحدود من التقاء مدار السرطان، وخط الطول 16 شمالا إلى خط 5 جنوبا.⁹

لتثبت الحدود فيما بعد نهائيا مع بروتوكول لندن 1924م، الذي حافظ على الحدود السابقة بين تشاد والسودان ولم يغير شيئا¹⁰ رغم التواصل السكاني الموجود بين البلدين، وبدرجة عالية سيما مع وجود جماعات وقرابات اثنية معقدة يصعب في كثير من الأحيان فيها التمييز بين سكان المحافظات على جانبي خط الحدود

مما سبق يتضح لنا جليا أن جغرافية إقليم دارفور باعتباره معبرا ومدخلا لغرب إفريقيا من جهة وكذا ما يزرع به من موارد وثروات باطنية، بكون دارفور ثالث أكبر مخزون واحتياطي للنحاس ورابع أكبر مخزون واحتياطي من اليورانيوم في العالم. بالإضافة للموقع الاستراتيجي والثروات البترولية، حيث ينتج الإقليم ثلثي إنتاج العالم من الصمغ العربي، فانه وحسب العديد من الباحثين والدارسين وعلى رأسهم " كيث هارمون " فان هذا ما يدفع لاشتعال الحروب في منطقة البحر الأحمر إلى البحيرات الكبرى في وسط إفريقيا عبر دارفور أين تعمل الشركات العسكرية الخاصة إلى جانب شركات البترول والمنظمات الإنسانية، سيما في ظل التواجد الصيني في إفريقيا والسودان خاصة كمنافس أول للاستثمار الأوروبي والأمريكي في المنطقة. وبعد أن أصبح السودان الممول الرابع للصين فيما تحتاج إليه من النفط فان هذا يعد تحديا وتهديدا للشركات الأمريكية، التي تمتلك وتسيطر على خط الأنابيب في تشاد، ويوغندا القريبتين جدا من إقليم دارفور.¹¹

المطلب الثاني : التركيبة المجتمعية والواقع الاقتصادي لإقليم دارفور

⁹ - المرجع نفسه.

¹⁰ ادم الزين وآخرون، "التنمية مفتاح السلام في دارفور" (الخرطوم: مؤسسة فريدريتش ايبرت ومركز دراسات التنمية،

2003)، ص.153.

¹¹المشاقبة، مرجع سابق، ص.79.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

تعيش في إقليم دارفور 85 قبيلة عربية وإفريقية، حيث تبلغ نسبة القبائل العربية بالإقليم 40 % في حين تصل نسبة القبائل الإفريقية إلى 60%، كما تمثل دارفور كنزا لغويا يصل إلى 14 لغة، إضافة إلى عشرات اللهجات المحلية الأخرى المتداولة. فلا يوجد في السودان كله إقليم يتميز بالتنوع العرقي والثقافي مثل دارفور، حيث عشرات القبائل والشعوب ذات الأصول العربية والإفريقية المتداخلة تعيش وتتجانس في أرياف وجبال ومدن هذا الإقليم.¹²

ويرتبط إقليم دارفور ارتباطا عضويا بالقبيلة كما ترتبط جغرافيته بتقسيم أراضيه إلى "دارات" تحمل أسماء القبائل بالأساس كدار مساليت ودار الزغاوة، ودار قمر ولا يكاد يوجد شيء مماثل في عدد من مناطق السودان الكبير كما هو الحال في دارفور فالقبيلة لها سلطتها ومكانتها كما لها وجودها التاريخي الفعلي المتوارث عبر التاريخ.¹³

وبعيدا عن النقاء العرقي الذي يصعب إثباته عموما في مجمل السودان وبخاصة في منطقة دارفور التي تميزت بكونها معبرا ثقافيا بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب منذ قرون أين لم تكن ظروفها البيئية تساعدها على العزلة، ولأن السمة المميزة لسكان الإقليم والغالبة على تركيبته المجتمعية تتلخص في العنصر العربي/ الإفريقي فإننا سنركز في معالجتنا للطبيعة المجتمعية والسكانية لإقليم دارفور انطلاقا من التصنيف الأكثر قربا من طرف الباحثين والذي يقوم على أساس قبائل عربية وأخرى إفريقية.

1_ القبائل العربية :

تتمركز في جنوب وغرب الإقليم، تمتهن الرعي وتعتمد عليه كأساس لمعيشتها. من أشهر القبائل العربية في دارفور نجد: قبيلة بني هبله، بني فضلة، التعايشية، الهبانية، الزيادية، المسيرية، المعاليا، الززيقات، البقارة.¹⁴

تعد قبيلة الرزيقات من أشهر القبائل وأغناها وأقواها، يحتلون ما مساحته 2 ألف ميل مربع شمال شرق دارفور، وينقسمون إلى ثلاثة أقسام: الماهرية في الشرق والشمال، والنوابية في الغرب والمحاميد في

بهاء الدين مكاي، "الصراعات الإثنية في القارة الإفريقية" (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2003)، ص.36¹²

كمال محمد جاه الله الخضر، "مكونات الثقافة وأزمة دارفور... قراءة جديدة"، 13 فيفري 2013.

<http://www.qiraatafrican.com/view/?q=1061>¹³

¹⁴عبد العزيز، مرجع سابق، ص.7

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

الشمال. إضافة إلى الرعي فإنهم يعتمدون كذلك على زراعة الدخن، أما الهبانية والمتمركزة في دارفور وكردفان إلى الغرب من الرزيقات فهم أقل بدواة من منهم، ويعتمدون بشكل أساسي على الأرز البري في معيشتهم، خلاف الزيادة في شهور الصيف يسقي الإبل من الآبار ويرعون داخل نصف قطر تبلغ مساحته خمسين ميلا من مصدر الماء أيضا ولا يذهبون إلى أبعد من حوالي خط العرض 13° خوفا من ذبابة التسي التسي.¹⁵

ويمكن فهم هجرات البقارة بالعودة إلى طبيعة نشاطهم المعيشي القائم على الرعي والذي يخضع بدرجة كبيرة للمناخ السائد في المناطق المتمركزين فيها، ولذلك فإن الهجرة تتألف عندهم من التحرك بعيدا عن الدار، سيما عندما يظهر شح الماء والمرعى والعودة إليها في حالة توفرها، طبعا مع وجود اختلافات واضحة بين القبائل في طريقة الترحال والتنقل من مكان إلى آخر، فالرزيقات مثلا يذهبون إلى ما وراء النهر إلى بحر الغزال حتى يصلوا إلى منطقة ذبابة التسي التسي، وهم بذلك على عكس الزيادة. بينما يقضي بنوهلبة الشتاء على طول الوديان الغربية للإقليم سيما وادي أزوم، في حين يعبر العديد من التعايشية الحدود إلى داخل إقليم دارسيلا.¹⁶

2_ القبائل الإفريقية:

يعتمد جلهم على الزراعة و القائمة بشكل أساسي على الأمطار يليها ما توفره المياه الدائمة في كثير من الوديان الجبلية حيث من الممكن أن تنمو المحاصيل بنظام الري في المصاطب الصغيرة المصممة بدرجة تقنية عالية. تتمركز أغلبية القبائل الإفريقية في جيل مرة والسهول المحيطة به من الغرب والجنوب، من أشهر القبائل الإفريقية في دارفور نجد: الزغاوة، المساليت، التجر والداجو، وكذا الفور أهم وأكبر القبائل عددا ليس في القبائل الإفريقية فحسب بل في إقليم دارفور ككل، ولهم تاريخ يعود بجذوره إلى الأسرة المالكة التي أسست آخر مملكة في دارفور والتي أخذت منها تسمية الإقليم وهي "الكيرا".¹⁷

Nadia Khalaf, " British Policy Regarding the Administration of the Northern Sudan

1899-1951" (Dissertation, Duke University, political science department, University

Microfilms international, Ann Arbon, MI1965), p.44¹⁵

¹⁶المشاقبة، مرجع سابق، ص ص. 107-109

موسى المبارك الحسن، "تاريخ دارفور السياسي 1882م-1898م" (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر،¹⁷

1980م)، ص ص. 15-16

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

عموما فقد عاشت كل القبائل في السودان و دارفور خاصة، سواء كان منها الرحل والمجموعات المستقرة وشبه الرعوية وكذا المزارعين في تعايش وانسجام، حيث نشأت فيما بينها علاقات مصاهرة، كما اعتادت المجموعات القبلية من الرحل التنقل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد جني الثمار، أين كانت هذه العملية يتم تنظيمها ضمن اتفاقات محلية ما بين القبائل، وإن لم يخل الأمر في أوقات الجفاف والتصحر من بعض المناوشات المتكررة بين الرحل والمزارعين من العرب و الأفارقة ولكنها كانت على نطاق ضيق، حيث سرعان ما كان يجري تداركها و العمل علي حلها محليا وفق نظام الإدارة الأهلية أو بتدخل الحكومة السودانية.¹⁸

المبحث الثاني: نشأة وتطور النزاع الداخلي في إقليم دارفور السودان

سنحاول من خلال هذا المبحث رصد الجذور التاريخية للنزاع الداخلي في دارفور عبر تتبع مسار النزاع وأهم العوامل المتحكمة فيه، وكذا تطورات وأبرز أطرافه الداخلية والخارجية، وذلك وفق مطلبين حيث يعالج الأول جذور النزاع، والثاني تطورات النزاع وأهم أطرافه.

المطلب الأول: جذور النزاع والعوامل المتحكمة فيه

يرتبط النزاع الداخلي في إقليم دارفور بظاهرة التصحر وسلسلة دورات الجفاف المتعاقبة التي عرفها الإقليم خاصة والسودان عموما. فبالإضافة إلى المجاعة الكبرى سنة 1913م وكذا جفاف 1940-1941، فقد ضربت الإقليم أقوى المجاعات وأقساها سنة 1973، والتي أثرت بشكل كبير على الموارد المعيشية لأهل دارفور، في ظل اعتمادهم بشكل أساسي على الرعي والزراعة كمصدر أساسي للعيش.¹⁹

عموما فإن الرعي والزراعة في دارفور تستند إلى نظام اقتصادي بدائي يخضع بالدرجة الأولى إلى نظام الحواكير والمراحل، والتي تشكل في حد ذاتها كبرى مشكلات الإقليم ومبررات النزاعات ما بين القبائل. حيث نشأت مع نظام الحواكير والمراحل المقررة في دارفور أزمات عيش بين القبائل حول الرعي الجائر خارج حدود المرحال والزراعة العشوائية، وكذا طرق مرور الأرض التي يستخدمها المزارعون، ناهيك على بروز نزاعات حول الحاكورة الواحدة.²⁰

¹⁸ عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 8

¹⁹ الأفندي، مرجع سابق، ص. 38/39

²⁰ المرجع نفسه، ص. 42

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

مع تفاقم الجفاف والتصحر، وكذا تزايد أعداد النازحين نحو الأراضي الأخصب جنوبا، فقد ازداد التنافس على الموارد حدة ما بين القبائل الرعاة و المزارعين. حيث تفجر أول نزاع على الموارد في منتصف الستينات عندما قامت بعض القبائل الإفريقية المعتمدة على الزراعة في معاشها ببناء زرائب حول أراضي غير مزروعة قريبة لمنع مرور الرعاة باتجاه موارد المياه تجنباً لفساد مزارعهم²¹.

إن النزاعات السابقة ما بين القبائل حول المراعي و موارد المياه، وإن كانت تحل محليا داخل القبيلة الواحدة عبر تدخل شيوخ القبائل والأعيان، أو عن طريق الإدارات الأهلية، أو في أحيان أخرى عبر تدخل الدولة، إلا أنها أثرت بشكل كبير على طبيعة العلاقات ما بين القبائل الرعوية والأخرى المعتمدة علي الزراعة، وخلقت معها معضلة الولاء للانتماء الذي بدأ يتصدر العلاقات الاجتماعية فيما بعد. بل ويحرك في كثير من الأحيان الخلافات القبلية البسيطة، ويمنحها بعدا يمس الوجود الهوياتي للمجموعة العرقية في دارفور، ويضفي عليها شرعية الوجود والاستمرار.

الجدول رقم 01: التالي يوضح لنا طبيعة النزاعات القبلية في إقليم دارفور وطرق تسويتها

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
1	الكبابيش - الكواهلة البرتي(ع*)- الزيادة(ع) الميدوب (أ*)	المرعى	الإدارة الأهلية	1932	شمال دارفور
02	البرتي - الزيادة(ع)	عشور وحدود القبيلة	//	1956	//
03	الميدوب - الزيادة الكبابيش (ع)	اتفاقية المالحة	//	1957	//
04	المعاليا(ع) الرزيقات(ع)	قبلي	//	1964	جنوب دارفور
05	زغاوة_زغاوة (أ)	موارد المياه	//	1976	شمال دارفور

²¹حسين عبد العزيز، مرجع سابق، ص.8

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

06	التعايشة(ع)-المسيرية(ا)	رعاة-زراع	//	1979	شمال دارفور
07	البنّي هبلة(ع)-الرزقات (ع)	ثأر قبلي	الحكومة	1982	جنوب دارفور
08	الفلاتة(أ)- القمر(ع)	قبلي	//	1984	//
09	الزغاوة(ع)-القمر(ع)	قبلي	الحكومة-الإدارة الأهلية	1987	شرق وغرب دارفور
10	الزغاوة(أ)-البرقد (ع)	نهب	الحكومة	1991	جنوب دارفور
11	الترجم(ع)-الغور(أ)	رعاة-زراع	//	1991	//
12	الزغاوة(أ)- الرزقات(ع)	ثأر	//	1993	//
13	المساليت- العرب	رعاة - زراع	إدارة أهلية	1996	غرب دارفور
14	الغور(أ)-الرزقات (ع)	قبلي	الحكومة	1999	جنوب دارفور
15	البرتي(ع)-الميدوب(ع)	قبلي	الحكومة	2000م	شمال دارفور
16	الرزقات(ع)-أولادمنصور	قبلي	إدارة أهلية	2001م	جنوب دارفور

المصدر: عبده مختار موسى، ص.91

(ع):قبائل عربية

(أ):قبائل افريقية

يتضح لنا من خلال الجدول أن طبيعة النزاعات في إقليم دارفور بين القبائل لا تخضع بشكل أساسي للعامل الاتني المتمثل في العنصر العربي/ الأفريقي. بقدر ما يقترن أكثر بالعامل الاقتصادي من أجل حياة المراعي، النهب والسرقه، النزاع حول مصادر المياه، وكذا النزاع حول المراعي بين الرعاة وأصحاب الزراعة المستقرة.²²

خصوصاً وأن النزاعات السابقة الذكر تمس القبيلة الواحدة، سواء كان ذلك بين العرب/العرب أو الأفارقة/الأفارقة، وهو ما يؤكد لنا فرضية أن النزاع في إقليم دارفور اقتصادي المنشأ، ويرجع بجذوره أساساً إلى

²² عبد العزيز محمد عبد العزيز، "الصراع القبلي في دارفور: أسبابه، تعقيداته ووسائل الحل" (الخرطوم: مركز السودان

للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص.11

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

طبيعة التقاليد القبلية التي تتحكم في الأنشطة الاقتصادية و التي عملت على تغذيته، وتساعدت حدته عبر تداخل تأثيرات وعوامل أخرى داخلية وخارجية كذلك.

من جانب آخر وبالرجوع للعامل التاريخي في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان، فإن الدور الكبير الذي لعبه الاستعمار البريطاني خاصة في ترسيخ الفوارق التنموية بين الإقليم وباقي السودان فإننا نجد أن الإقليم لم يشهد خلال الفترة الاستعمارية مشاريع تنموية جادة تراعي الخصوصية الاقتصادية للإقليم، وموارد العيش المعتمدة من أهله ناهيك على أن قانون الإدارة الأهلية الذي عمل الاستعمار البريطاني على تأسيسه في دارفور وسع من سلطات زعماء القبائل والمشايخ، ورسخ أولوية الانتماء القبلي والهوياتي لأهل دارفور على الولاء للدولة السودانية باعتبارها أساس السلطة الشرعية وفي ظل مجتمع قبلي كأساس وأولوية على الدولة.²³

إن جذور النزاع الداخلي في إقليم دارفور ترتبط كذلك بالعامل السياسي كأحد أهم العوامل المتدخلة عبر التاريخ السياسي للسودان في تأزيم النزاع وتطوره. حيث نجد أن العامل السياسي كان له دور كبير في استدامة النزاعات القبلية وربما استفحالها في أماكن أخرى. فلم يكن ليكون للعامل الاقتصادي في النزاع دور أساسي لولا تفاعله مع العامل السياسي، أين جرى في كثير من الأحيان تسييس الخلافات القبلية البسيطة على الموارد وربطها اثنيا بمتاهة العرب ضد غير العرب والمسلمين ضد المسيحيين .

إضافة إلي ما سبق فإن الكثير من المؤشرات تشير إلى أن البداية الأولى لظهور النزاع الداخلي في إقليم دارفور تعود بجذورها إلى عام 1986م عهد حكومة رئيس الوزراء "الصادق المهدي". عندما تجمعت قبائل عربية تحت مسمى "التجمع العربي" بإيعاز من حزب الأمة لمواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي، أين عرفت تلك المرحلة تفاعل الاستقطاب الاثنى والنزاعات القبلية، والتي تسارعت وتيرته في 30 يونيو 1989م مع مجيء "جعفر النميري" وحكومة الإنقاذ الإسلامية الجديدة، حيث ظهرت جليا ملامح النزاع العرقي المسيس وسط الأطراف المسماة عرب وأفارقة.²⁴

²³دو النون التيجاني، "دارفور: حقيقة الثورة والإبادة" (الخرطوم: دار عزة للطباعة والنشر، 2008)، ص.218.

عبده مختار موسى، "دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى" (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009م)،

ص.86²⁴

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

ناهيك على أن تعاطي الحكومات السودانية المتعاقبة ومنذ استقلال السودان مع ما حصل من نزاعات قبلية في دارفور لم يوفق في كثير من الأحيان، وجاء بعيدا عن تطلعات القبائل لاسيما منها ما تعلق بنظام الحواكير والمراحل، حيث لم تتمكن الحكومات السودانية من معالجة أزمة الحواكير بعد الزيادة في عدد أفراد القبيلة الواحدة صاحبة الحاكورة، والذي فرض على أهلها التوسع في الرعي والزراعة خارجا، وأصبحت بذلك الحاكورة لا تسد حاجاتهم خصوصا مع ما فرضه الجفاف والتصحر على القبائل من ضرورة الترحال طوال أكثر من خمسين سنة الماضية ما أضفى على الحواكير أشكالا جديدة من التعايش والتنافس تطلب معالجتها لاسيما إذا عرفنا أن النزاع ما بين القبائل ينشأ من التنافس بين الرعاة والمزارعين داخل حدود الحاكورة الواحدة²⁵.

إضافة إلى أن السياسات الحكومية المتتالية لم تراخ الخصوصية التي يتمتع بها إقليم دارفور من تنوع قبلي وعرقي واضحين. ونمط حياتي ومعاشي خاص، سيما بعد إلغاء نظام الإدارة الأهلية الذي تجذر وأصبح يشكل نظام حياة سياسي يصعب استنصاله، وذلك بحجة أنها آلية تقيد وتحصر الإرادة الشعبية. وان كان إلغاء نظام الإدارات الأهلية خطوة خلقت معها اللا استقرار السياسي وانتشار النهب المسلح من طرف بعض القبائل التي استغلت الفراغ الذي خلقه إلغاء هذا النظام وكذا الانفلات الأمني وزيادة النزاعات القبلية واستتعال النزاعات حول مصادر المياه والمراعي²⁶.

غير أن النزاع الداخلي القبلي الذي عرفته السودان في إقليم دارفور لم يكن ليتطور ويتخذ أبعاد هوياتية ودولية لولا تدخل العامل الخارجي الذي تضاعفت معه وتيرة الخلافات القبلية، وزادت من خلاله حدة النزاعات ما بين القبائل على الموارد الاقتصادية، وأصبح النزاع في إقليم دارفور هوياتي بالأساس عربي/إفريقي. ولعل العامل الخارجي برز تأثيره أكثر عبر ما عرفه الجوار الإقليمي للسودان من توترات خاصة منها النزاع التشادي/التشادي وكذا النزاع الليبي/التشادي خلال سنوات الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي. سيما ما تعلق منه بانتشار السلاح والجماعات المسلحة بالإقليم، وما ظهر معها من ظاهرة النهب المسلح، وتوافد آلاف اللاجئين الهاربين من الوضع اللامني في تشاد.

إن العامل الخارجي أثر على اللا استقرار في دارفور، بانتهال النزاع الإقليمي إلى الإقليم بعد التدخل الليبي في تشاد بداية التسعينات. أين أصبحت تشاد مسرحا لتنافس أطراف إقليمية ودولية متمثلة في ليبيا من

²⁵-المرجع نفسه، ص ص. 88/87

²⁶-المرجع نفسه، ص. 124.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

جانبا، وفرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية ومعهما مصر، وكذا الحكومة السودانية آنذاك بقيادة "جعفر النميري" من جانب آخر. حيث انتقل النزاع وفقا لهذا التنافس الدولي إلى إقليم دارفور المجاور للدولة التشادية، وتحولت بذلك دارفور قاعدة العمليات العسكرية للرئيس التشادي "حسين هبري" الذي دعمته الحكومة السودانية ومصر إلى أن استولى على الحكم عام 1981.²⁷

واستمر الوضع على ما هو عليه إلى غاية مجيء حكومة "الصادق المهدي" في السودان، والتي اتخذت منهجا مغايرا لسابقتها وأصبحت حليفا وثيقا لليبيا في دعم المعارضة التشادية ضد الرئيس "حسين هبري" وتزايد وفق هذه السياسة عدد اللاجئين والوافدين الفارين من التشاد إلى دارفور، وشكل الامتداد القبلي بين المنطقتين حافزا لهم في ذلك.²⁸

ضف إلى ذلك، فإن الامتداد القبلي والعرقى الذي يشترك فيه السودان والتشاد كان له اثر كبير على دارفور ليس فقط فيما يتعلق بانتشار السلاح وانتقال النزاع الداخلى التشادى للأراضي الدار فورية، بل كذلك عبر التعاطف العرقى في ما بين المجموعات القبلية. فعلى سبيل المثال فإن "احمد أصيل" رئيس المجلس الثورى الديمقراطى التشادى بداية الثمانينات، كان من أصول قبيلة "أولاد الرشيد" من الزريقات الابالة التي وجدت لها قبولا من مثيلاتها من قبيلة المحاميد من الزريقات الابالة في دارفور وصلت إلى حد الدعم المتبادل بما في ذلك التزويد بالسلاح.²⁹

من ناحية أخرى نجد أن النزاع الداخلى في دارفور قد اتخذ بعدا دوليا آخر أكثر خطورة عبر تدخل قوى غربية لها مصالح اقتصاديا إستراتيجية في الإقليم، عمدت على استغلال الفراغ الذي نتج عن عجز الدولة السودانية في التعاطي مع النزاع وإيجاد حل توافقي له يرضي جميع الأطراف، حيث وصل هذا التأثير لدرجة استطاعت فيه بعض الدول من التأثير على اتجاهات المنظمات العالمية الحكومية و غير الحكومية وكذا الإنسانية وهيئة الأمم المتحدة حول رؤيتها للنزاع، ورددت بعض الدول الغربية، سيما منها الأوروبية أن جنوب السودان ومعه إقليم دارفور يمكنهما تشكيل دولة خصوصا في ظل الإمكانيات

²⁷-Gerard Prunier, "Darfur: the Ambiguous genocide" (London: Hurst & company, 2007), pp.90-52

²⁸-المرجع نفسه، ص ص.140-148

²⁹Ali Hagggar, " the origins and organization of the Janjawid in Darfur".(Alex dewaal, op), p.135

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

الاقتصادية والبتروولية الهائلة التي تحظى بها المنطقتين.³⁰

إن تدخل قوى خارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا والصين يقودها في ذلك التنافس على استغلال الموارد الطاقوية في إقليم دارفور، والحصول على امتيازات التنقيب على البترول واليورانيوم، أعطى للنزاع الداخلي بعدا دوليا انتقل من كونه نزاع على الموارد ما بين القبائل العربية والإفريقية إلى نزاع تصفية عرقية تمارسه قبائل عربية ضد أخرى إفريقية، عمل فيها الإعلام الغربي كذلك على تضخيم ما يحصل في إقليم دارفور.³¹

المطلب الثاني: تطورات النزاع وأهم أطرافه الرئيسية

إن النزاع الداخلي الذي عرفه إقليم دارفور تسارعت حدته بسبب عدة ظواهر أمنية، سياسية وطبيعية سيما منها " الجفاف والتصحر " التي أدت إلى ثلاث مجاعات كبرى في سنوات 1973 و 1985 وكذا سنة 1993 وأثرت على الموارد المعيشية للسكان، كما غذته عوامل خارجية إقليمية ودولية عبر ما شهدته المنطقة المجاورة لإقليم دارفور من عمليات عسكرية ونزاعات، أبرز النزاع التشادي الداخلي والنزاع الليبي - التشادي وما خلفه من تدفق اللاجئين وانتشار ظاهرة النهب المسلح التي استفحلت في المنطقة بالتزامن مع ظاهرة الجفاف والتصحر.³²

حيث استوطن أكثر من ثلاثة ملايين تشادي في السودان نصفهم في دارفور خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية الغربية والشرقية ، وأصبح العنصر التشادي القاسم المشترك في التدهور الأمني دارفور على مدى سنوات. كما لعبت حرب الجنوب دورا كبيرا في تصعيد الأوضاع الأمنية، ووتيرة النزاعات القبلية. سيما بعد استعادة القبائل المختلفة من توافر السلاح الذي تم تهريبه إلى المنطقة. كما استغلت بعض القبائل في دارفور السياسية الحكومية للسودان في تدريب عناصر من الإقليم للمشاركة في المعارك التي جمعتها والجنوب.³³

³⁰ - أماني، الطويل، "الأدوار الخارجية" (السياسة الدولية، ع163، مجلد41، يناير 2006)، ص ص. 215/212

³¹ - شافعي، بدر حسن، "أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل" (السياسة الدولية، ع164، مجلد 41، أبريل 2006)، ص

ص. 183/180

³² - بدون مؤلف، "الأبعاد التاريخية والسياسية لأزمة دارفور وعلاقتها بأزمة جنوب السودان":

<http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?16337=vetyymmFHSJH>

³³ - حامد إبراهيم حامد، "هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان"، ص. 2

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

ضف إلى أن الهجرة المحلية التي اعتمدها القبائل المتضررة من فترات الجفاف والتصحر الذي ضربت الإقليم، عبر البحث عن موارد العيش وما شكلته هذه الهجرة من احتكاك عنيف ما بين القبائل المحلية، تحولت فيما بعد إلى نزاعات مسلحة شملت قبائل عربية فيما بينها كما حدث مع قبيلتي البني هبله والمهرية عام 1984، والقبائل ذات الأصول الإفريقية بين دار القمر والغلاته في 1987 .

غير أن النزاعات القبلية تطورت حدتها وزادت وتيرة الأحداث المتحكمة فيها، عبر تحالف بعض القبائل العربية ضد الفور الإفريقية في مناطق جيل مرة ووادي صالح، بعد الانفلات الأمني عام 1986م، خاصة وأن تحالف القبائل العربية بداية الثمانينات جاء تحت مسمى "التجمع العربي" الذي انشأ عنه فيما بعد ما عرف "بتنظيم قريش" الذي كان هدفه جمع القبائل العربية في دارفور وكردفان لحكم السودان على مراحل.³⁴

وشكلت المبادرة العربية بداية الثمانينات حافزا للقبائل الإفريقية هي الأخرى على إنشاء تنظيم سري موازي للتجمع العربي، وذلك عبر إحياء "حركة سوني" التي تأسست كمنظمة عسكرية سرية إبان حكومة "الصادق المهدي"، وان فشلت هذه الحركة في العودة بعد الضغط الذي واجهته من القبائل العربية و الحكومة السودانية على حد سواء، ولكنها حفزت أطراف أخرى على التمرد كما حدث مع "داوود بولاد" القيادي في الجبهة الإسلامية القومية، والذي انضم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "جون قرقرن" في بداية التسعينات، وأعلن تمرده على الحكومة السودانية التي استطاعت من جديد بسيط سيطرتها على الأوضاع بالقضاء على تحالف "بولاد" و"قرقرن".³⁵

إن هذه الأحداث المتصاعدة برزت معها تحولات أكثر تصعيديا، عبر عزم قبيلة الفور إنشاء كيان عسكري بدلا من الميليشيات غير المنظمة التي تم القضاء عليها، وذلك عبر تكثيف الاتصالات مع "جون قرقرن" والقيادة السياسية الأخرى للقبيلة في الخارج وعلى رأسهم "أحمد إبراهيم دريغ" حاكم الإقليم سابقا ورئيس الحزب الفدرالي. حيث مهدت هذه الاتجاهات والمحاولات لتحول النزاع السياسي إلى نزاع عسكري

www.aljazeera.net/NR/exeres

³⁴ - المرجع نفسه.

³⁵ - عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص.75.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

وتمرد مسلح، سيما بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء قبيلة الفور بالتحالف مع الزغاوة باحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة جبل مرة غرب دارفور في 19 جوان سنة 2002.³⁶

لقد كان هذا الحافز الأكبر للحركات المسلحة موازاة ذلك مع انشغال الحكومة السودانية بالتفاوض مع المتمردين في الجنوب سيما بعد الاتفاق مع المتمردين في الجنوب سيما بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار عام 2002م وإبرام اتفاق "مشاكوس" في جويلية من نفس السنة، تم الاتفاق على منح الجنوب نصف عائدات النفط والمناصب المهمة في الدولة والحكم الذاتي، وهي كلها معطيات حفزت الحركات المسلحة في دارفور على التصعيد العسكري والسياسي.³⁷

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة السودانية أبرمت العديد من الاتفاقيات مع الحركات المسلحة في دارفور، أبرزها اتفاق "اباشا" لوقف إطلاق النار برعاية تشادية في سبتمبر 2003 و اتفاق "انجيما" في ابريل 2004 الذي أكد على وقف إطلاق النار وحدد كذلك الآليات المعتمدة في مراقبة ذلك، وقد كان اتفاق "انجيما" بداية التواجد الإفريقي في دارفور عبر بعثة الاتحاد الإفريقي في جوان 2004 الذي تولى الإشراف على مفاوضات السلام التي كللت باتفاقية دارفور للسلام أو اتفاقية "ابوجا" في ماي 2006 والتي سعت للتوفيق بين مطالب الأطراف المتنازعة والتأكيد على احترام اتفاقية "نيفاشا" للسلام الشامل المبرمة في جانفي 2005 لإنهاء حرب الجنوب.

من خلال تتبع مسار النزاع الداخلي في دارفور يظهر لنا جليا أن النزاع تحركه أطراف داخلية وهي الرئيسية. و أطراف متدخلة وهي الأطراف الخارجية، الإقليمية والدولية. وعليه فإننا نقسم أطراف النزاع في إقليم دارفور إلى قسمين: داخلية وأخرى خارجية.³⁸

الأطراف الداخلية في النزاع:

منذ سنة 2003 تحول إقليم دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة التي تعددت اتجاهاتها وتصوراتها الفكرية للأوضاع الداخلية للإقليم حسب الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها، ومنها علي الخصوص:

³⁶ – الأبعاد التاريخية، مرجع سابق

³⁷ – الأفندي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص. 75

³⁸ – المرجع نفسه، ص. 76، 77

أ- حركة تحرير السودان

تكونت من قبائل "الزغاوة" و"المساليت" "الفور" و"البرتي" الإفريقية وهي حركة مسلحة تأسست في فيفري عام 2003 م، ويتزعمها المحامي "عبد الواحد نور" من قبائل الفور بينما تحتل "اركو مناوي" موقع الأمين العام بها ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا ضباطا سابقين في الجيش السوداني والتشادي . ويوضح الإعلان التأسيس لحركة الدوافع والأسباب وراء هذا التشكيل المسلح ويرجعه أساسا إلى سياسية التهميش والتمييز العنصري والاستغلال تجاه الإقليم سيما منذ مجئ حكومة 1989م .

تجدر الإشارة إلى أن الأجندة السياسية لحركة تحرير السودان قد لا ترتقي إلى النشاط العسكري الفعال، إلا أن الحركة تم قبولها في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض وتتسق بصفة رسمية مع الحركة الشعبية، لتحرير السودان في الجنوب وكذا مؤتمر "الباجا" في الشرق .³⁹

ب- حركة العدل والمساواة :

يقودها خليل ابراهيم من قبائل الزغاوة ،ويقود عملياتها العسكرية "التيجاني سالم درو" تأسست مباشرة بعد حركة تحرير السودان عام 2003م.

ومن دوافع قيام الحركة نبذ احتكار السلطة من قبل الشمال ،أما زعيم الحركة خليل إبراهيم وأحد الأعضاء الأساسيين في إعداداته والذي حوى حصرا لكافة المناصب القيادية في السودان منذ الاستقلال ليثبت مقولة هيمنة الشمال على السلطة واستثنائه بها .بالإضافة إلى ذكره للدواعي الأخرى المحفزة لنشأة الحركة من ضعف التنمية والتفرقة العنصرية عن الحكم الفيدرالي.

أما أهداف الحركة فقد وضحاها البيان التأسيسي في :

✓ إنهاء التمييز العنصري في منهج الحكم في السودان .

³⁹ - رواية توفيق، "دارفور... طبيعة الأزمة و أطراف النزاع":

"<http://www.alsaha.com/4/topics/81313>".

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

- ✓ رفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي .
- ✓ بسط الأمن وتأمين البلاد .
- ✓ إقامة نظام فيدرالي لحكم البلاد .

ترى الحركة أن أهم الوسائل لتحقيق الأهداف هي اعتماد النظام الفيدرالي أساسا لحكم السودان واعتماد النظام الاتحادي الرئاسي الدائري لضمان تداول السلطة بين أقاليم السودان المختلفة، وتأكيد سيادة القانون واستقلالية القضاء واختيار رئيس الجمهورية و ولاية بالانتخاب الحر المباشر، هو ما يوضح أن الحركة لها أجندة سياسية أكثر تفصيلا عن حركة تحرير السودان وان كان كلاهما ينطلق من مقدمات متشابهة ويحمل أفكار متقاربة إلا أن حركة العدل والمساواة أوسع نطاقا في طرح مطالبها ، لأنها لا تقتصر على إقليم دارفور فحسب بل تطرح فكرة تقاسم السلطة في السودان ككل.⁴⁰

ج- الجنجويد:

يعتبر الجنجويد من العرب الذين عملوا في مجال الرعي، ولا يختلفون عن القبائل الزنجية من حيث اللون وهم يعيشون في الغابات والجبال، ولهم أصل سلالي في أكثر من دولة واحدة. احترف الجنجويد النهب والسلب بعد مواسم الجفاف التي ضربت الإقليم وتأثر الرعي في الغابات والجبال، فتوافدوا إلى الوديان حيث مزارع القبائل الزنجية أين بدأ النزاع بعد الصدمات العنيفة التي كانت تحدث بينهم والقبائل الأخرى حول الموارد ولأنه ليس لهم معرفة بمهنة من المهن حتى تدوم إقامتهم في الإقليم الذي يعرفونه جيدا لجأوا إلى النهب وسلب ممتلكات قبائل دارفور.⁴¹

وتطور النهب والسلب إلى حد تشكيل جماعات مسلحة منظمة استغللتها الحكومة السودانية لأغراض سياسية وتساعدت معها الأحداث واتخذت أبعاد أكثر عنفا ودموية في الإقليم . ناهيك على أن النزاع في إقليم دارفور عرف تدخل أطراف إقليمية مختلفة سيما منها دول الجوار القريبة وأخرى دولية تدخلت لتغيير موازين القوة لصالح طرف على آخر عبر الدعم والتحريض المتراوح بين خفية وعلنا في أحيان أخرى وهو ما يعني أن النزاع قد تحول من طابعه كمعارضة مسلحة ضد الحكومة المركزية إلى

⁴⁰ - المرجع نفسه.

⁴¹ - حسين عبد العزيز، مرجع سابق، ص.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

كونه نزاعا مسلحا يتنازع فيه أبناء دارفور من عرب وأفارقة وأفارقة-أفارقة تلعب فيه الأيدي الأجنبية دورا خفيا.⁴²

الأطراف الخارجية: وهي بدورها قسما إقليمية ودولية

الأطراف الإقليمية:

نظرا للموقع المهم للسودان عموما ودارفور بصفة خاصة، باعتباره بلدا يتوسط دول افريقية تشاد، مصر وليبيا، إفريقيا الوسطى فقد كان من الطبيعي أن تتأثر تلك الدول بما يحصل من نزاع داخلي في دارفور، وتأثر كذلك على مجريات أحداث العنف المسلح بين القبائل المتنازعة والحركات المسلحة الممثلة لها .

انطلاقا مما سبق فإننا سنركز في دراستنا على ثلاث دول إقليمية مجاورة نرى أنها فاعل رئيسي في النزاع الداخلي لدارفور، ومؤثر مهم على مجريات الأحداث، والنتائج التي آلت إليها الأوضاع. ومن هذه الدول التي تدخلت في نزاع دارفور : "تشاد" و"ليبيا" باعتبارها أحد أهم الفواعل الإقليمية التي كان النزاع الجاري بينهما بداية التسعينات محورا رئيسيا في تصدير العنف المسلح، وانتشار السلاح واللااستقرار الأمني جراء تزايد أعداد النازحين الفارين من النزاع، بصف إلى ذلك "مصر" التي تربطها بالسودان تاريخ وجغرافيا لا يمكن تجاوز الحديث على أنه لا توجد علاقات تأثير وبيניהما.⁴³

الأطراف الدولية:

سارعت قوى دولية كبرى تجمعها والسودان مصالح اقتصادية كبيرة كالصين، وأخرى تطمح أن تصل بتوسعها إلى السودان كفرنسا، وأخرى تواجه تنافسا اقتصاديا قويا علي الموارد وتأمل أن تستأثر

⁴² المرجع نفسه، ص.13.

⁴³ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

بانفرادية الاستثمار كالولايات المتحدة الأمريكية، إلى التدخل في السودان بوسائل و آليات عدة لعبت من خلالها دورا مهما في النزاع.⁴⁴

أ- الولايات المتحدة الأمريكية :

سارعت الإدارة الأمريكية إلى إدانة ما يحدث في دارفور واعتباره كارثة إنسانية حيث أنه في سنة 2003 اصدر الكونغرس الأمريكي قرار يصف فيه النزاع في دارفور بأنه "إبادة جماعية" واتهمت حكومة السودان بدعم ميلشيات الجنجويد وسعت إلى استصدار قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على السودان وذلك كله يدخل في إطار الضغط على الحكومة السودانية وتحفيز الأطراف المتنازعة على التصعيد على اعتبار أن الحكومة السودانية المسؤول الوحيد عن عما يحصل في دارفور.

اعتمدت الولايات المتحدة علي إستراتيجية قائمة أساسا على إنهاء السودان سياسيا وعسكريا وتحميل الحكومة السودانية مآلات الأوضاع الداخلية في دارفور للضغط عليها فيما بعد لتقديم تنازلات سياسية للحركات المسلحة والتحكم بزمام المفاوضات بين الأطراف بما يخدم وجودها الاقتصادي مستقبلا.⁴⁵

2- الصين :

انطلق الموقف الصيني من نزاع دارفور من مصالح الصين الاقتصادية في السودان، حيث أن شركاتها البترولية تعمل في السودان، ومنه كانت الصين مع فكرة حل النزاع الداخلي في دارفور، عن طريق الاتحاد الإفريقي، وذلك حتى لا تجد الولايات المتحدة الأمريكية منفذا يسمح لها بالسيطرة على

⁴⁴ - خيام محمد الزعبي، "مصر وأزمة دارفور"، الحوار المتمدن، ع2622

<http://www.alhewer.org/debat/show.art.asp>

⁴⁵ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

الأوضاع في السودان. لذلك لم توافق الصين على المشروع الأمريكي المقدم لمجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية على الدولة السودانية .⁴⁶

3- فرنسا :

جاء الموقف الفرنسي مما يحصل في دارفور مدفوعا بالسياسة الفرنسية التي تقوم على: دعم المكانة والنفوذ الفرنسي في إفريقيا، سيما في المناطق القريبة من مناطق النفوذ التقليدية، والتي تهدد مستقبل التواجد الفرنسي فيها عبر النزاعات.

وكذا تأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية، عن طريق التدخل في النزاعات الداخلية للدول والضغط على الحكومات للسماح لشركاتها الاقتصادية بالاستثمار خاصة أن السياسة الفرنسية قائمة على مجابهة التنافس الأمريكي الصيني في إفريقيا.⁴⁷

المبحث الثالث: تداعيات النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

ترتب عن نزاع دارفور الداخلي آثار داخلية انعكست على الوضع الداخلي في السودان وأخرى خارجية ألقت بظلالها على الوضع الخارجي للدولة السودانية وعلاقاتها الخارجية. وحتى يتسنى لنا ملامسة هذه التداعيات فإننا قسمنا المبحث إلى مطلبين سنتناول في المطلب الأول التداعيات الداخلية وفي المطلب الثاني التداعيات الخارجية.

المطلب الأول: علي الوضع الداخلي للسودان

1- انتشار ظاهرة النهب المسلح:

عملت الأحداث العنيفة التي عرفها إقليم دارفور، بسبب تصاعد وتيرة النزاع المسلح بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة علي تدهور الأوضاع الأمنية في دارفور، سيما بعد توفر السلاح ودخول

⁴⁶المرجع نفسه.

⁴⁷المرجع نفسه.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

عناصر أجنبية من تشاد عقب النزاع الداخلي التشادي والنزاع الليبي-التشادي، حيث تحول دارفور منذ تلك الفترة إلى قاعدة عمليات عسكرية لتنازع دول إقليمية.⁴⁸

إن ظاهرة النهب المسلح التي تفشت عقب ما آلت إليه الأوضاع بعد النزاع الداخلي، لم تقتصر على قبائل معينة بحد ذاتها كأن تكون مثلاً عربية فقط أو إفريقية فقط، بل شملت كل القبائل العربية كانت أم إفريقية، واستهدفت بذلك ودون تفرقة جميع مكونات المجتمع في دارفور، ولتأكد من جديد فرضية أن النزاع في دارفور لا يرتبط بشكل أساسي بالعامل العرقي، بقدر ما يتصل بقضية شح الموارد الاقتصادية.⁴⁹

2- انتشار السلاح:

ترتبط ظاهرة النهب المسلح بشكل وثيق بانتشار السلاح في الإقليم، والتي تعود بجذورها إلى أواخر السبعينات عندما قامت ليبيا بتسليح القبائل العربية للاستقواء بها في نزاعها مع تشاد حول "شريط أوزو" الحدودي، وكذا بتفكك جيش جمهورية إفريقيا الوسطى و دخول معظمه إلى دارفور والذين كان أفرادهم من قبائل سودانية. من ذلك تولد لدى الكثير من مواطني دارفور شعوراً بضرورة أن يتولوا بأنفسهم مسؤولية الحماية، مادام السلاح متوفراً وأعمال النهب المسلح في تزايد. وهو ما دفع كذلك القبائل للتسابق في الحصول على السلاح بمختلف أنواعه: الكلاشنكوف، وجيم فور، والمدافع الرشاشة الثقيلة وأربي جي، والقنابل اليدوية.⁵⁰

ضف إلى ذلك فإن عدد قطع السلاح الموجودة في إقليم دارفور، قد تزايدت مقارنة بما كانت عليه سابقاً مع بداية النزاع المسلح عام 2001، حيث وصلت إلى مليون قطعة بعدما كانت نصف مليون، وهذا حسب ما أورده الأستاذ "دفع الله الحاج يوسف" رئيس اللجنة السودانية لتقصي الحقائق في دارفور.

كما تؤكد كذلك عديد التقارير الدولية، أن إقليم دارفور و في ظل النزاع الداخلي المسلح، قد أصبح سوقاً رائجةً للاتجار بالسلاح، في ظل التهاب المنطقة بالعديد من النزاعات الداخلية والإقليمية، ما سمح

48- آدم محمد أحمد عبد الله، "قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة"، المجلة العربية للعلوم

السياسية، ع22، ربيع 2009م، ص.32.

49- المرجع نفسه.

50- المرجع نفسه، ص.33.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

بسهولة الحصول علي السلاح واستخدامه كذلك كوسيلة للعيش عبر النهب المسلح. كما تشجعت عبره القبائل سيما منها التي تملك ثأرا مع قبائل أخرى باستغلال ذلك في تسوية حساباتها.⁵¹

3- تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في إقليم دارفور:

تؤكد الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية عقب النزاع الداخلي ،أن الوضع الإنساني في السودان بدأ يعرف تراجعاً ملحوظاً، سيما في كل من دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. وهو ما أسفر عن نزوح أكثر من 1400 أسرة جديدة (تقدر بنحو 7000 فرد تقريباً)، فضلاً عن زيادة أعداد الوفيات بين المدنيين ثلاثة أضعاف مقارنةً بنوفمبر 2014. كذلك تركت أعداد كبيرة من الأسر منازلها وفرت عبر الحدود إلى مخيمات اللاجئين في ولاية الوحدة بجمهورية جنوب السودان، حيث تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتسجيل 500 وافد جديد كل أسبوع.⁵²

ناهيك على أن المناطق الشمالية التي تشهد أعمال العنف قد عرفت زيادة ملحوظة في عمليات القصف بالقنابل والمدفعية في أعقاب تجديد الحكومة السودانية "لهجوم موسم الجفاف الحاسم"، في منتصف ديسمبر 2014. وقد تزامنت تلك الهجمات مع موسم حصاد محصول الذرة في المنطقة، ففرضت بذلك تهديداً خطيراً على أوضاع الأمن الغذائي في تلك المناطق.⁵³

كما أدى انعدام الأمن إلي التعطيل من إمكانية قيام أي نشاط تنموي ، وإلى تدهور التداول التجاري بين ولايات دارفور خصوصاً في ظل تزايد النفقات العسكرية للدولة السودانية على حساب التنمية الاقتصادية في الداخل. حيث تؤكد إحصائيات ودراسات أن الإنفاق الحكومي توجه بشكل خاص نحو الميدان العسكري، وأن ميزانية إقليم دارفور تنفق أغلبها على قطاع الأمن واحتواء النزاع.⁵⁴

⁵¹ المرجع نفسه.

⁵² مایسة مدني، "تداعيات الأوضاع الإنسانية علي الأمن الاقتصادي"، مركز التنوير المعرفي:

" <http://www.tanweer.sd/arabic/moduls/smartsection/item.php?itemid=9>"

⁵³-المرجع نفسه.

⁵⁴- المرجع نفسه.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

الجدول رقم: 02 يوضح توزيع الإنفاق الحكومي للدولة السودانية

النسبة الأداء	البيان المبلغ بالدينار
449%	مال الأمن 13.492 مليون
214%	القطاع العمومي 85.9 مليون
76%	المخزون الإستراتيجي 191.0 مليون
168%	الاحتياطي العام 117.6 مليون
73%	الخدمة الرأس مالية 218.9 مليون
57%	لجنة الاختيار 1.7 مليون
238%	دعم المحليات الفقيرة 158.7 مليون
49%	اعتماد التحصيل 31.6 مليون
90%	مال التنمية 543.8 مليون
76%	تخفيض أعباء المعيشة 151.2 مليون
39%	المديونيات 34.9 مليون
8%	السياحة 14.0 مليون
281%	غذاءات السجن 140.0 مليون
76%	الصندوق القومي لدعم الطلاب 26.9 مليون
99%	الإدارة القانونية 9.9 مليون
18%	الدعم الاجتماعي 44.0 مليون

المصدر: حسان مهدي احمد ، "الآثار الاقتصادية والسياسية للصراعات الأفريقية" - دارفور نموذجاً -

(الخرطوم :مركز دراسات الشرق الأوسط ، ع 8 ، ديسمبر 2007) ، ص.53

يتضح لنا من خلال الجدول أن الإنفاق الحكومي علي الأمن في السودان و دارفور

خصيصاً، يتصدر الترتيب العام للدولة، و يأتي علي حساب قطاعات أهم تعود بالفائدة علي المواطن كقطاع

التنمية لدعم المحليات الفقيرة الذي تصل نسبته 238% مقارنة بقطاع الأمن بـ 449%، و هو ما يوحي أن

الدولة السودانية تراعي الأوضاع الأمنية وتوليها أولى اهتماماتها.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

كما يبين كذلك أن صندوق الدعم الاجتماعي يتذيل الترتيب العام للإنفاق الحكومي بما نسبته 18%، وهو ما يبرهن علي تراجع المستوى المعيشي للمواطن، في ظل قلة الدعم الحكومي مع تأثيرات النزاع الداخلي علي المستور المعيشي للمواطنين.

إن تراجع المستوى المعيشي للسكان في دارفور نتيجة لما خلفه النزاع الداخلي، طرح معه إشكالية أكثر تعقيدا نظرا لارتباطها بالبعد الإقليمي للنزاع و هي قضية النازحين. حيث أثرت عمليات النزوح بشكل كبير في النسيج الاجتماعي وأحدثت خللا في التوازنات الاجتماعية القبلية والتركيبية الديمغرافية في كل منطقة دارفور، وأيضاً المناطق الداخلية الأخرى في السودان والقريبة من دارفور ومناطق دول الجوار التي يصلها النازحين، مما نتج عنه تكوين وتشكيل خارطة سكانية جديدة تفرز خارطة اجتماعية وثقافية جديدة.⁵⁵ كذلك أدت عمليات النزوح إلي توقف النشاط الزراعي والرعي، فالنازحين هم الذين يقومون بهذه الأنشطة، وبالتالي تتوقف التجارة عصب الحياة الاقتصادية في دارفور ومن ثم تتوقف الأسواق مما يؤدي إلي انتشار ظاهرة البطالة، وأصبح المجتمع استهلاكي غير منتج ويعتمد علي المعونات والإغاثة الإنسانية، إضافة إلي بروز ظاهرة الهجرة إلي الحضر والمدن الكبيرة ودول الجوار بحثاً عن ملاذ آمن ووضع أفضل، كذلك تؤدي عملية النزوح إلي زيادة معدلات الفقر وظهور التسول والتشرد. شكلت مبررا وفرصة للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية للدخول إلي السودان تحت ذريعة الأوضاع الإنسانية في دارفور.⁵⁶

4 - التأثير على دور الدولة:

شكل نزاع دارفور تحديا كبيرا للدولة السودانية، سيما وأنه جاء في ظرف كان فيه الوضع في الجنوب مضطربا، وعلى مقربة من المسارات النهائية للانفصال. لذلك فان تعامل الحكومة السودانية مع النزاع في دارفور جاء بطريقة سلبية، وعبر عن عجز مؤسساتي واضح للدولة، وإن تم تبريره بتخوف الدولة من مآلات أخطر لما حصل في الجنوب.

إن الوضع الذي آلت إليه الأوضاع في دارفور عقب النزاع المحتدم ما الأثر الكبير الذي وقع علي الدولة السودانية، وأوضح من ناحية أخرى عدم جدوى البني التقليدية التي اعتمدها الحكومات السودانية المتعاقبة في التعامل مع طبيعة النزاع، والتحكم في عوامله قبل أن تتخذ أبعاد أخرى أخطر وأكثر تشابكا. و

⁵⁵ المرجع نفسه.

⁵⁶ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

لعل نظام الحكم الإقليمي الذي أرسى عقب إلغاء نظام الإدارة الأهلية منذ العام 1971م، لم يستطع هو الآخر استيعاب التنوع العرقي والقبلي الذي يتمتع به الإقليم، ولا حتى القيام بالوظائف التي كان يقوم بها نظام الإدارة الأهلية. بل عمل على ترسيخ الولاء القبلي على حساب الدولة من خلال إعادة بعث المناصب القيادية، وانتخاب المجلس الشعبي الإقليمي على أساس قبلي محض.⁵⁷

بدأت تلك الفكرة واضحة جدا بعد أن اتخذ النزاع بعدا سياسيا تشابكت معه فكرة الولاء القبلي، و كانت بذلك سببا رئيسيا في فشل مساعي الحكومة السودانية في محاولاتها لإيجاد حل و تسوية سلمية ترضي الأطراف. سيما بعد بروز توجهات سعت إلى إخراج الدولة السودانية من معادلة الاتفاق و التسوية، عبر اتهامها بممارسة أعمال العنف، و النهب المسلح بمساعدة جماعات الجنجويد. وهو وضع فقدت فيه الدولة السودانية ثقة الأطراف المتنازعة، وتحول معه مسار النزاع على الموارد الاقتصادية ما بين القبائل، إلى نزاع على السلطة في السودان ككل، والرغبة بالانفصال كذلك.⁵⁸

المطلب الثاني: علي الوضع الخارجي للسودان

1- التدخلات الخارجية وتدويل النزاع الداخلي لإقليم دارفور:

تعتبر النزاعات الداخلية المنفذ الذي يمكن قوى خارجية من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولعل هذا كان واضحا جدا في الحالة السودانية، حيث مع تصاعد وتيرة أحداث العنف المسلح التي أفرزت معها حالة اللااستقرار و اللأمن في دارفور، والذي أثر بدوره على الوضع الإنساني، فان بعض الدول التي لها مصالح اقتصادية و إستراتيجية في الإقليم، استغلت الأوضاع للتدخل بحجج مختلفة و ذرائع كان أبرزها تهديد

⁵⁷ زيدان زياني، "التدخل الدولي في حل النزاعات داخل الدولة العاجزة" -دراسة حالة دارفور"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة بانته 2008-2009.
⁵⁸ عبد الحافظ إبراهيم وآخرون، "أزمة دارفور بين الحل الداخلي والتدخل الخارجي":

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

العمليات العسكرية للوضع الإنساني، وأن ما تقوم به الحكومة السودانية هو انتهاك لحقوق الإنسان ونقض المواثيق الإنسانية العالمية.

جاء التدخل الخارجي في الشأن السوداني بصور مختلفة، وبدأ يظهر جليا عبر الزيارات التي قام بها العديد من المسؤولين الدوليين بكثافة لإقليم دارفور، حيث دخلت إلى السودان عشرات المنظمات الغربية التي تعمل في مجال الإغاثة والوعون الإنساني، هيئات ومنظمات عالمية مثل: منظمة العفو الدولية التي اتهمت الحكومة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية شجعت فيما بعد مجلس النواب الأمريكي والكونغرس اصدرا قرارين يعتبر فيهما ما يحدث في دارفور إبادة جماعية، وهيئة إحياء ذكرى الهولوكوست الإسرائيلية وصف ما يحدث في دارفور بأنه صورة جديدة لمحرقه اليهود في أوروبا و غيرها.⁵⁹

كل ذلك أدى لخروج النزاع في دارفور من نطاقه الداخلي ليحمل بعدا إقليميا يصبح من خلاله ذو طابع دولي. حيث حركت الولايات المتحدة و ألمانيا و بريطانيا مجلس الأمن و دفعته لتبني و إصدار قراره بالرقم /1556/ والذي تضمن:

- الإشارة للاتفاق المشترك مع الأمين العام للأمم المتحدة ما يعرف بخطة التسعين يوماً دون اعتبار للمدة المحددة في الاتفاق و الإشارة لضرورة الوفاء بمقتضيات القرار في ظرف ثلاثين يوماً.
-الاتفاق الخاص بتقويض منظمة الهجرة الأمريكية بالإشراف على عودة النازحين.

إلى جانب ذلك فقد عمدت الولايات المتحدة بطرح مشروع قرار أمام مجلس الأمن قبل تقديم تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في تكرار لما قامت به قبل صدور القرار رقم 1556. و بالرغم من أن تقرير ممثل الأمين العام قد نفى وجود إبادة جماعية، إلا أن وزير الخارجية الأمريكي أصدر تصريحاً يعتبر فيه ما يحدث في دارفور يرقى لوصفه بالإبادة الجماعية.⁶⁰
من ذلك توالى الضغوط الدولية علي السودان، سيما بعد تصويت البرلمان الأوروبي علي قرار يؤكد فيه أن ما يحصل في دارفور "يعادل الإبادة الجماعية"⁶¹ وهو ما تزامن أيضاً مع تنديدات منظمات دولية في دارفور عما يحصل من انتهاكات، حتى أصدر مجلس الأمن قراره بالرقم 1564، الذي تضمن النقاط التالية:

⁵⁹المرجع نفسه.

⁶⁰-المرجع نفسه.

⁶¹ Millard Bur and Robert O.Collins, "Darfur: the long road to disaster" (princeton, NJ: Markus wiener publishers, 2006), p.305.

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

- 1- أعرب مجلس الأمن عن قلقه لما أسماه بعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها الواردة في القرار 1556 فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية.
- 2- دعم مهمة الاتحاد الإفريقي و توسيع صلاحيات القوات الإفريقية وزيادة عددها في الإقليم.
- 3- الدعوة للتعجيل بالتوصل لاتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين.
- 4- الدعوة لاحترام "اتفاق أنجما" لوقف إطلاق النار، ونزع سلاح الميليشيات وتقديم المسؤولين عن (المذابح) للعدالة .
- 5- تكوين لجنة للتحقيق في دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان والتحقق من الاتهامات بحدوث إبادة جماعية
- 6- فرض عقوبات على السودان في حالة عدم الامتثال للقرار والوفاء بمتطلباته بعد رفع تقرير من الأمين العام بعد ثلاثين يوماً من صدور القرار.⁶²

ساهمت التقارير الدولية التي قامت بها منظمات دولية حقوقية متواجدة في دارفور أوكلت لها مهمة التقصي و البحث، وكذا مراكز أبحاث دولية مهمة بما يحصل، في رسم الصورة العامة عن ما يحصل في دارفور بغض النظر عن ما أقرته. واستناداً إلي تقديرات كل من "منظمة الصحة العالمية" عبر مركز أبحاث الأوبئة والكوارث الذي قدر الوفيات في دارفور ما بين سبتمبر 2003م وجانفي 2005م بـ118.142 قتيلاً. وما أكده "جون هولمز" و كيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في أبريل 2008 م في تقريره بأن نحو 200.000 نسمة قضوا من التأثيرات المجتمعية للنزاع، تقدم المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية بطلب مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني "عمر حسن أحمد البشير" بتهمة التآمر لارتكاب جرائم الإبادة الجماعية إلي جانب جرائم أخرى.

يتهم طلب المدعي العام الرئيس السوداني بما يلي:

- 1- الاستقطاب العرقي في نزاع دارفور علي أساس عرب/أفارقة.
- 2- استغلال تمرد 2003/2005 للقضاء علي القبائل ذات الأصول الإفريقية.
- 3- موت النازحين من سوء التغذية والاعتصاب والتعذيب في مخيمات النازحين⁶³.

⁶² عبد الحافظ إبراهيم وآخرون، مرجع سابق.

⁶³ -Louis Charbonneau, "UN says Darfur Dead may be 300.000= Susan Denies" reuters/22 april 2008".

"http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/N22308543.htm"

الفصل الثاني: النزاع الداخلي في إقليم دارفور: بين تداخل العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية

إن مذكرة طلب المدعي العام أكدت عمق التدخلات الخارجية، التي لم تكن لتجد طريقها للسودان ، لولا تفاعل ما كانت تصدره المنظمات الدولية الحقوقية المتواجدة في الإقليم، و مراكز البحث عن ما يجري في دارفور مع تصريحات قوى دولية من مصلحتها تشابك الوضع في إقليم دارفور بين ما هو سياسي وقانوني واقتصادي للضغط علي الدولة السودانية، وتوجيه قراراتها بما يخدم المصالح الاقتصادية للدول المتدخلة. ناهيك علي أن مذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني "عمر حسن أحمد البشير"، جاءت لتؤكد أن المجتمع الدولي يعتبر ما يحصل في دارفور إبادة جماعية و بالتالي هو نزاع هوياتي، خصوصا إذا ما تأملنا الاتهام الثاني في مذكرة الطلب والتي صيغت بطريقة توحي بأن النزاع في دارفور عرقي بالأساس.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح لنا جليا أن النزاع في دارفور يعود بجذوره إلى ما قبل قيام الدولة السودانية الحديثة عبر تفاعل عوامل تاريخية أسس لها الاستعمار البريطاني من خلال سياسات غير متوازنة، وبعيدة عن الخصوصية المجتمعية لسكان دارفور، والقائمة على عنصر القبيلة كأحد أهم العناصر المكونة للمجتمع في دارفور، اتخذت أبعاد أخطر من خلافات قبلية بسيطة على الموارد إلى نزاع هويات بين العرب والأفارقة. وعوامل اقتصادية غذتها العوامل السياسية التي صبغت النزاع بتسييس هوياتي للمجموعات القبلية العربية والإفريقية، وكذا عوامل خارجية استغلت الفراغ الذي عجزت الدولة السودانية على احتوائه عبر حل توافقي تكون أسسه الأولى الولاء للدولة السودانية لا للقبيلة.

الفصل الثالث

لعبت الأطراف الإقليمية والدولية دورا مهما في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان، وقد تجلّى ذلك في صور عدة تعود بجذورها تاريخيا سيما ما يخص دور الأطراف الإقليمية. وحتى يمكن لنا تحديد الدور الخارجي في نزاع دارفور فقد خصصنا الفصل الثالث ليحيط بكل جوانب ومتغيرات الدراسة التي نحن بصددتها، خصوصا وأن العامل الخارجي في النزاع الداخلي لإقليم دارفور كان بارزا ومؤثرا علي الأطراف الداخلية للنزاع.

لذلك عمدنا إلي تقسيم الفصل إلي مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الدور الإقليمي في النزاع، وقد ركزنا علي ثلاث دول جارة للسودان، ولها معها تاريخ وارتباط تاريخي وهوياتي كبير يصعب تجاوزه، نظرا لتشابكه وتداخل متغيراته. ولطبيعة الدور الذي لعبه في النزاع، حيث ساهم بشكل كبير في تصاعد حدة الخلافات القبلية و تحولها إلى نزاع داخلي. ومن الدول الإقليمية التي رأينا أن لها دور في النزاع: تشاد، ليبيا ومصر.

أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه دور الأطراف الدولية المتدخلة في النزاع، مركزين علي ثلاث دول وجدنا أنها لعبت دورا في النزاع وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وفرنسا، يحركها في ذلك التنافس علي موارد الإقليم.

المبحث الأول: الأطراف الإقليمية المؤثرة في نزاع دارفور السودان

سنحاول من خلال هذا المبحث رصد الدور الإقليمي في نزاع دارفور، وأهم صوره وتجلياته في النزاع، عبر التطرق إلى ثلاث مطالب رئيسية، نتناول في المطلب الأول الدور التشادي وفي المطلب الثاني الدور الليبي أما المطلب الثالث فسيركز على الدور المصري في النزاع.

المطلب الأول: دور تشاد

أولا: طبيعة العلاقات السودانية التشادية

نظرا للروابط الجغرافية والتاريخية وكذا السكانية التي تربط السودان وتشاد فإن كلا الدولتين يخضعان تقريبا لمتغيرات واحدة تتحكم في البيئة الأمنية لهما، وتبنى من ناحية أخرى أسس العلاقات الثنائية بين الدولتين، كما أن الامتداد السكاني الواضح على شريط الحدود السودانية التشادية لعب دورا كبيرا في تحديد طبيعة العلاقات وتوجهاتها الأساسية منذ النزاع التشادي وكذا النزاع التشادي

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

الليبي الذي كانت منطقة دارفور قاعدة العمليات العسكرية له، وعليه فإننا سنرصد العلاقات السودانية التشادية من خلال مؤثراتها على الوضع الداخلي للسودان عبر النزاع دارفور وذلك تحديدا منذ بداية التسعينات .

1- العلاقات الثنائية: 1990-2005

شكلت بداية التسعينات تاريخيا مفصليا في العلاقات السودانية التشادية خلال فترة حكم الرئيس التشادي ديبى الذي أطاع في هذه الفترة بنظام حكم الرئيس "حسين هبيري" انطلاقا من قاعدة عسكرية له في دارفور كانت مقر العمليات الحكومية. وقد كان النظام التشادي في هذه الفترة حليفا مواليا للنظام في السودان وامتنع بحزم عن تقديم المعونة للحركات المسلحة في دارفور والجنوب السوداني، وشاركت القوات العسكرية التشادية بين شهري مارس وأفريل في سنة 2003 لقتل جيشي تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة.¹

إن العلاقات السودانية التشادية خلال هذه الفترة وصلت في وابطها إلى حد مساهمة تشاد في خلق مجموعة منشقة داخل حركة العدالة والمساواة تحت مسمى "الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية" والتي ساعدت الدولة السودانية باتفاق وقف إطلاق النار في شهر ديسمبر 2003م بإيعاز من تشاد لإضعاف موقف حركة العدالة والمساواة، ولتصبح بذلك تشاد وسيطا فعليا في النزاع الداخلي لإقليم دارفور بعد استضافتها في 8 أفريل 2003 لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي وإن فشل بعد رفض المجموعات المتفاوضة لبنوده واتهامهم تشاد بعدم الحياد، إلا أنه رسخ الوجود التشادي وطرح كطرف في النزاع.²

العلاقات الثنائية تغيرت اتجاهاتها بعد سنة 2004 من الاتفاق والتعاون بين النظامين السوداني والتشادي إلى التآمر والتحريف سيما بعد تقرب النظام التشادي من المجموعات المسلحة في دارفور "جيش تحرير السودان" وحركة العدالة والمساواة مقابل التزام الحركتين في المساعدة في قتال المتمردين التشاديين على التراب التشادي.³

¹ - تداعيات الصدى، "عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور"، ع9، (2008)، ص.2.

² - المرجع نفسه.

³ - المرجع نفسه، ص.3.

2- حرب الوكالة 2005-2006

شهدت العلاقات السودانية التشادية توترا كبيرا تصاعدت حدته مع تزايد التدخلات في الشؤون الداخلية لكلا الدولتان، حيث وبعد أن تأكدت الدولتين بأن كلاهما يدعم المتمردين في أراضيهم ويمول العمليات العسكرية، فالسودان وبعد أن ظهر للعيان المساندة التشادية للحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان انتهجت إستراتيجية قائمة على جميع القوى التشادية المتمردة في الجبهة المتحدة من أجل التغيير وتولية محمد نور أمر قيادتها ، وهو ضابط سابق في المخابرات السودانية وقائد للجنجويد في أعالي النيل الغربية دارفور الغربية.⁴

وبعد سنة 2006 بإعادة انتخابه رئيسا للدولة التشادية فقد عمل الرئيس "ديبي" على إعادة صياغة العلاقات الثنائية مع السودان وتحرك بسرعة للتقارب مع الرئيس السوداني عبر وساطة ليبية من الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي" ، حيث وقع البلدان في أوت 2006 م اتفاقا اتفقا فيه على أن لا يمنح أحدهما ملاذا المتمردي الآخر، واتفقا على توقيع إزار عمل سيجلان فيه عملية تطبيع علاقتهما "باعتبارهما بلدين صديقين وجارين".⁵

لقد عد الاتفاق أولى المحاولات الجادة للسودان وتشاد عبر تاريخ علاقتهما لاحتواء التوتر ومآلات الوضع اللا سلمي بين البلدين، غير أن هذا الاتفاق لم يدم طويلا لأن كلا البلدين لم يستطع أن يسيطر على المجموعات المتمردة التي كان يدعمها، وخاضت بذلك الحركات المسلحة لتي تدعمها السودان ضد تشاد والمسامة الجبهة الوطنية للتغيير هجوما ضد المتمردين السودانيين المدعومين من تشاد وأصبح بذلك تشاد والسودان لا يسيطران على وكلاهما.⁶

كما استؤنفت في غضون ذلك هجمات الجنجويد مع عناصر سودانية وتشادية معا على الأراضي التشادية في المقاطعة الجنوبية الغربية لدار سيلا، وعادت بذلك العلاقات السودانية التشادية إلى التوتر وحرب الوكالات التي أصبحت السمة البارزة لها إلى أن جاء اتفاق ماي 2007 في المملكة العربية

⁴ - المرجع نفسه، ص.4.

⁵ - المرجع نفسه.

⁶ - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

السعودية والذي كان شبيها باتفاق جوان 2006 ونص مرة أخرى على طرد كلا الدولتين السودان وتشاد لمتبردي الآخر. ومنذ ذلك الحين والعلاقات الثنائية للبلدين تتأرجح بين الاتفاق والعودة إلى نقطة بداية الخلاف.⁷

من خلال ما يتم عرضه سابقا يتضح لنا التدخل التشادي في نزاع دارفور عبر الدعم والتمويل المالي والعسكري للحركات المسلحة المتمردة في الإقليم ويبرز لنا جليا مبررات استدامة النزاع والعقبات التي وقفت أمام السودان في وضع حل للنزاع ، وحتى تتضح لنا الرؤية أكثر سنحاول في العنصر الثاني التعرف أكثر على أهداف تشاد من وراء التدخل في دارفور.

ثانيا: أهداف الدولة التشادية من التدخل في نزاع دارفور

عرفت الأوضاع السياسية والأمنية في تشاد لا استقرارا واضحا، تجلت في النزاع التشادي حول السلطة، والذي أثر بشكل كبيرة على المنطقة الإقليمية بكاملها، سيما بعد تدخل أطراف خارجية إقليمية ودولية في النزاع التشادي الداخلي لتمويل طرف على طرف آخر.

رسمت التدخلات الخارجية في تشاد من دول مثل ليبيا والسودان وكذا دول غربية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ملامح جديدة للتوجهات التشادية الخارجية في ضرورة تأمين الداخل وتحقيق الاستقرار عبر نهج استراتيجية مماثلة تجاه الدول المتدخلة، وهو ما حصل فعلا مع السودان عبر استغلال تشاد الخلافات القبلية على موارد العيش من المياه والرعي والزراعية للمجموعات القبلية في دارفور وتطور تلك الخلافات إلى نزاع سياسي توضحت معالمه بعد بروز حركات مسلحة متمردة في الإقليم.

إن الدعم التشادي للمتمردين في دارفور وبالتالي التدخل صراحة في النزاع جاء انطلاقا من حسابات تشادية لمآلات النزاع على السودان والمنطقة ككل، حيث وبعد ثبوت الدعم السوداني للمتمردين في تشاد منتصف التسعينات وبدايات الألفية، عملت تشاد على تأمين حدودها من جهة مع السودان على اعتبار أن دارفور كان قاعدة عسكرية سابقة للمعارضة التشادية سنوات الثمانينات، ناهيك عن ما يمثله

⁷ - المرجع نفسه، ص.5.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

الامتداد القبلي مع دارفور من تشابك قد يعمل على إثارة التعاطف الإثني ما بين القبائل على الحدود كما حصل في عهد الرئيس "حسين هبيري".⁸

فاستغلت تشاد عامل التعاطف العرقي والامتداد الجغرافي الكبير بينها والسودان ليكون مدخلها الرئيس للنزاع وورقة ضغط تسمح لها بمساومات مع السودان التي تشكل هي الأخرى لتشاد عائقاً أمام الاستقرار السياسي والأمن في الداخل.⁹

كما لعبت حروب الوكالة دوراً أساسياً في تحديد أهداف التدخلات التشادية في نزاع دارفور، فالتاريخ السياسي لكلا البلدين ملئ بمثل هذا النوع من الحروب، والتي أثرت على العلاقات البينية وجعلتهما في حالة تصعيد دائمة كلما جرى الحديث عن الوضع السياسي والأمني الداخلي. ولعل أحداث 10 ماي 2008 كانت إحدى أكبر التدخلات التشادية في دارفور النزاع، حيث وعبر دعم حركة العدل والمساواة من طرف تشاد تمكنت الحركة من الهجوم على العاصمة السودانية التي وإن فشلت في الوصول إلى المراكز الاستراتيجية في الخرطوم وتم إيقاف التمرد، إلا أن ذلك عكس حجم القدرات المادية التي تدفع بها تشاد للعب دور في النزاع، وترجيح كفة الأطراف المتمردة.¹⁰

والواقع أن تشاد تمثل معبراً دولياً لدول غربية تسعى بدورها لإيجاد منفذ قريب للتدخل في السودان والحصول على ورقة ضغط لتحقيق مكاسب اقتصادية بالأساس، وهو ما صرحت به الحكومة السودانية بعد هجوم حركة العدل والمساواة على العاصمة، من خلال تعليق وزير الدفاع السوداني الفريق الأول "عبر الرحيم محمد حسين" من أن الهجوم أكبر بكثير من قدرات تشاد وأن هذه الأخيرة كانت معبراً فقط لدول إقليمية ودولية لها مصالح في السودان.¹¹

8 - عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص.151

9 - المرجع نفسه.

10 - المرجع نفسه، ص.102

11 - المرجع نفسه .

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

يمكن القول أن أهداف تشاد من دعم الحركات المسلحة في دارفور يعود للعب دور محوري في العمليات العسكرية ضد الحكومة السودانية، لاعتبارات تاريخية حكمت التاريخ السياسي للبلدين ووجهت توجهاتهما الخارجية حيث كانت حروب الوكالة القاسم المشترك الذي حفز تشاد على التدخل في النزاع الداخلي في إقليم دارفور، وحركها في ذلك قاسم آخر أكثر أهمية تمثل في الامتداد العرقي للبلدين.

ثالثاً: تجليات الدور التشادي في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان:

عمل النزاع الداخلي التشادي الذي كانت دارفور مسرح عملياته العسكرية ما بين المعارضة والجيش التشادي دورا كبيرا في التأثير على دارفور سيما عندما عملت تشاد على ملاحقة المتمردين التشاديين في دارفور، وما تبعه من انعكاسات على الوضع الأمني للقبائل العربية والإفريقية في الإقليم، والتي تسببت بشكل مباشر في تدهور العلاقات ما بين القبائل الرعوية والمزارعة، حيث اضطرت القبائل الرعوية للهروب من مناطقهم التي لم تعد آمنة نحو مناطق الفور في سلسلة جبل مرة لأنها توفر نوعا من الحماية الطبيعية التي تجعل من الصعب على القوات التشادية أن تقتحمها.¹²

ونظرا لتدفق المجموعات العربية البدوية ومواشيها على منطقة الفور التي تسودها الزراعة، فقد ظهرت مع تلك الهجرات الواسعة مشاكل عرفت تطورات خطيرة كلما توغلت القبائل الوافدة داخل المناطق الزراعية، سيما مع انتهاك الحيوانات للمزارع وتدمير المحاصيل، فضلا عن وصول القوات التشادية لمناطق الفور التي أصبحت بدورها غير آمنة وعرفت معارك مسلحة ما بين الجيش التشادي والمعارضة المسلحة، وراح ضحيتها أفراد من الفور.¹³

ومن هنا بدأت الخلافات القبلية تتعقد وتشابك، خاصة بعد سعي القبائل الزراعية على طرد القبائل المعتمدة على الرعي في معاشتهما من مناطقهم عبر حرق المزارع ومنعهم من الوصول إلى موارد المياه، وما قابله من القبائل العربية الرعوية بحرق القرى والمزارع، إذ ازداد الوضع تآزما بعدما تحول النزاع إلى نزاع هوياتي عرقي عبر تحالف القبائل العربية مع بعضها ضد الفور واتخذ النزاع بذلك طابع التعصب القبلي.

¹² - المرجع نفسه، ص ص. 110-111

¹³ - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

من ثم تحول إقليم دارفور إلى قاعدة عمليات عسكرية تشادية، من طرف المعارضة المسلحة والجيش التشادي، ومن ثم فإن الضربات العسكرية الجوية كانت انطلاقتها من إقليم دارفور بسلاح فرنسي وسوفيياتي، مما أدى إلى ظهور ظهور حركة "داود يحيي بولاد" وبعدها "حركة عبد الواحد محمد نور" بغرب دارفور الذي كان انطلاقة لظهور نزاعات قبلية أخرى في شمال دارفور سياً مع تواجد "حسين هبيري" الرئيس التشادي السابق في دارفور المساندة حكومة الرئيس النميري ومصر الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مع قبائل الزغاوة ليستولي على السلطة في عام 1982م.¹⁴

بصفة عامة لقد أثرت الأوضاع الداخلية في تشاد وأبعادها الخارجية عبر انتقال النزاع الداخلي التشادي إلى دارفور بعد سوء الوضع الاقتصادي للقبائل التي كانت تتخذ من الهجرة طريقاً لها للهرب من الهجمات التشادية والوضع الأمني غير المستقر على الدوام. ناهيك على تدخل تشاد في دعم الحركات المسلحة بدارفور بعد تطورات النزاع، حيث كانت هناك صفقات سلاح بين بعض الجنرالات التشاديين على حركة تحرير السودان، كما أن أول قائد عسكري لحركة التحرير وهو "عبد الله أبكر" كان ضابط سابق في الجيش التشادي ويحمل ولاء واضحاً للدولة التشادية انعكس فيما بعد على قرارات الحركة واتجاهاتها.¹⁵

وتجدر الإشارة إلى أن الدور التشادي في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان له صلة وثيقة بالموقف الفرنسي والمصالح الاقتصادية لها في المنطقة، وهو مرتبط كذلك بما تسعى إليه فرنسا وتريد تحقيقه على الأرض باعتبار تشاد تمثل مدخلاً لفرنسا نحو دارفور، فتشاد كانت مستعمرة فرنسية حتى عام 1960. وتمثل أهمية استراتيجية لفرنسا بفعل التداخل بين دارفور وتشاد وهو ما يجعل تشاد تلعب دوراً مهماً في التأثير في أية أحداث في دارفور، سيما مع بروز النفط في حوض يتوسط دارفور وتشاد وبالتالي هذا ما يحدد المصالح الفرنسية هناك ويحركها لدفع تشاد نحو التدخل ولعب دور محوري في النزاع عبر استغلال مسوغات وذرائع تبدو لسكان دارفور إذا ما أستحضر العامل القبلي والهوياتي مبررة ولا بد منها.¹⁶

¹⁴ - المرجع نفسه ، ص.112

¹⁵ - المرجع نفسه، ص. 113

¹⁶ - المرجع نفسه .

المطلب الثاني: دور مصر

ترتبط مصر ارتباطا وثيقا بالسودان لا يقل أهمية عن باقي دول الجوار الإقليمي، وهو ارتباط لا يقتصر فقط على الجغرافيا والموقع، بل يمتد كذلك ليشمل الثقافة والموارد الاقتصادية الهامة سيما منها نهر النيل الذي تتشاركه الدولتان مع بلد آخر مجاور هو إثيوبيا.

إن هذا الترابط الجغرافي والثقافي والاقتصادي الكبير، جعل كلا البلدان يتأثران بما يحصل في بعضهما البعض، ويؤثر كذلك في حالات متعددة هي ما يحصل إما عبر المواقف أو عن طريق التدخل في الشأن الداخلي للدولة المجاورة والحالة الثانية لها صور وأشكال لأن التدخل قد يكون سياسيا عبر انتهاج سياسية خارجية تؤثر في الوضع الداخلي الآخر عبر التدخل العسكري.

دراسة الحالة المصرية وتدخلها في النزاع الداخلي في إقليم دارفور، تستلزم أولا التطرق إلى عنصرين أساسيين، تحدد من خلالهما طبيعة التدخل المصري في نزاع دارفور والأهداف الرئيسية للدولة المصرية من ذلك ولكن قبلا نتطرق أولا إلى طبيعة العلاقات المصرية السودانية حتى نتمكن من معرفة المحددات التي وفقها تدخلت مصر في النزاع الداخلي لإقليم دارفور.

أولا: العلاقات المصرية السودانية، بين المحددات الأمنية والاقتصادية

تعود العلاقات المصرية السودانية بجذورها إلى النصف الأول من القرن 19 م، وذلك منذ بداية ولاية "محمد علي" ودوره في بناء الدولة المصرية الحديثة والتي شملت أيضا الجزء الجنوبي القريب من مصر والممثل في السودان، حيث وعلى امتداد قرن ونصف قرن (1820-1956) أنفقت الدولة المصرية من الأموال لأجل تشكيل وخلق كيان سياسي وإداري واحدا من السودان ما لم تتفقه في أي إقليم آخر تابع لها.¹⁷

وقد برزت أهمية السودان لمصر تاريخيا عبر السياسات القومية المصرية المتعاقبة التي أكدت ضرورة الاهتمام وفتح أفق الاستراتيجيا نحو السودان، وهذا ما تجلى من تصريحات "محمد شريف

¹⁷ - مستاك يحي محمد أمين، قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية -دراسة من 200 إلى 2015، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو 2013، ص.88

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

باشا" رئيس وزراء سابق بقوله: "إن السودان ألزم لمصر من الإسكندرية" حيث قصد الوزير هنا الأمن القومي المشترك السوداني والمصري على حد سواء.¹⁸

ومن ذلك فقد تأسست العلاقات المصرية السودانية، وبنيت توجهاتها الكبرى انطلاقاً من المحددات الاقتصادية والأمنية، فلا يمكن أن نغفل أهمية نهر النيل للبلدين وبروزه كمحدد مهم في العلاقات البينية بين البلدين، وما يشكله من تحدي لدول المنطقة التي تتقاسم جريانه فيما بينها.

كما اتسمت العلاقات المصرية السودانية ومنذ ظهور الدولة السودانية الحديثة عقب الاستقلال بالاضطراب والتوتر من ناحية والاستقرار من ناحية أخرى، حيث حكمت تلك العلاقة الأوضاع الأمنية الداخلية في السودان بالأساس وحركتها تداعيات ما خلفته تلك الأوضاع غير المستقرة والأمنة، وظل بذلك الجاران محكومات في علاقتها بالمحدد الأمني الداخلي للسودان والإقليمي كذلك، ناهيك عن المحدد الاقتصادي الذي رهن العلاقات بين البلدين بالأمن الوطني والإقليمي على حد سواء.

إن العلاقات السودانية مع مصر لم تحظ بالحد الأدنى من الوفاق الداخلي، حيث كانت العلاقات متوترة مع حكومة "عبد الله خليل" في المراحل الأولى لاستقلال السودان، ثم تحسنت في عهد "الجنرال عبود"، ثم عادت للفتور في الديمقراطية الثانية، وتحسنت في عهد "النميري"، ثم شهدت أسوأ مراحلها عقب التسعينيات من القرن الماضي، سيما مع انقلاب الجبهة القومية الإسلامية عام 1989 م، ثم عادت للتحسن في السنوات العشر الأخيرة بدءاً من عام 2000م الذي عرف انشقاق نظام الإنقاذ وخروج الدكتور الترابي وحلفائه لصالح البشير "وعلي عثمان طه".¹⁹

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات المصرية السودانية شهدت اتفاقاً واضحاً بدت معالمها جيداً بعد ثورة الإنقاذ بقيادة "عمر حسن البشير" والتي لقيت ترحيباً كبيراً ووجدت تأييداً كذلك على أساس أن مصر نظرت للنظام الجديد في السودان بكونه نظاماً وطنياً أتى ليحقق الاستقرار في السودان، ويحل أزمة الجنوب، وكذا الأزمة الاقتصادية التي ظهرت بوادرها في عهد حكومة الصادق المهدي، وقد بنيت العلاقات السودانية المصرية انطلاقاً من أن النظام السوداني في تلك الفترة أراد كذلك الدعم والرضا

¹⁸ - المرجع نفسه، ص. 89

¹⁹ - هاني رسلان، "العلاقات المصرية السودانية... تحول مضطرب ومستقبل غير واضح":

<http://www.sudantribune.net%D8%D7%D9%>

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

المصري لأنه أساس ومفتاح القبول الإقليمي والدولي، سيما إذا عرفنا العلاقات الجيدة التي ربطت النظام المصري السابق "حسني مبارك"، بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، وما تمتع به من رضا إقليمي تدعمه في ذلك دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.²⁰

لقد كان من مصلحة النظامين السوداني والمصري دفع العلاقات البينية بينهما نحو الأمام وتجاوز الملفات الأمنية والسياسية لسنوات التسعينيات وما خلفته من توترات وخلافات بدت واضحة وانعكست على الجوار الإقليمي، وهو ما يوضح لنا جليا أن طبيعة العلاقات السودانية المصرية كانت تملئها الظروف الداخلية للسودان سيما منها الوضع الأمني غير المستقر من انقلابات عسكرية، نزاعات داخلية اتخذت أبعاداً إقليمية ودولية، وكذا مصالح اقتصادية حتمت على الدولة المصرية خصوصاً مساندة الوضع الداخلي السوداني لضمان تلك المصالح التي تبقى رهينة الأمن الداخلي للسودان وكذا الأمن الإقليمي خصوصاً.²¹

ثانياً: طبيعة التدخل المصري في النزاع

تمثل السودان أهمية إستراتيجية للأمن القومي المصري وهذا ما يفسره الوجود المصري المكثف داخل السودان ويعكسه كذلك التدخل والاهتمام بالقضايا السودانية الداخلية، منها النزاع الداخلي في إقليم دارفور، حيث وانطلاقاً من الأبعاد الإقليمية خاصة التي ترتبت عن النزاع وما خلفه من توتر بين السودان وجيرانها خصوصاً تشاد وإثيوبيا وليبيا، سعت مصر أن تلعب دوراً مهماً في النزاع وتكون في حالات كثيرة الوسيط ما بين النظام السوداني وحركات التمرد في دارفور، على اعتبار أن تدهور الأوضاع في السودان يعني بلد غير مستقر وبالتالي جوار إقليمي يهدد الاستقرار الداخلي المصري الأمني والاقتصادي خصوصاً في ظل تزايد التوتر الإقليمي حول نهر النيل وطرق استغلاله من طرف دول المنطقة.²²

²⁰ - تطور العلاقات المصرية السودانية منذ قيام ثورة 1952

<http://www.elsyasi.com/article/detail.aspx?id=1549>

²¹ - المرجع نفسه.

²² - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

كما تشير الكثير من المؤشرات على أنه لم يثبت لحد الآن دعم عسكري مصري للحكومة السودانية أو الحركات المسلحة في دارفور، بالرغم من أن الحكومة السودانية كانت تسعى لذلك وتأمل به لاعتبارات كثيرة ترجع إلى وزن مصر الإفريقي وعلاقتها مع الغرب. وعموما فإن مصر لعب دورا في النزاع الداخلي لإقليم دارفور عبر دعم النظام السوداني الحاكم قاريا وعالميا والمشاركة في طرح بدائل لحل النزاع عبر الوساطة ما بين الحركات المسلحة والنظام السوداني، وقدم الدعم السياسي للنظام السوداني من أجل حصوله على الشرعية الإقليمية والعربية وتخفيف حدة الضغوط الأمريكية، وكانت القمة العربية المنعقدة في جوان 1996م خير دليل على ذلك، أين بدا واضحا من خطاب الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" دعم مصر السياسي لنظام البشير ورفضها أي اتفاقية تقر بانفصال الجنوب عن الشمال أو تدويل النزاع في دارفور عقب ظهور الحركات المسلحة في دارفور بطابعها السياسي الواضح.

ولم يقتصر التدخل المصري في قضية دارفور على ذلك، حيث وفي خضم حضور الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" احتفالات فرنسا بالعيد المائتين للثورة الفرنسية، ناشد الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا بدعم النظام السوداني في تحقيق الاستقرار الداخلي من أجل منطقة مستقرة لا تصدر بؤر توتر، ولا تخلق نزاعات عابرة للحدود الوطنية للدول. تأتي دعوة الرئيس المصري السابق حسن مبارك في ظل تزايد التدخل الخارجي وتشابك مصالح أطرافه سيما منها الأمريكية الفرنسية والصينية، والذي أصبح يهدد الأمن المائي لمصر ويفرض عليها حتمية التدخل وتحديد دورها.²³

ثالثا: أهداف التدخل المصري في النزاع الداخلي لإقليم دارفور

أكد التنافس الغربي الأمريكي - الصيني خاصة ومعه السعي الفرنسي للعب دور في المنطقة والحصول على نصيب من الاستثمار الاقتصادي الذي استأثرت به القوتين الأمريكية والصينية وما لذلك من تأثيرات على الدور المصري في المنطقة خاصة ما يتعلق بالموارد المائية ونهر النيل على الخصوص، فقد بدا واضحا أن الاستثمارات الاقتصادية الكبرى للصين في الموارد المائية تهدد بشكل

²³ - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

مباشرة عائدات مصر من نهر النيل في ظل التسهيلات التي تقدمها الصين لدول حوض النيل السودان وإثيوبيا من أجل السماح لها من الاستثمار هناك.²⁴

ناهيك على المنطقة وفي ظل ذلك أصبحت حكومة بتحالفات مع القوى الكبرى، تسعى كل دولة مجاورة لمصر أن تجد لنفسها مكانا وامتيازات أكثر تمكنها من ملئ الفراغ وتضييق الخناق ودائرة الاستفادة على دول أخرى، وربما الاستباق بخطوة كما فعلت إثيوبيا عندما أقرت مشروع سد "النهضة" الذي شكل تحديا كبيرا للأمن المائي المصري.

ولذلك من مصلحة مصر دعم النظام السوداني إفريقيا ودوليا بإقناع الدول الغربية بضرورة فسح المجال للنظام السوداني بصنع الاستقرار الداخلي، ليتسنى لها فيما بعد كسب حليف قادر على مواجهة الضغوطات الدولية والإقليمية ومساندتها في ردع الطموحات الإثيوبية في حول النيل. كما أن التدخل المصري في نزاع دارفور جاء كذلك عبر دعوات النظام السوداني الذي يرى في الدور المصري محوري وأساسي للعملية التفاوضية، ولعل هذا ما شجع مصر للعب دور في دارفور لتدارك استبعادها من مفاوضات الشمال من الجنوب السوداني من للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، في ظل دعوة مصر المتكررة للغرب والطرفين الشمالي والجنوبي باستبعاد الحكم الذاتي للجنوب وانفصاله كونه لا يخدم استقرار السودان والمنطقة ككل، ويشجع بدوره الحركات المسلحة الدارفورية على المطالبة بالمثل.²⁵

المطلب الثالث: دور ليبيا

سعت الجماهيرية الليبية إنطلاقا من الإنتماء الإفريقي الذي يحرك السياسة الليبية، إلى التفاعل مع كل ما يحصل في القارة الإفريقية، بل وفي أحيان كثيرة كانت ليبيا محرك العمل الإفريقي والداعم الرئيسي له، وقد جاء الإهتمام الليبي بالقارة إنطلاقا من سياسة "القذافي"، الموضحة في الكتاب الأخضر: "السود سيبودون العالم" والتي عمل على تحقيقها وفق رؤيته الخاصة، فكان السعي لإقامة الولايات المتحدة

²⁴ - ياسر أبو حسن، "صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا - الصراع الأمريكي الصيني على الموارد في السودان":

<http://www.bchaib.nlt/mos/index.php?option=com.content&view=article&id=161:sudan-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7>

²⁵ - أمين المشاقبة، "دارفور الواقع الجيوسياسي والصراع والمستقبل"، مرجع سابق، ص ص 176-177

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

الإفريقية، ودعم العلاقات الثنائية مع دول الجوار القريبة منه سيما تشاد، أو من خلال السياسة المفتوحة للعمالة الإفريقية في ليبيا.²⁶

ومما حفز السياسة الليبية على التفاعل وتحريك العمل الإفريقي كذلك الإمتدادات الثقافية والمجتمع التي تجمع بين ليبيا ودول مجاورة لها كالتشاد ومالي، وكذا إقليم دارفور المجاور للصحراء الليبية الجنوبية الذي يشكل مع القبائل الليبية إرتباط تاريخي وهوياتي يصعب إستئصاله والتغاضي عنه، خصوصا في ظل التأثيرات المتبادلة بين المناطق، فما يحصل في ليبيا يلقي بتأثيراته على تشاد ويقم دارفور كذلك، وهو ما حصل فعلا بالعودة إلى التاريخ إبان النزاع التشادي، الليبي الذي وصل بتداعياته إلى حدود إقليم دارفور، ورسم معه معالم المراحل التي تلت النزاع، أي بين كذلك حدود التدخل الليبي في النزاع الداخلي لإقليم دارفور، والدور الكبير لتداعيات ماضي النزاع الجوازي لليبيا على دارفور الثمانيات ودارفور بداية الألفية كذلك²⁷

التدخل الليبي في نزاعات القبائل في دارفور كان صريحا ولعبت فيه ليبيا دورا مهما سيما بعد بروز الجانب السياسي للحركات المسلحة الدارفورية بالتوازي مع العمل العسكري الذي لعبت فيه ليبيا دورا مهما عبر توحيد الحركات المسلحة في دارفور وإمدادها بالسلاح كذلك، لاسيما مرحلة حكم "جعفر النميري" الذي كانت ليبيا على خلاف واضح معه. ومعارضة للدعم الأمريكي الذي يتلقاه منها، حيث تزامن الوفاق الأمريكي مع حكومة "النميري" وتساعد التوترات الأمريكية الليبية نهاية الثمانيات وبداية التسعينات.

تجلت مظاهر الدور الليبي في نزاع دارفور الداخلي في إنعقاد القمة الخماسية بقيادة "معمر القذافي" في أكتوبر 2004 أي مباشرة بعد تصاعد العمل العسكري في السودان، حيث عقدت القمة بمدينة "سرت" الليبية، وتناولت الوضع الداخلي في دارفور، وأرادت من خلالها ليبيا أن تؤكد نيتها في حل النزاع، ولعب دور إيجابي في الحل سيما وأنها كانت سابقا تتولى عقد مؤتمرات الصلح بين القبائل الدارفورية على أراضيها والتي كللت باتفاق شيوخ القبائل الزيدية والميدوب على إعادة بناء نظام إجتماعي

²⁶ - أحمد الأصبحي، "دارفور: الأزمة والحل" (القاهرة: مطابع المتنوعة، 2007)، ص. 165.

²⁷ - محمد الزعبي، خيام، "مصر وأزمة دارفور"، الحوار المتمدن، ع2622

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169461>

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

محافظ على أسس السلام والاستقرار، ويتجاوز بذبك الخلافات على الموارد عبر تقاسمها، وإن كان هذا السعي الليبي عبر القمة المنعقدة وحسب النظام السوداني إعترافا بالعمل العسكري للحركات المسلحة التي يعتبرها السودان متمردة وغير قانونية، ومثيرة للشغب الداخلي إلا أنه من ناحية أخرى أبرز الدور الليبي، وأهميته في تحقيق الأمن الداخلي في السودان، خصوصا في ظل ولاء بعض الحركات المسلحة لممولها الليبي²⁸

بالإضافة إلى لقاء طرابلس الذي احتضنته الجماهيرية الليبية في 2007 وضم ممثلي حكومة السودان والدول والمنظمات الدولية والإقليمية المهمة بتحريك عملية السلام بدارفور، ككل بإصدار وثيقة توافق طرابلس التي أكدت على أهمية توحيد مبادرات الإتصال بالحركات الراضة لإتفاقية السلام.

وتجدر الإشارة إلى أن الدور الليبي في نزاع دارفور الداخلي كان يخضع بالدرجة الأولى إلى ما هو موجود في الداخل السوداني، أي أنه إرتبط كثيرا بمدى توافق أنظمة الحكم وبعضها البعض، من ناحية أخرى فعلاقات ليبيا الجوارية مع تشاد وإفريقيا الوسطى ومصر كذلك لطالما كان محددتها الموقف الليبي اتجاه دارفور والسودان عموما، إضافة إلى علاقاتها مع القوى الدولية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت توجه بدورها الرؤية الليبية نحو القضايا الإفريقية.²⁹

ناهيك عن أن الدور الليبي في نزاع دارفور برز كذلك عبر صفة غير مباشرة من خلال الإتحاد الإفريقي، والذي بين بدوره تناقض الجماهيرية الليبية، ففي حين كانت ليبيا تدعو إلى رفض تدويل النزاع وعدم تدخل أطراف خارجية فيه، إلا أنها من ناحية أخرى عملت على الإنتقام من نظام الخرطوم بدعم حركة العدل والمساواة عسكري وإستخباراتي وهو ما كشف عنه الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" في تصريح إعلامي له على قناة الجزيرة بعد سقوط نظام القذافي من أن ليبيا كانت أحد المدعين الرئيسيين لحركة العدل والمساواة في دارفور والراعي الممول سياسيا، عسكريا، وإستخبارتيا³⁰

يتضح لنا أن الدور الليبي في نزاع دارفور كان يخضع لإعتبارات تاريخية، سياسية، ودولية كذلك، حيث كانت ليبيا تاريخيا أحد أهم العوامل المؤثرة في تصاعد حدة الخلافات القديمة على الموارد،

²⁸ - كرموشو، مرجع سابق، ص. 21.

²⁹ - المرجع نفسه.

³⁰ - المرجع نفسه، ص. 22.

فلا يمكن لنا تجاوز مرحلة النزاع الليبي-التشادي الذي كانت دارفور مركز عملياته الأساسية، وما خلفه من تداعيات على السكان في دارفور، حيث عملت هجرات القبائل العربية من المنطق التي مسها النزاع حول المناطق الزراعية لقبائل الفور على تنامي العامل الهوياتي للقبائل، والذي زاد كذلك عبر تدخل ليبيا في دعم القبائل العربية، وإيقاظ العامل الاثني في النزاع، ليتصدر بذلك بعد بروز الحركات المسلحة النزاع سيما عقب الدعم الإقليمي الذي تلقته تلك الحركات من الناحية السياسية.

المبحث الثاني: الأطراف الدولية المتدخلة في نزاع دارفور السودان

لعبت الأطراف الدولية في نزاع دارفور دورا مهما تباين من فاعل إلى آخر، وخضع إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، سنحاول الإحاطة بها من خلال ثلاثة مطالب، حيث سندرس الدور الأمريكي في النزاع في المطلب الأول فالدور الصيني في المطلب الثاني ثم الدور الفرنسي في المطلب الثالث.

المطلب الأول: دور الولايات المتحدة الأمريكية

تتعلق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم من رؤية واضحة قائمة بالأساس على الهيمنة وتحقيق المكاسب المطلقة، سيما منها في الشق الإقتصادي وقد تجلت ملامح الرؤية الأمريكية الخارجية بالتركيز على العامل الإقتصادي كمحدد لسياستها الخارجية عقب نهاية الحرب الباردة بتفكك الإتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي، وبرز الصين كتأثير دول القارة الآسيوية قوة إقتصادية ومستثمر عالمي ينافس الوجود الأمريكي في قارات أخرى خاصة منها إفريقيا. في ظل وجود فاعل آخر وهي فرنسا لا تقل أهمية عن الصين ولها تاريخ إستعماري طويل يربطها بدول القارة، ويمنحها إمتيازات تضاهي الصين³¹.

لقد شكلت نهاية مرحلة الثنائية القطبية التي كانت معالمها واضحة تحديا كبيرا أمام الولايات المتحدة الأمريكية مع تعدد الأقطاب الإقتصادية وتعدد الفواعل المؤثرة في السياسة الدولية، خاصة مع بروز الفواعل غير الدولية كالشركات النفطية والأمنية والشركات المتعددة الجنسيات إجمالا كفاعل قوي يحسب جيدا لتدخلاته جنبا إلى جنب مع الدولة، وهي تطورات فرضت على السياسة الخارجية الأمريكية

³¹ - أيمن شبانة، "النفط الإفريقي... عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، قراءات إفريقية، ع11 (ماس

(2012)، ص.78.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

التوقع الجيد وإعادة النظر في تواجدها السياسي والإقتصادي حول العالم، خاصة منها القارة الإفريقية التي لطالما كانت قاعدة أوروبية بدأت الصين النفاذ إليها عبر الإستثمار الإقتصادي وإتباع سياسة القوة الناعمة على حد تعبير جوزيف ناي³² إنطلاقاً من ذلك فقد إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة في إفريقيا تسمح لها بالإستفادة هي الأخرى من ثروات نفطية وموارد إقتصادية هائلة. الإستثمار فيها يعود عليها أكثر بكثير من مناطق أخرى في إفريقيا اللاتينية وآسيا، وفي سبيل ذلك إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية الآليات التالية:

1- إشراك دول القارة الإفريقية في إستراتيجية الحرب على الإرهاب عبر دعم أنظمة سياسية في إفريقيا وكسب موالاتها خلف وكلاء إقليميين يسهلون النفاذ لدول أخرى مجاورة كما هو الأمر بالنسبة للحالة الإثيوبية الصومالية. 2007

2- إنتهاج دبلوماسية إقتصادية جديدة مع إفريقيا تكون آلية بديلة عن منح المساعدات المباشرة وفق ما اصطلح عليه، الشراكة الإقتصادية مع إفريقيا.

3- تزواج عسكري وإقتصادي مع إفريقيا عبر الأفريقيوم كاستراتيجية تؤسس لتواجد عسكري أمريكي قار في إفريقيا.

4- التدخل المباشر في حل نزاعات القارة الإفريقية لكسب الحلفاء وكان ذلك عبر إنهاء النزاع في أوغندا، والإطاحة بنظام موبوتو في الكونغو، وإنهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان.³³

ويتضح لنا مما سبق أن التوجهات الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بُنيت على أسس سياسية وإقتصادية، كونها تدرك جيداً أن إفريقيا الفرصة الاقتصادية الكبيرة في العالم بحاجة إلى دعم سياسي دولي يؤمن المصالح الأمريكية ويضمن بقاءها مستقبلاً، ومن جهة أخرى يهيأ إفريقيا لتواجد عسكري أمريكي يلعب دور كبير في حل النزاعات.

إن الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية شمل خاصة الدول التي رأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أن مصالحها الاقتصادية في خطر أو أنها مهددة بذلك، وهذا برز جلياً في السودان عقب

³² - المرجع نفسه، ص. 79

³³ - أماني الطويل، "سياسة القوى الكبرى في إفريقيا"، ملف السودان الاستراتيجي"، ع11 (سبتمبر 2007)، ص. 11

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

المشاكل التي كانت بين شركة "شيفرون" الأمريكية والنظام السياسي السوداني حول إمتيازات التنقيب على البترول، والذي خلق بدوره أزمة سياسية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية التي رأت أن مصالحها الإقتصادية متضررة، بعد خروج الشركة عام 1990 من حقلي "أبو جابرة" وشارف" النفطيين واستلام رجل الأعمال السوداني حق إمتياز التنقيب عن النفط مكان "شيفرون"، وبرزت التدخلات الأمريكية في الشأن الداخلي السوداني لتطال مشكلة الجنوب مع الشمال والنزاع الداخلي في إقليم دارفور³⁴.

التدخل الأمريكي في نزاع دارفور جاء في إطار السياسة الأمريكية المنتهجة تجاه إفريقيا والقائمة على الهيمنة والاستغلال الإقتصادي سيما النفطي منه، وحتى يتسنى لنا معرفة أهداف التدخل الأمريكي في السودان وتجليات التدخل سنتطرق إلى العنصرين التاليين:

أولاً: الأهداف الأمريكية من التدخل في دارفور:

جاء التدخل الأمريكي في نزاع دارفور الداخلي وفقاً لحسابات أمريكية جيوبوليتيكية وإستراتيجية تجاه السودان، حيث يمثل السودان بموقعه الجيوبوليتيكي أهمية إستراتيجية كبرى، من حيث المساحة والامتداد الجغرافي الذي يجمعه مع تسع دول، وباعتباره حلقة وصل بين إفريقيا شمال الصحراء وجنوبها وكذا لموقعه المهم لأمن البحيرات الكبرى وأمن القرن الإفريقي والبحر الأحمر. كما أن الاهتمام الأمريكي بما يحصل في دارفور مرتبط كذلك بالموارد النفطية التي يحظى بها الإقليم، والتي جذبت من خلالها استثمارات صينية وسعي فرنسي وأوروبي حثيث للحصول على مكاسب من هذه الموارد.

جاء التحرك الأمريكي لتدارك هفوات السبعينات واستغلال الفراغ الأمني للدولة السودانية في دارفور التي يعصف بها النزاع الداخلي وتدخل الأطراف الإقليمية كذلك، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يصل احتياطها من النفط الإفريقي إلى الربع بحدود 2015، مقارنة بما حققته الصين التي أصبحت في 2006 ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، باستيرادها سبعة ملايين برميل يومياً، وتأخذ ما يقارب ثلث احتياجاتها من النفط الإفريقي، كما أن شركة CNPC الصينية

³⁴ - أمين المشاقبة، مرجع سابق، ص ص. 74-75

لديها حق التنقيب عن النفط السوداني في 6 مربع في دارفور قرب الحدود مع تشاد وإفريقيا الوسطى، في وقت كشفت فيه الدراسات العالمية على أن دارفور يوجد به أكبر وأنقى ثلاثة أحواض يورانيوم في العالم³⁵ لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال الوضع الإنساني المتدهور في دارفور، نتيجة العمليات العسكرية بين المعارضة المسلحة والنظام السوداني، في حشد المجتمع الدولي باسم الإبادة الجماعية، وانتهاك حقوق الإنسان والتصفية العرقية عبر الترحيل الجماعي لقبائل إفريقية من دارفور، وإن كان هذا يعكس إستراتيجية أمريكية بدت بوادرها أواخر الخمسينات عندما أعلن الوزير الأمريكي السابق للخارجية "دالاس" الاهتمام الأميركي بإفريقيا بقوله "إن اعتبارات الأمن في منطقة البحر الأحمر هي التي حكمت علينا ضم اريتريا للحبشة"، في إشارة منه لأهمية الأمن الإقليمي الإفريقي لأمريكا الذي تجسد فعليا عبر مبادرة مشروع "مواجهة الأزمات الإفريقية" وترجمته التدخل الأمريكي في ليبيريا أوت 2003م والتلميح المستمر بالتدخل العسكري في السودان بعد تصاعد وتيرة النزاع الداخلي في دارفور.³⁶

انطلاقا مما سبق ذكره يتضح لنا أن الأهداف الأمريكية في التدخل في دارفور ولعب دور فاعل في النزاع، جاءت انطلاقا من العامل الاقتصادي بالأساس يحركها في ذلك التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية مع دول آسياوية كبرى اقتصاديا سيما منها الصين ومجموعة النمرور الآسيوية والسعي الأوروبي الحثيث للاحتفاظ بمكتسبات التاريخ الاستعماري ومناطق النفوذ الخاصة به.

ثانيا: تجليات الدور الأمريكي في نزاع دارفور

جاء التدخل الأمريكي في دارفور متأخرا نوعا ما إلى أن أحست الولايات المتحدة الأمريكية بأن مصالحها الاقتصادية في خطر، سيما مع تصاعد العمليات العسكرية في دارفور وتطبيقات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مع الضغط العالمي للمجتمع المدني، والذي تزامن كذلك وارتقاع وتيرة الاستثمار الآسيوي في إفريقيا والسودان عموما، فكان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجد لنفسها مكانا يلمع صورتها أمام الرأي العام العالمي المنند بما يحصل في دارفور، ومنفذا للضغط على حكومة الخرطوم بتقديم تنازلات تحفظ لها مصالحها.

³⁵ - عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص ص. 263-270

³⁶ - حسن الرشيد، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور":

<http://albayan-magazine.com/files/dar4/4.htm>

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

تجلت الضغوط الأمريكية عبر حملة منظمة قادتها من الأمم المتحدة باستصدار ثلاث قرارات ضد السودان تمثلت في الحظر الدبلوماسي على مسؤولين سودانيين والحظر الاقتصادي على شركات سودانية، كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية بصفة إنفرادية عقوبات اقتصادية على السودان نهاية التسعينات 1997م، شملت حظر قطع الغيار، ومنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في مجال النفط، وإتهام مجلس النواب الأمريكي في أوت 1998 السودان بممارسة أعمال التطهير العرقي، والدعوة إلى فرض حظر الأسلحة على السودان³⁷

لقد إتخذ التوجه الأمريكي تجاه السودان والنزاع في دارفور على الخصوص بعدا أكثر تشابكا أبرز الدور الأمريكي جليا ابتداء من 2003م، حيث أقحمت الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الدولي الحكومي والغير الحكومي عبر استصدار قرار من مجلس الأمن رقم 1556، الذي اعتبر ما يحصل في دارفور يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وجب التدخل أميا لحله وإيقاف ما يحصل على حد ما جاء في التقرير من تجاوز، وهو قرار جاءت وراءه جملة من القرارات الأخرى الصادرة من الأمم المتحدة الأمريكية تحت ضغط أمريكي واضح.

غير أن القرار الأكثر تأثيرا والذي إعتبرته حكومة الخرطوم الأخطر هو القرار 1706 القاضي بنشر قوات دولية في دارفور والذي جاء وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أي أنه يحمل في طياته احتمالات التدخل العسكري في السودان، وإن كان الكثير من الباحثين والدارسين المتخصصين في العلاقات الدولية يرجعون التدخل الأمريكي في نزاع دارفو والضغط على الأمم المتحدة في إستصدار قرارات ضد النظام السياسي في السودان تعود إلى عزم الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من هذه القرارات الوصول إلى وقف تصدير السودان الذي تستثمر فيه قوى آسيوية كبرى اقتصاديا بغية تعطيل التدفق الاقتصادي لهذه الدول إلى حين خضوع حكومة الخرطوم للضغوط الأمريكية³⁸

وإنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في تدخلها في النزاع دارفور ولعب دور المحرك الدولي في تصعيد حدة الإتهامات لحكومة السودان ثلاثية لطالما إعتدتها في تدخلاتها الماضية عبر الضغط على

³⁷ - بدون مؤلف، "أبعاد المخطط الأمريكي والصهيوني الغربي لإشعال الصراع في دارفور وتفتيت السودان":

<http://www.qudsway.com/more.php?type=news&id=142247>

³⁸ - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

الأمم المتحدة باستصدار قرارات دولية تحرك المجتمع الدولي تجاه القضايا التي تهمها، وتؤكد هيمنتها وقدرتها على حل النزاع والتحكم في مسارها، وعن طريق فرض عقوبات اقتصادية تحاصر بها أنظمة الحكم وتضغط عليها للحصول على إمتيازات تحقق لها مكاسب مطلقة، فالولايات المتحدة الأمريكية على التفكير فيها قائمة على الإستراتيجيات لا التخطيط فقط.

المبحث الثاني: دور الصين

تؤكد الكثير من المؤشرات السياسية، والاقتصادية خاصة على الدور المحوري الذي تلعبه الصين في إفريقيا، باعتبارها وجهة دول آسيوية كثيرة للاستثمار وبعث علاقات جديدة مع قارة الثروات والمعادن التي تفتقر لها القارة الآسيوية. وقد كان لنهاية الحرب الباردة وبروز العامل الاقتصادي كمحدد مهم للتفاعلات الدولية، والعلاقات في النظام الدولي الجديد دور مهم في إثبات أن التوجه العالمي بفواعله المختلفة الدولية والغير الدولية، يتجه صوب القارة الإفريقية ويتخذ منها مسرحا للتنافس على الموارد النفطية والمعدنية، وظهر هذا التنافس جليا في التصورات الأمريكية والصينية خاصة، سواء كان هذا من حيث التمويع القريب في الاستثمار لكلا البلدين، أو من حيث حجم وتدفق المال الصيني والأمريكي في إفريقيا، والذي تزوج في كثير من الحالات مع المذدجمع السياسي لأنظمة حكم إفريقية، وخلق تحالفات سياسية وعسكرية في مناطق النفوذ الإستثمارية.

انتهجت الصين سياسة القوة الناعمة إتجاه العام الخارجي في تعاملاتها السياسية والاقتصادية، وزاوجت بين ما هو سياسي وإقتصادي وظهر ذلك في دول إفريقية عدة، كانت السودان إحداها سيما في قضية الجنوب والنزاع بالداخلي في إقليم دارفور، هذا الأخير الذي عكس التزام الأمريكي الصيني والدولي على العموم في لعب الأدوار وتشكيل التحالفات الدولية، وذلك يرجع لخصوصية النزاع في حد ذاته والذي مس المصالح الاقتصادية للدول المستثمرة وهدد استقرار وأمن الدول المجاورة كذلك والتي هي بدورها ضمن النفوذ الإستثماري للقوى الكبرى.

أولا: طبيعة العلاقات الصينية السودانية

شهدت العلاقات الصينية السودانية تطورا ملحوظا منذ استقلال السودان إلى غاية اليوم، حيث حافظت الصين على علاقات إيجابية، نسبيا مع السودان المستقل، خصوصا بعد سنة 1959 عندما أصبح السودان رابع دولة في إفريقيا تعترف بجمهورية الصين الشعبية، وقد توطدت العلاقات بين البلدين

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

عقب الدعم الكبير الذي قدمته بكين سنوات الثمانينات للرئيسي السوداني "جعفر النميري"، خاصة بعد المحاولة الانقلابية بداية الثمانينات وعرض الصين تدريب القوات المسلحة السودانية، وإمدادها بمعدات عسكرية ناهيك عن المنح الاقتصادية من غير فوائد، والمشاريع التي قامت بها بيكين بعد إتفاقية أديس بابا عام 1972م التي عملت على إنهاء أول حرب أهلية سودانية.³⁹

عرفت السودان بعد سنوات الثمانينات الأعمال التجارية الصينية نمو واضحاً خاصة في 1994م بعد دعوة الحكومة السودانية الصين للإشتراك في تطوير القطاع النفطي، وقيام الشركة الوطنية الصينية للبترو (CNPC) بإجراء مسح أولي، مهد لدخول الصين فيما بعد كشريك إقتصادي أول في السودان، توالى الزيارات الثنائية بين البلدين، والتي حملت معها الجديد عبر إتفاق البلدين عقد إتفاقيات لتمويل التطور النفطي، وبداية عمل الشركة الوطنية الصينية العمل في مربع 6 لولايي كردفان وجنوب دارفور لتكون بداية وفود شركات أخرى صينية أواخر 1996م.⁴⁰

³⁹ - بدون مؤلف، "تقرير السودان الأسلحة والنفط ودارفور السلاح"، ع7، أوت 2007، ص1.

⁴⁰ - المرجع نفسه، ص2.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

فضلا عن ذلك فإن العلاقات الصينية السودانية، تجلى بعدها السياسي القوي عبر توقيع البلدين إتفاقية تعاون رسمية بين حزبي المؤتمر القومي الحاكم السوداني والحزب الشيوعي الصيني سنة 2003، في إشارة إلى تكامل البعدين الاقتصادي والسياسي بين البلدين، والإقرار من ناحية أخرى على تقارب الرؤى السياسية المشتركة التي تجمعها، وهو ما تجلى في قضية دارفور حيث ساهم النزاع الداخلي في دارفور عن بعث دور جديد للصين في السودان وأدى بدوره إلى تغيير الموقف الصيني بشأن دارفور تدريجيا، عبر لعب دور مهم في القضية، وهو ما وضحه الرفض الصيني التكرار لأي قرار لمجلس الأمن يقضي بفرض عقوبات اقتصادية على السودان، عبر امتناعها عن التصويت ثماني مرات من 12 قرارا من قرارات مجلس الأمن بخصوص السودان ودارفور منذ العام 2001⁴¹

ثانيا: أهداف الصين من التدخل في نزاع دارفور

تختلف الإستراتيجية الصينية في تعاملها مع النزاعات عن غيرها من سياسات الدول الغربية، حيث تنتهج الصين سياسة تزاوج بين العاملين الاقتصادي والسياسي، وتتطلق منها كمحددتين أساسيين في علاقاتها مع الخارج، وهو ما يبرز في تحركاتها الخارجية ومواقفها تجاه النزاعات في العالم، فالصين لا تتدخل في أي نزاع في العالم إلا إذا كان يهدد المصالح الاقتصادية لها خصوصا في ظل بروز إحصائيات تشير إلى أن الصين بحلول العام 2045 ستعتمد على 45% من إستهلاكها للطاقة على مصادر خارجية، ومن المحتمل في ذلك التاريخ أن تتصدر الإستهلاك العالمي للنفط قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تبدي أي موقف تجاه قضية من القضايا النزاعات في العالم إلا في حال جمعتها وتلك الدول روابط سياسية متينة، تضمن لها مصالحها الإقتصادية، خاصة وهو ما برز في الحالة السودانية عبر نزاع دارفور حيث رفضت الصين جل العقوبات الإقتصادية التي فرضت على السودان من طرف القوى الكبرى برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولوحت في عديد المرات باستخدام حق النقض ضد أي قرار بشأن دارفور والسودان عموما، حتى إن قبول الصين بإرسال قوات لحفظ السلام ضمن القوات الدولية المختلطة جاء في الإطار التنموي والاقتصادي للصين فقد إشتطت القبول بهذا، القرار على أن

41 - المرجع نفسه، ص.7

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

تعمل القوات الصينية المشاركة في مجال إنشاء الطرق وإعادة الإعمار في دارفور، حيث تسعى بالأساس لدعم مصالحها الاقتصادية هناك بأن تكون جزءا من الحل حتى لا تمس أو تتضرر مصالحها⁴²

تسعى الصين لفظ السودان أساسا، وهو ما بدا جليا من تدخلاتها المتكررة من دعم إقتصادي ومساعدات مالية للحكومة السودانية، خصوصا في ظل مزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية للمصالح الصينية في إفريقيا وسعيها الحثيث لتعطيل أي تدخل صيني في إفريقيا، وهو ما حتم على الصين إنتهاج إستراتيجية دفاعية في قضية دارفور، عبر الوقوف في وجه أي قرار دولي يؤثر على السودان وبالتالي مصالحها الحيوية، وفي سبيل سعي الصين لبلوغ هدفها الإستراتيجي الذي يقوم في مرتكزاته على خلق نظام دولي جديد تكون القارة الإفريقية والصين أحد أقطابه الرئيسيين والذي لأي تم إلا عبر ضمان المصالح الصينية، في الأماكن المهددة في إفريقيا، والتي تعرف نزاعات مستديمة وقابلة للانفجار في أي لحظة، والوقوف كذلك ضد التدخلات الغربية والأمريكية، بدرجة أولى، في المناطق الزراعية التي تعرف استقرارا أمنيا واختراقا غربيا⁴³

كما لا ننسى أن جل الدول الإفريقية تحمل عقيدة اشتراكية تتوافق والرؤى الصينية على العموم، وهي سياسة وضحت لنا، بدورها أهداف التدخل الصيني في نزاع دارفور والذي تسعى من خلاله إلى حماية مصالحها الاقتصادية ضد أي قرارات دولية أو تدخلات خارجية تؤثر على وضع الاستثمار الصيني ومستقبل الوجود الصيني في القارة الإفريقية على الخصوص، لذلك إتخذ الدور الصيني في نزاع دارفور بعدا دفاعيا بالأساس جاء مساندا لموقف الحكومة السودانية، وضاعطا من ناحية أخرى على السودان عبر قبول العديد من القرارات وإن كانت ضد الموقف السوداني الرسمي في سبيل مساندة المجتمع الدولي من ناحية أخرى، والذي بدوره يضغط على الصين سياسيا وإقتصاديا في قضايا أخرى.

42 - جعفر حسن محمد محمد، "الصين تتجه استراتيجيا نحو إفريقيا السمر، مجلة الصحافة للديمقراطية والسلام

والوحدة"، ع.5281 (2008/03/02)، ص.2.

43 - آدم محمد أحمد عبد الله، "موقف الولايات المتحدة من مشكلة دارفور"، مجلة السودان للبحوث والدراسات

الإستراتيجية، ع.2 (أفريل 2008)، ص.45.

ثالثا: مظاهر الدور الصيني في نزاع دارفور:

برز الدور الصيني في قضية دارفور عبر سعي الصين الحثيث إلى عدم تقاوم التدخلات الغربية الفرنسية ضمن الإتحاد الأوروبي، والأمريكية عبر الضغط على الأمم المتحدة، لذلك إتخذت الصين موقف الداعم للحكومة السودانية باعتبارها راعية المصالح الاقتصادية الصينية والمسارير للقرارات الأممية الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، وتجلى ذلك بتعبير الصين عن دعمها لاتفاق السلام الموقع في ماي 2006م، وجهود المبعوث الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة "وانغ غوا نغيبا" للمساعدة في عقد صفقة بشأن "خطة عنان" في نوفمبر 2006م، في أديس أبابا، والتي دعت إلى توسيع عمليات حفظ السلام إلى دارفور، وهنا نلمح إزدواجية الموقف الصيني في القضية الدارفورية الذي ضمن لها الرضا الحكومي السوداني والقبول الدولي سيما عندما وصفت "أندرو ناتسيوس" المبعوث الرئاسي الأمريكي لدى السودان الدور الصيني بأنه "حيوي وبناء".

ناهيك أن الزيارات الصينية الرسمية وغير الرسمية للسودان، كانت مظهر آخر من مظاهر الدور الصيني في قضية دارفور، وعكست تأثير الصين الكبير على مواقف الحكومة السودانية أيضا، حيث أكدت زيارة الرئيس "هو" في فيفري 2007، فبعد إجتماع الرئيسين الصيني والسوداني أصدرت الحكومة الصينية، بيانا يدعو لوقف إطلاق نار شامل، والتعجيل بعملية المفاوضات السياسية مع المتمردين الذين لم يوقعوا على "اتفاق أبوجا" مستغلة البيان بالإعلان عن تقديم مساعدات إنسانية لدارفور بقيمة 401 مليون يوان صيني أي بأكثر من 5 ملايين دولار أمريكي بقليل⁴⁴.

فضلا على أن الصين وفي إطار إتهام السودان بممارسة إبادة جماعية في دارفور، وإنتهاك حقوق الإنسان هناك، فقد أنكرت وجود أي إبادة، وهو ما عبر عنه المبعوث الصيني لدى الأمم المتحدة بقوله أن الصين لا ترى أي إبادة في دارفور، وأدت النزاع يمكن حله سياسيا دون اللجوء إلى تدخل عسكري دولي ما، وقد عملت الصين في سبيل الحيلولة دون أي تدخل في السودان لاسيما في مجلس الأمن على الضغط لإضافة فقرة تنص على موافقة الحكومة السودانية على إرسال قوات دولية لدارفور في

⁴⁴ - عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص. 249.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

القرار رقم 1706، وكذا عندما ساهمت مع الحكومة في صياغة مشروع العمليات المختلطة UNAMID والذي حتم على الولايات المتحدة الأمريكية القبول بالموقف الصيني ومسايرته.⁴⁵

بالإضافة إلى ذلك فقد أعلنت الصين إستعدادها في 11 أوت 2008 للتعاون مع السودان والمجتمع الدولي لتجاوز مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور، وأكدت دعمها لموقف الإتحاد الإفريقي والجامعة العربية حيال النزاع، مشيرة إلى أن مذكرة الاعتقال لن تساهم في حل النزاع بقدر ما ستكون حافزا لأطراف النزاع الداخلية على التمسك بموقفها في العمليات العسكرية ورفض التفاوض مع حكومة السودان.⁴⁶

انطلاقا مما سبق يتضح لنا أن الدور الصيني في دارفور جاء انطلاقا من حسابات صينية لتداعيات استمرار النزاع على المصالح الاقتصادية في السودان، والتي ستكون المستهدف الأول من التدخل العسكري الدولي إن حصل. خصوصا وأنه عرقل العديد من القرارات الدولية، التي استهدفت المساس بالسيادة السودانية والتي كانت ستأخذ بالنزاع إلى تدخل عسكري خارجي ما كان سيعمق النزاع، ويلغي فرص حلة داخليا وخارجيا أيضا، ضف إلى ذلك فإن الدور الصيني في دارفور اختلف عن بقية الأدوار الأخرى حيث وإن جاء أساسا انطلاقا من الحفاظ على المصالح الإستثمارية، إلا أنه لم يهدف إلى التدخل في البنية السياسية الداخلية للدولة السودانية كما عملت منافستها الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت المساس بهذه البنية عبر تغيير نظام الحكم فيها.

المبحث الثالث: فرنسا

يربط فرنسا بالقارة الإفريقية عموما تاريخ يرجع بجذوره إلى قرون القوة الأوروبية على العالم، وسيادة الهيمنة الإستعمارية الفرنسية وجيرانها الإيطاليين والإنجليز على النصف الجنوبي للكرة الأرضية، حيث كان للأوروبيين الكلمة الفصل في النشاط الإقتصادي، السياسي والثقافي كذلك، وكانت القارة السمراء مسرحا للتنافس الأوروبي-الأوروبي المحض الذي إقتسم حصص مناطق النفوذ ووزع الأدوار، حيث إختارت بريطانيا شرق القارة الإفريقية سيما منها منطقة القرن الإفريقي وزاحتها في ذلك إيطاليا ونسبيا ألمانيا. بينما استطاعت الإمبراطورية الفرنسية ومن بعدها جمهوريتها المتعاقبة الإستيلاء على شمال

⁴⁵ - المرجع نفسه.

⁴⁶ - تقرير السودان، مرجع سابق، ص. 8.

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

غرب القارة وجزء كبير من جنوب الصحراء الإفريقية وهي المناطق الأكثر غنى بالموارد الطاقوية والمعادن النادرة⁴⁷

لقد كان لفرنسا دور كبير في رسم معالم المستقبل الإفريقي، سواء كان ذلك عبر الجغرافيا أو التاريخ، فرسمت الحدود الإفريقية حسب ما يتطابق والمصالح الاقتصادية الفرنسية، وأثرت على التاريخ الإفريقي لحقبات طويلة من الزمن، عبر فوضى التقسيم العمودي لدول القارة الإفريقية الذي لا يتوافق والتركيبية المجتمعية لتلك الدول، ويشجع على النزاعات الداخلية لا على التعايش، وأمثلة ذلك كثيرة بالرغم من أنها ليست خاصة فرنسية محضة.⁴⁸

لعبت التحولات الدولية التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية ببروز الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كقوتين عسكريتين واقتصاديتين، تنافسان القوى الأوروبية الأخرى على مناطق النفوذ وفق إستراتيجيات جديدة، دورا مهما في تحديد معالم العلاقات الدولية والقيادات العالمية، حيث استأثرت القوتين الاشتراكية الشرقية، والرأسمالية الغربية بقيادة العالم، بل ورسمت ملامحه من جديد مؤثرة بذلك على القوى التقليدية الأوروبية بالأساس وهو ما حتم على الدول الأوروبية فيما بعد سيما بعد نهاية الحرب الباردة على ضرورة التعايش ونمط جديد آخر من العلاقات الدولية انفجرت معه ما سمي بالنزاعات الداخلية التي كانت أوروبا بدايتها عبر يوغوسلافيا وتبعتها فيما بعد دول أخرى إفريقية عدة، تشكل لفرنسا خصيصا قاعدة الاستثمارات الاقتصادية ومستقبل الاقتصاد الأوروبي بالتحديد.⁴⁹

لذلك فقد عملت فرنسا على مواجهة تحديات ما بعد نهاية الحرب الباردة والقائمة أساس حول التنافس الأمريكي-الصيني في إفريقيا، الذي بدأ يزاحم الاقتصاد الفرنسي، ويفرض عليه خلق آليات جديدة وإستراتيجيات تتلائم والتطورات، خصوصا في ظل وصول هذا التنافس إلى تخوم التواجد الفرنسي من المنطقة الممتدة من السودان غربا إلى خليج غينيا مرورا بتشاد والدول المطلة على الخليج، لذلك فقد عملت فرنسا على انتهاج سياسة أدخلتها في منافسة حادة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومثال ذلك

⁴⁷ - عبده مختار، مرجع سابق، 253

⁴⁸ - إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، ع145، (جوان 2011م)، ص.8-

23

⁴⁹ - عبد القادر رزيق المخادمي، "النزاعات في القارة الإفريقية"، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005)، ص.21-

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

المنافسة بين الشركات النفطية الفرنسية Elf وTotal والشركات الأمريكية على النفط في الغابون التي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية خاصة لفرنسا.⁵⁰

كما انتهجت فرنسا سياسة أخرى قائمة على تأمين مناطق نفوذها الاقتصادية التقليدية المجاورة لدول تعاني نزاعات داخلية، وتشهد تدخلا أمريكيا واستثمارا أجنبيا قويا يصعب منافسته في ظل المساعدات الاقتصادية الضخمة التي تقدمها لمعاملها لذلك عملت من خلال نزاع دارفور السودان على التدخل ولعب دور ساهم في كثير من المرات في تعطيل قرارات أمريكية ضد السودان، وعملت على دعم حكومة الخرطوم التي أعلنت عداؤها لأكبر منافس لها كذلك في القارة الإفريقية وهي الولايات المتحدة الأمريكية.⁵¹

وكانت نهاية التسعينات من القرن الماضي، بداية جديدة لفرنسا نحو التدخل والتوغل أكثر في مناطق نفوذها عبر طرح قضايا التسوية السلمية والديمقراطية التعددية، بالإضافة إلى مسألة فصل الدين عن الدولة في السودان كمدخل لها لاحتلال موقع يمكنها من المنافسة مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية مدفوعة في ذلك بالأسباب التالية:

- 1- دخول الولايات المتحدة الأمريكية كطرف فاعل في الشأن الداخلي السوداني.
- 2- توجه السودان شرقا نحو آسيا، وتوسيع شراكته الاقتصادية مع دول آسيوية أخرى بالإضافة إلى الصين، وهي الهند وإيران.
- 3- اكتشاف النفط وما يعينه من تحولات مهمة في الداخل السوداني سيما عقب النزاع بين الشمال والجنوب.
- 4- ضغط الشركات النفطية الفرنسية على الحكومات الفرنسية المتعاقبة لدخول السوق النفطية السودانية بعد نجاح الشركات الأمريكية والصينية⁵²

⁵⁰ - محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، السياسة الدولية، ع.140، (أفريل

2000م)، ص.8-32

⁵¹ - المرجع نفسه، ص.8-32

⁵² - المرجع نفسه. ص.8-32

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

جاء التدخل الفرنسي في السودان مدفوعا كذلك، من زاوية أن فرنسا لها مصالح في تشاد وإفريقيا الوسطى المجاورتين لأقليم دارفور محل النزاع. في ظل إرتباط السياسة الفرنسية تجاه قضية دارفور يدخل ضمن أهداف السياسة الإفريقية لفرنسا، وهو ما يتضح من تصريح وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة التي رأت أن التعامل الفرنسي مع أزمة دارفور يتسق تماما مع الدور الفرنسي في إفريقيا والتزامها بمساعدة شركاتها، ومن الواضح أن مفهوم الشراكة الفرنسية الفرنكوفونية قد ظهر جليا أثناء القمة الفرنكوفونية المنعقدة في بيروت عام 2002م ومن ذلك فإن الحكومة الفرنسية تسعى إلى إيجاد حل يخدم مصالحها ولا يؤثر على جيران السودان حلفاء فرنسا التقليديين.⁵³

تجلى التحرك الفرنسي تجاه السودان ونزاع دارفور في كثير من المظاهر، كزيارة وزير الخارجية الفرنسي السابق "ميشال بارني" سنة 2004م إلى دارفور والتقاءه "عثمان يوسف" وبحث أزمة اللاجئين معه ، وأوضاع الإقليم الأمنية والإنسانية وكذا عمليات الإغاثة، ثم لقاءه بالرئيس السوداني "عمر حسن البشير" في العاصمة الخرطوم، وبحث أوضاع النزاع وعملية التفاوض ما بين الحكومة والحركات المسلحة.⁵⁴

كما دعت فرنسا كل من تشاد وإفريقيا الوسطى لحضور قمة إفريقيا في مدينة كان الفرنسية في فيفري 2007م، وذلك لدراسة تداعيات النزاع في دارفور إقليميا، سيما بعد تزايد عدد اللاجئين وتصاعد العمليات العسكرية على الحدود ما بين تشاد ودارفور. واستغل الرئيس الفرنسي إنعقاد القمة لدعوة الرئيس السوداني للقبول بالقرارات الدولية التي جدد السودان رفضها ، ثم جاءت قمة أخرى ثلاثية ضمنت السودان، تشاد وإفريقيا الوسطى، وحضرها الرئيس المصري ورئيس غانا، وصدر عنها بيان تتعهد فيه الدول الثلاثة بعدم السماح بالمعارضة سواء السودانية أو التشادية بالنشاط في أراضيهم، وعدم تمرير السلاح للمتمردين، وهو ما يدل على أن الاهتمام الفرنسي بالنزاع في دارفور جاء مدفوعا بقلق فرنسي

⁵³ - حمدي عبد الرحمن حسن، "التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا"، ص. 264

"<http://www.sudanjem.com>"

⁵⁴ - خيام محمد الزعبي، مرجع سابق

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

على المصالح الاقتصادية والاستثمارية في مستعمراته السابقة، والدليل على ذلك إشراك فرنسا في القمم التي تعقدها لدول الجوار التي كانت مستعمراتها سابقا.⁵⁵

وقد ركزت فرنسا في تعاطيها مع النزاع السوداني بإقليم دارفور عبر الأمم المتحدة واللقاءات التي جمعتها مع الرئيس السوداني ودول جوار أخرى على ضرورة حل النزاع في إطار الإتحاد الإفريقي، خصوصا وأن وزير الخارجية الفرنسي عند لقائه مع الرئيس السوداني لمح في كلامه بعدم تدخل قوى خارجية في الشأن السوداني الداخلي في إشارة منه لاستبعاد الدور الأمريكي الذي يزاحم المصالح الفرنسية في المنطقة بأكملها، وحدد موقف بلاده في النقاط التالية:

أولا: ضرورة التزام حكومة الخرطوم بالالتزامات والتعهدات الدولية، عبر اتخاذها إجراءات عملية بنزع سلاح الميليشيات، وتوقيف نشاطاتها للمحاكمة.

ثانيا: الدفع بالعمل الإفريقي عبر الإتحاد الإفريقي في إقامة جهاز مراقبة ملائم من أجل السهر على تطبيق إتفاق وقف إطلاق النار، وزيادة عدد القوات الدولية في دارفور من أجل ضمان الأمن ووقف إطلاق النار.

ثالثا: تقديم ضمانات ميدانية لأطراف النزاع الأخرى من طرف الحكومة لضمان السير الحسن للعملية التفاوضية.⁵⁶

يتضح مما سبق أن فرنسا سعت في تدخلها للعب دور في نزاع دارفور لأنها رأّت السيطرة الأمريكية والصينية واضحتين على مجريات الأحداث. كما أنها اعتمدت سياسة المهانة بدرجة أعلى مما اعتمدتها الصين في إرضاء المجتمع الدولي فربحت بالموقف الأمريكي وحافظت على مصالحها، أما إذا فشلت السياسة الأمريكية في دارفور تكون هي بمنأى عن هذا الفشل ولا تخسر نفوذها في المنطقة، وهو ما يعكس الصراع الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والذي ظهر جليا عندما لوححت الولايات المتحدة الأمريكية بتدخل عسكري في دارفور سواء عن طريق الأمم المتحدة، أو بقوات تحالف دولية خارج الهيئة كما حصل في العراق، فقد حشدت فرنسا بعض قواتها على الحدود ما بين تشاد والسودان بذريعة تقديم المساعدات وإغاثة اللاجئين، كما أن الدور الفرنسي وإن جاء متناقضا في حالات كثيرة، عندها كان

⁵⁵ - كرموشو، مرجع سابق، ص.19

⁵⁶ - المرجع نفسه، ص.19

الفصل الثالث: تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في النزاع الداخلي لإقليم دارفور السودان

وراء قرار مجلس الأمن رقم 1593 الذي قضى بإحالة مرتكبي الجرائم وأعمال العنف في دارفور على محكمة الجنايات الدولية، بعدما كانت من الدول المهدئة والداعية للحل السلمي، يعكس ذلك النوايا الفرنسية لخلق ثقل دولي آخر في الأمم المتحدة وإيجاد منفذ للضغط على الحكومة السودانية يضمن لها تواجد اقتصادي هناك.⁵⁷

ويبقى الدور الفرنسي في نزاع دارفور محدودا بالمقارنة بدول أخرى فاعلة كالصين والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا وأنه جاء مدفوعا بحتمية الجوار الإقليمي على أساس المصالح الفرنسية، ولتؤكد فقط الحضور الفرنسي دوليا وعبر المواقف الرسمية، وأنها دولة ما زالت القارة الإفريقية قاعدتها الأولى، لأنه لو كان باستطاعة فرنسا أن تفعل أكثر من ذلك لفعلت.⁵⁸

خلاصة الفصل الثالث:

يتضح لنا أن دور الأطراف الإقليمية والدولية في السودان، والنزاع الداخلي في دارفور على وجه الخصوص تحركه مصالح اقتصادية بالأساس. تسعى إما للحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي حققتها كما هو الحال بالنسبة للصين، أو الضغط على الحكومة السودانية للحصول على امتيازات أكبر والهيمنة بقوة على المدخل الشرقي لقارة إفريقيا كما هو الوضع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أو إيجاد مكانة قوية للنفوذ إلى الثروات البترولية في دارفور كما هو حاصل مع فرنسا.

57 - المشاقبة، مرجع سابق، ص.225

58 - المرجع نفسه، ص.226

الخاتمة

